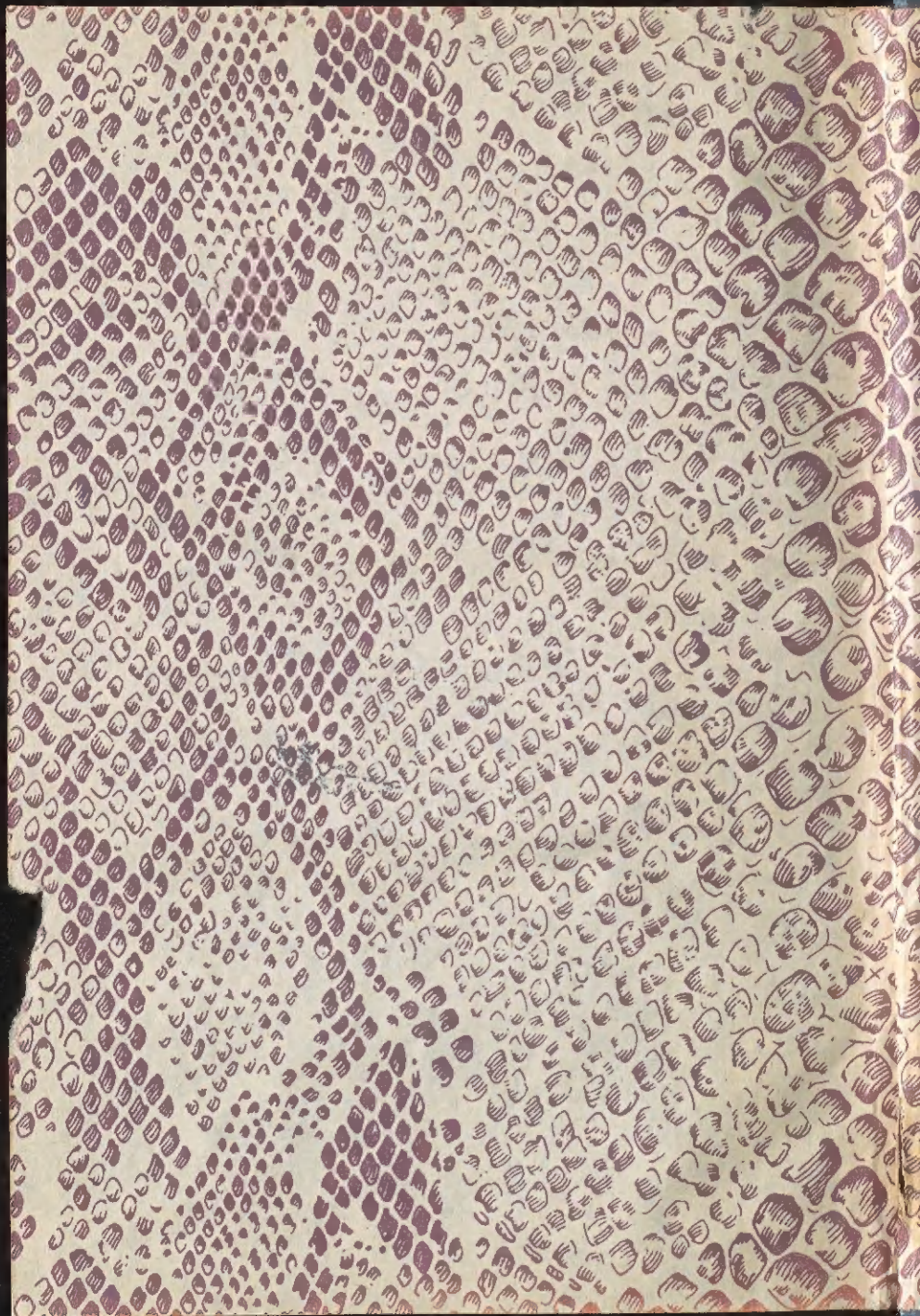


UNIVERSITY OF
LIBRARIES





Duplicate—

كتاب الرسالة
 للإمام الأعظم أبي عبد الله محمد بن
 إدريس الشافعي رضي الله عنه
 وأرضاه وعنابه بمحمد
 وآله وصحبه
 آمين

هـ ذى رسالة بحر عملم ز آخر * طبعت فكانت نزهة الابصار
 حفظت بها للشافعي ما أثر * جمعت شريعة سيد الانوار
 زادت مقام الشافعي جلالة * ومهابة لما بدت بوقار
 طالعتها فرأيت سحر بيانها * سحر احلالا على المقدار
 جمعت اصول الفقه في فقراتها * وبفضله فاقت على الاسفار
 فانقضت أختي الى اكتساب معارف * منها لتحظى بيننا بفخار
 وادخل رياض علومها واشمم عيبر الفضل منها في دجا الاسفار
 واقطف زهور العلم من أفنانها * لتفوز بالجنان والانهار
 وتنال من فضل الامام مكارما * ترقى بها في سائر الاقطار

الطبعة الاولى بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٢ هجرية

OFFSITE
BP
153
.552
R48
1895g

بسم الله الرحمن الرحيم

* (قال أبو عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبد بن عبد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف)

الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين
كفروا برهم يعدلون والحمد لله الذي لا يؤدي شكر نعمته من نعمه الا بنعمة
منه توجب على مؤدى شكر ماضى نعمه بادائها نعمة حادثة يجب عليه شكره
بها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمتها الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه
به خلقه (أحمد) جدا كما ينبغي لمكرم وجهه وعز جلاله واستعنيته
استعانته من لا حول له ولا قوة الا به واستهديه بهداه الذي لا يضل من لاديه علمه
واستغفره لما أزلقت وأخرت استغفار من يقرب عبوديته ويعلم انه لا يغفر ذنبه
ولا ينجي منه الا هو وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عده ورسوله بعثه والناس صنفان أحدهما أهل كتاب بدلو من أحكام
وكفروا بالله وافتعلوا كذبا صاغوه بالسنتهم فخلطوه بحق الله الذي أنزل

فذكر الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام من كفرهم فقال تعالى جل ذكره وان
 منهم لفرقياء لو ان السنتهم بالسكاب لتحسبوه من السكاب وما هو من السكاب
 ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم
 يعلمون ثم قال فويل للذين يكتبون السكاب بايديهم ثم يقولون هذا من عند
 الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون
 * (وقال جل ثناؤه) * وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن
 الله ذلك قولهم بافواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله انى
 يؤفكون اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله الاية * (وقال)
 تبارك وتعالى ألم ترالى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت
 والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا الى آخر
 الاية وصنف كفروا بالله فابتدعوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بايديهم حجارة
 وخشباً وصوراً يستحسنونها ونزوا اسماء افتعلوها ودعوها آلهة وعبدوها
 فاذا استحسنوا غير ما عبدوا منها بالقوه ونصبوا بايديهم غيره فعبدوه فأولئك
 العرب وسلكت طائفة من الجهم سبيلهم في هذا وفي عبادة ما استحسنوا من
 حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم جوابا
 من جواب بعض من عبد غيره من هذا الصنف فذكر جل ثناؤه عنهم قولهم
 انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون (وحكى) جل ثناؤه عنهم
 لا تذرنا آلهتنا كم ولا تذرنا دوا ولا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا
 كثيرا وقال تعالى واذا كرفى السكاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال لايه
 يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال واتل عليهم نبأ ابراهيم
 اذ قال لايه وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين قال هل
 يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من
 نعمه ويحذركم ضلالهم عامة ومنعة على من آمن منهم واذا كررنا نعمه الله عليهم
 اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة

من النار فانقذكم منها الآية* (قال الشافعي)* فكانوا قبل انقاذها يا هم بحمد
 صلى الله عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم بجمعهم أعظم الامور الكفر
 بالله وابتداع ما لم يأذن به الله تبارك وتعالى عما يقولون علوا كبيرا الا له غيره
 سبحانه وبحمده رب كل شئ وخالقه من حي منهم فمكا ووصف حاله حيا عاملا
 قائلا بسخط ربه مردادا من معصيته ومن مات فكما ووصف قوله وعمله صار الى
 عذابه فلما بلغ الكتاب أجله وحق قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفاه بعد
 اشتعال معصيته التي لم يرض فتح أبواب سماواته لامتته كما لم يزل يجري في سابق
 علمه عند نزول قضاؤه في القرون الخالية قضاؤه فانه يقول جل ثناؤه كان
 الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته المصطفى
 لوحيه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته وختم نبوته
 وأعم ما أرسل به رسلا قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الاولى والشافع المشفع
 في الاخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل خلق رضى في دين ودنيا وخيرهم
 نسباً وداراً محمد اعبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعرفنا خلقه ونعمه الخاصة
 والعامّة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه
 ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم الى قوله العظيم وقال لتتذرا من
 القرى ومن حولها وأم القرى مكة ومن فيها قومه وقال وانذر عشيرتلك
 الاقربين وقال وانه لذكركم ولقومك وسوف تسئلون* (قال الشافعي)*
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قوله وانه لذكركم
 ولقومك قال يقال بمن الرجل فيقال من العرب فيقال من أى العرب فيقال من
 قريش* (قال الشافعي)* وما قال مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه
 بالتمثيل عن التفسير فيخص جل ثناؤه وقومه وعشيرته الاقربين في النذارة وعم
 الخلق بها بعدهم وورق بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خص قومه
 بالنذارة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتلك الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني أن أنذر

عشيرة في الاقربين وانتم عشيرة في الاقربون * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وزفعنا لك ذلك قال لا أذكر الا ذكرت
معى أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله * (قال الشافعي) * يعني
والله أعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة القرآن وعند
العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية لله صلى الله على نبينا محمد كلما ذكره
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى الله عليه في الاولين والآخرين
أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه وزكنا وأياكم بالصلاة عليه
أفضل ما زكى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورجة الله وبركاته
وجزاؤه الله عنا أفضل ما جزى مرسلان أرسل اليه فانه أنقذنا به من الهلكة
وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دايمين بدينه الذي ارتضاه واصطفى به
ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تقس بنا نعمة ظهرت ولا بطننت لنا بها
حظا من دين ودنيا ودفع عنا بها ما دروه فيهما وفي واحد منهما الا ومحامدا
الله عليه سبيلها القائد الى خيرها والهادي الى أرشدتها الذائد عن الهلكة
وموارد السوء في خلاف الرشيد المنبه للأسباب التي تورد الهلكة القائم
بالنصيحة في الارشاد والانذار فيها فصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما
صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وأنزل الله عليه الكتاب فقال وانه
الكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد
فنقلهم به من الكفر والعصيان الى الضياء والهدى وبين فيه ما أحل منا
بالتوسعة على خلقه وما حرم ما هو أعلم به من حظهم في الكف عنه في الآخرة
والاولى وابتلى طاعتهم بأن تعبدوهم بقول وعمل وامسالك عن محارم
حرامهم وما أنابهم على طاعته من الخلود في جننته والنجاة من نقمته بما
عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف
ما أوجب لأهل طاعته ووعظهم بالاخبار عن كان قبلهم ممن كان أكثر
منهم أموالا وأولادا وأطول أعمارا وأجد آثارا فاستمتعوا بخلاقهم في حياة

دنياهم فازفتم عند نزول قضائه من اياهم دون آمالهم ونزلت بهم عقوبته
 عند انقضاء آجالهم ليعتبروا في أنفس الاوان ويتفهموا بحكمة النبيان
 وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعتب مذهب
 ولا تؤخذ فدية وتجعل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تؤد
 لو ان بيننا وبينه أمدا بعيدا فكل ما أنزل الله في كتابه جل ثناؤه درجة ووجهة عمله
 من علمه وجهه من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس
 طبقات في العلم موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فيه فحق على طلبة العلم بلوغ
 غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه
 واخذ الاض النية لله في استدراك علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله في العون
 عليه فانه لا يدرك خير الا بغونه فان من أدرك علم أحكام الله من كتابه نصا
 واستدلالا ووقفه الله للقول والعمل بما علم منه فازبالفضيلة في دينه ودنياه
 وانتفت عنه الريب وفوت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع
 الامانة ففسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها المديعها علينا مع تقصيرنا
 في الاتيان على ما أوجب به من شكره بها المجاعلنا في خيرامة أخرجت للناس
 أن يرزقنا فهمنا في كتابه ثم سنة نبهه صلى الله عليه وقولا وعملا يؤدي بها عنا
 حقه ويوجب لنا نافلة مزيده * (قال الشافعي) * فليست تنزل بأحد من أهل دين
 الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيما قال الله تعالى
 كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط
 العزيز الحميد وقال وأنزلنا اليك الذر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم
 يتفكرون وقال وأنزلنا عليك الكتاب تبينا لك كل شيء وهدى ورحمة الآية
 وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان
 وليكن جعلناه فورا نهدى به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم
 صراط الله الآية

* (باب كيف كان البيان) *

* (قال الشافعي) * والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع
 فأقول ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة انها بيان لمن خوطب بها من نزل
 القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد تأكيدها من بيان
 بعض ومختلفة عنده من يجهل لسان العرب * (قال الشافعي) * فاجماع ما أبان الله
 لخلق في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه (فنها)
 ما أبانه الله لخلق نصا مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحج وصوما
 وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن وحرم الزنا والخمر وأكل الميتة والدم
 ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا ومنه
 ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مثل عدد
 الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنه ما سن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه الله تعالى نص حكم وقد فرض الله في
 كتابه طاعة رسوله والانتفاء الى حكمه فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في فرض الله قبل ومنه ما فرض الله جل ثناؤه على خلقه الاجتهاد في طلبه
 وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض الله عليهم فانه يقول
 ولنبليكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال وليبتلي
 الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم الآية
 * (قال الشافعي) * فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله
 عليه وسلم قد نرى قلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية
 فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية
 وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك
 الآية * (قال الشافعي) * فدلهم جل ثناؤه اذا غابوا عن عين المسجد الحرام على
 صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركبت فيهم الميزنة بين
 الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصبها لهم دون عين المسجد الحرام الذي
 أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات

البر والبحر وقال وعلامات وبالجمهم يهتدون * (قال الشافعي) * فكانت
 العلامات جبالا ولبلا ونهارا فيها أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة
 المهاب وشعسا وقرا ونجوما معروفة المطالع والمغارب والمواضع من الفلك
 ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه بما وصفت
 فكانوا ما كانوا يجتهدون غير مزاييلين أمره جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم
 عين المسجد الحرام أن يصيبوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال
 أحسب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى * (قال
 الشافعي) * وهذا يدل على انه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يقول الا بالاسم تدل بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا
 يقول بما استحسن فان القول بما استحسن شيء يحدثه لا على مثال سبق ومنه
 ما دل الله خلقه على الحكم به ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم
 بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها للتوجه اليه وأمرهم
 أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله فكان لهم السبيل الى علم
 العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت بجلالته رجوت
 أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

﴿باب اجماع البيان الاول﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه في المتمتع فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما
 استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
 عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عند
 من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المرجع عشرة أيام
 كاملة ثم قال الله تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين
 واحتملت أن يكون أعلمهم ان الثلاثة اذا جعت الى السبعة كانت عشرة
 كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين
 ليلة فكان بينا عند من خوطب بهذه الآية ان ثلاثين وعشرا أربعون ليلة

* (قال الشافعي) * وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون اذا جمعت ثلاثون الى عشرة كانت أربعين وان يكون زيادة في التبيين * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معه مدودات الآية وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه الآية * (قال الشافعي) * فافترض عليهم الصوم ثم بين انه شهر والشهر عندهم ما بين الـ لـ الـ وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبيين جماع العدد * (قال الشافعي) * واشبه الامور بزيادة تبيين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرين تكون زيادة في التبيين لانهم لم يزلوا يعرفون بهذين العددين وجماعه كما لم يزلوا يعرفون شهر رمضان

باب البیان الثاني

* (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين الآية وقال ولا جنبوا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا * (قال الشافعي) * فأتى كتاب الله على البیان في الوضوء دون الاستنجاء بالحجارة وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والاعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على ان أقل غسل الاعضاء يجزى وان أقل عدد الغسل مرة واحدة واذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار ودلت السنة على انه يجزى في الاستنجاء ثلاثا أحجار ودل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على ان الكعبين والمرفقين مما يغسل لان الآية تحتمل أن يكونا حديث للغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لا مسح * (قال الشافعي) * وقال الله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس

مما ترك ان كان له ولدا لآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن
 لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية ﴿قال الشافعي﴾
 فاستغنى بالتنزيل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان لله فيه شرط أن يكون بعد
 الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

﴿باب البيان الثالث﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
 موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله ﴿قال
 الشافعي﴾ ثم بين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عدد ما فرض من
 الصلوات ومواقيتها وأسفنها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة
 وحيث يزول هذا ويثبت ويختلف سنته وتتفق ولهذا الشبهة كثيرة في القرآن
 والسنة

﴿باب البيان الرابع﴾

﴿قال الشافعي﴾ وكل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه
 كتاب وفيما كتبناه في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من
 تعلم الكتاب والحكمة دليل على ان الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم
 بين موضعه الذي وضعه الله به من دينه الدليل على ان البيان في القرائن
 المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحده هذه الوجوه متعاما في الكتاب
 على غاية البيان فيه فلم يجتج مع التنزيل فيه الى غيره ومنها ما أتى على غاية
 البيان في فرضه فافترض الله طاعة رسوله في بين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها
 ما بينه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بلا نص كتاب ﴿قال الشافعي﴾ وكل شيء
 منها يبان في كتاب الله جل ثناؤه فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه
 وسلم على خلقه وان ينتهوا الى حكمه فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فمن الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم القبول لكل واحد منهم ما عن الله وان تفرقت
فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وقرض وحيداً بسباب متفرقة
كما شاء حل ثناؤه لا يستل عما يفعل وهم يستلون

﴿باب البيان الخامس﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴿قال الشافعي﴾ ففرض
عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره جهته في كلام العرب
إذا قلت أقصد شطر كذا معروف أنك تقول أقصد بعين كذا يعني أقصد
نفس كذا وكذلك تلقاء جهته أي استقبال تلقاء وجهته وأن كلاهما معنى واحد
وان كانت بالفاظ مختلفة قال خفاف بن ثدبه

الامن مبلغ عمر ارسولا * وما تغني الرسالة شطر عمرو

﴿وقال ساعدة بن جوبة الهذلي﴾

أقول لام زنباع أقيمي * صدود العيس شطر بني تميم

﴿وقال لقيط الايادي﴾

وقد أظلمكم من شطر نعركم ■ هول له ظلم تغشاكم قطعا

﴿وقال الشاعر﴾

ان العيب تهادى في مخارها * فشطرها بصر العيين مسجور

﴿قال الشافعي﴾ يريد تلقاءها بصر العيين ونحوها تلقاء جهتها ﴿قال الشافعي﴾

وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين معنى ان شطر الشيء قصد عين الشيء إذا كان
معانياً في الصواب وإذا كان مغيباً في الاجتهاد بالتوجه اليه وذلك أكثر ما يمكنه
فيه ﴿قال الشافعي﴾ قال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات
البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجم هم يهتدون ﴿قال الشافعي﴾
فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يتوجهوا اليه وانما

توجههم اليه بالعلامات التي خلقها لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلوا بها
على معرفة العلامات فكل هذا بيان ونعمة منه جل ثناؤه وقال جل ثناؤه
وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وقال جل ثناؤه من ترضون
من الشهداء ولا يأتى الشهادة إذا مدعوا فابان أن العدل العام بطاعته
فمن رآوه عام لا بها كان عدلا ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال جل
ثناؤه ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من
النعم **كم** به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب
الاشياء شها في العظم من البدن (واتفقت) مذاهب من تكلم في الصيد من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقرب الاشياء شها من البدن فنظرنا
الى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شها فديناه به ولم
يحتمل المثل من النعم القيمة فيما له فيه مثل في البدن من النعم الامستكرها باطنا
فكان الظاهر الاعم أولى المعنيين بها **وقال الشافعي** وهذا الاجتهاد الذي
يطلبه المحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت
قبل هذا على ان ليس لاحد أبدا أن يقول فى شئ حل ولا حرم الا من جهة العلم
وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس (ومعنى هذا الباب)
معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل
والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما
علم الحق المفترض طلبه **كم** طلب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل
وموافقة تكون من وجهين أحدهما ان يكون الله أو رسوله صلى الله عليه
وسلم حرم الشئ منه منصوصا أو أحله لمعنى فاذا وجدنا ما فى مثل ذلك المعنى فيما
لم ينص فيه بعينه كتاب الله ولا سنة أو إلهنا أو حرمناه لانه فى معنى الحلال
أو الحرام أو نجس الشئ يشبه الشئ منه والشئ من غيره ولا نجد شيا أقرب به شها
من أحدهما فنلحقه بأولى الاشياء به شها كما قلنا فى الصيد **وقال الشافعي** وفى
العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان فى غير هذا الموضع **وقال**

الشافعي رحمه الله ومن جاع علم كتاب الله العلم بان جميع كتاب الله انما نزل بلسان
 العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب
 والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم
 من الابانة عنه فيما احكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه
 وسلم وما اراد بجميع فرائضه ومن اراد كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما
 افترض على الناس من طاعته والانتفاء الى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من
 الامثال الدوال على طاعته المبينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن المحظ
 والازدياد من نوافل الفضل **وقال الشافعي رحمه الله** قالوا يجب على العالمين أن لا
 يقولوا الامن حيث علموا وقد تكلم في العلم من لوازمك عن بعض ما تكلم
 فيه منه لكان الامساك أولى به وأقرب الى السلامة ان شاء الله فقال قائل
 منهم ان في القرآن عربيا وأعجميا **وقال الشافعي رحمه الله** والقرآن يدل على أن ليس
 من كتاب الله شيء الا بلسان العرب **وقال الشافعي رحمه الله** ووجد قائل هذا القول
 من قبل ذلك منه تقليد له وترك كالمسئلة له عن حجة ومسئلة غيره ممن خالفه
 وبالتقليد أغفل من أغفله منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في
 القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى ان من القرآن خاصا يجهل
 بعضه بعض العرب **وقال الشافعي رحمه الله** ولسان العرب أوسع الاسنة مذهبا
 وأكثرها ألفاظا ولا نعلم يحيط بجميع علمه انسان غير نبي الله ولكنه لا يذهب
 منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب
 كالعلم بالسنة عند أهل العلم بالفقه ولا نعلم رجلا جع السنن فلم يذهب عليه
 منها شيء فاذا جع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق علم كل واحد
 منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان مذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في
 العلم طبقات منهم الجامع لا كثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لا قل مما
 جع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جع أكثرها دليلا على أن
 تطاب علمه عند غير أهل طبقته من أهل العلم بل يطاب عند نظرائه ما ذهب

عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي
 فينفرد بجملة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوا منها وهكذا لسان العرب
 عند خاصتها وعامة لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه إلا من
 قبله عنها ولا يشر كهافيه إلا من اتبعها في تعلمه منها فن قبله منها فهو من أهل
 لسانها وإنما صار غيرهم من غير أهل بتركه فإذا صار إليه صار من أهل وعلم
 أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء
 قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل فقد نجد من الجهم من ينطق بالشئ من لسان
 العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا
 يوجد ينطق إلا بالقليل منه ومن نطق بالقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا
 ينكر إذا كان اللفظ قبل تعلم أو نطق به موضوعاً أن يوافق لسان الجهم
 أو بعضها قليل من لسان العرب كما يتفق القليل من السنة الجهم المتبانية في
 أكثر كلامها مع تنافي ديارها واختلاف ألسنتها وبعد الأوامر بينها وبين
 من وافقت بعض لسانه منها قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما الحجية في أن
 كتاب الله محض بلسان العرب ولا يخالطه فيه غيره فالحجة فيه كتاب الله قال
 الله عز وجل وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه فان قال قائل فان الرسل
 قبل محمد صلى الله عليه وسلم كانوا يرسلون إلى قومهم خاصة وإن محمد صلى الله
 عليه وسلم بعث إلى الناس كافة فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة
 دون السنة الجهم ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاقوا منه
 ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة
 دون السنة الجهم قال الشافعي رحمه الله فالدلالة على ذلك بيينة في كتاب الله في غير
 موضع في اللسان قال الشافعي رحمه الله فإذا كانت السنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم
 عن بعض فلا بد من أن يكون بعضهم تبعاً لبعض وإن يكون الفضل في اللسان
 المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا يجوز والله أعلم أن يكون أهل لسانه اتباعاً لأهل لسان غير لسانه

في حرف واحد بل كل لسان تبسح للسانه وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه
 وقد بين الله ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز وجل وانه لتنزىل رب العالمين
 نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال
 وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحينا اليك قرآنا عربيا لتذرهم
 القرى ومن حولها وقال حم والكتاب المبين إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلهم
 يعقلون وقال قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون وقال الشافعي * فاقام
 حجة بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفي عنه جل ثناؤه
 كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال جل ثناؤه ولقد نعلم أنهم
 يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين
 وقال ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي * وقال
 الشافعي * وعرفنا قدره بما خصه من كتابه فقال لقد جاءكم رسول من
 أنفسكم الآية وقال هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم الآية * قال
 الشافعي * وكان مما عرف الله نبيه صلى الله عليه وسلم من انعامه عليه أن قال
 وانه لذكر لك ولقومك فخص قومه بالذكور معه بكتابه وقال وانذر عشيرتک
 الاقربين وقال ولتذرهم القرى ومن حولها وأم القرى مكتوهى بلده وبلد
 قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن
 ينذروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة * وقال الشافعي * فعلى كل مسلم
 أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا اله الا الله وأن محمدا
 عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله وينطق بالذكريا افترض عليه من التكبير
 وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك فما ازداد من العلم باللسان الذي
 جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه ان يتعلم
 الصلاة والذكريا ويأتى البيت وما أمر باتيانه ويتوجه لما وجبه له
 ويكون تبعافيا افترض عليه وتذب اليه لا متبوعا * وقال الشافعي * وانما
 بدأت بما وصفت من ان القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لانه لا يعلم من

ايضاح جل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه ووجاه
معانيه وتفرقها ومن علمه انفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل
لسانها فكان تنبيه العامة على ان القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة
للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافلة خير لا يدعها الا من
سفه نفسه وترك موضع حفظه فكان يجمع مع النصيحة لهم القيام بايضاح
الحق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة للخير
وقال الشافعي أخبر ناسفيمان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جابر
ابن عبد الله البجلي يقول بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصيح لكل مسلم
وأخبر ناسفيمان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن
تميم الداري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين
النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابيه ولأئمة
المسلمين وعامتهم **وقال الشافعي** وإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها
على ما تعرف من معانيها وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها وأن
فطرتها أن يخاطب بالشئ منه عما ظاهر ايراد به العام الظاهر ويستغنى
بأولها - إذ منه عن آخره وعما ظاهر ايراد به العام ويدخله الخاص فيستدل
على هذا ببعض ما خوطب به فيه وعما ظاهر ايراد به الخاص وظاهرا يعرف
في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الكلام
أو أوسطه أو آخره وتبتدئ الشئ من كلامها تبين أول لفظها فيه عن
آخره وتبتدئ الشئ من كلامها تبين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم
بالشئ تعرفه بالعلم في دون الايضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا
عندهما من أعلى كلامها لا نفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الشئ
الواحد بالاسماء الكثيرة ويسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت
هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وان اختلفت
أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستند كرا عند غيرها فمن جهل هذا

من لسانها وبلسانها أنزل الكتاب وجاءت السنة فتكلف القول في علمها
تكلف ما يجهل به منه ومن تكلف ما جهل وما لم تثبته معرفته كانت موافقته
للصواب وان وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم وكان بخطأه غير
معدور اذ نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام ما يراد به العام ويدخله الخصوص)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل
وقال جل ثناؤه خلق السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على
الله رزقها فهذا عام لا خاص فيه *(قال الشافعي)* فكل شيء من سماء وارض
وذى روج وشجر وغير ذلك فإله خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستورها
ومستودعها وقال الله ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن
يتخفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي
قبلها وانما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال وليس لاحد منهم أن يرغب
بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم أطاق الجهاد أو لم يطقه ففي هذه الآية
الخصوص والعموم وهذا في معنى الآية قبلها وقال جل ثناؤه والمستضعفين
من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية
الظالمة أهلها الآية *(قال الشافعي)* وهكذا قول الله جل ثناؤه حتى اذا أتيا
أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيغوهما وفي هذه الآية دلالة والله أعلم
على انه لم يستطعما كل أهل القرية فهي في معنهما وفيها وفي القرية الظالم
أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما قد كان فيهم المسلم ولو كنهم
كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها الاقل *(قال الشافعي)* وفي القرآن نظائر
لهذا يكتفي بهذا ان شاء الله منها وفي السنة له نظائر موضوعه في مواضعها

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى
وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم وقال جل ثناؤه

كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر
 وقال جل ثناؤه إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا * (قال الشافعي) *
 فبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فأما العموم
 منه ما في قوله تعالى أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل
 لتعارفوا فكل نفس خاطئة بما خلقها فبما جعلناكم شعوبا وقبائل
 وتعالى عما يشركون فكلها شعوبا وقبائل والخاص منها في قول
 الله أن أكرمكم عند الله أتقاكم لأن التقوى إنما تكون على من عقلها وكان
 من أهلها من البالغين من بني آدم دون الخلق من الدواب سواهم ودون
 المغلوبين على عقولهم منهم والأطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا
 يجوز أن يوصف بالتقوى ولا في أهلها الأمن عقلها وكان من أهلها أو خالفها
 فكان من غير أهلها * (قال الشافعي) * والكتاب يدل على ما وصفت وفي
 السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رفع القلم عن ثلاثة عن
 النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق * (قال الشافعي) *
 وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن
 بلغ ممن غلب على عقله ودون المحيض في أيام حيضهن

■ (باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به الخاص) *

* (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه الذين قال لهم الناس إن الناس قد جحدوا
 لكم فآخسوهم فزادهم إيمانا وقالوا أحسبنا الله ونعم الوكيل * (قال الشافعي) * فإذا
 كان من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان
 المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه وكان الجامعون
 لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من أنه إنما جمع لهم بعض الناس
 دون بعض والعلم محيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم ولم يخبرهم الناس كلهم ولم
 يكونوا هم الناس كلهم وقال الشافعي * ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة

نفر وعلى جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحيحاً في لسان
العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وانما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر
ان الناس قد جعوا والكيعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير
من الناس الجماعة منهم غير المجموع لهم والخبرون للمجموع لهم غير
الطائفتين والاكثر من الناس في بلدها منهم غير الجماعة بين ولا المجموع لهم ولا
الخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين
تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وان يسألهم الذباب شيئاً
لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب **وقال الشافعي** **في** فخرج اللفظ
عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم انه انما يراد
بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب به هذا الامن
يدعون من دون الله الها آخرتها الى الله عما يقولون علواً كبيراً ولان فيههم من
المؤمنين المغلوبين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعوه معه الها **وقال**
الشافعي **في** وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها
أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها **وقال الشافعي** **في** قال الله
جل ثناؤه ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس قاله لم يحيط ان شاء الله أن
الناس كلهم لم يحضر واعرفه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيح من
كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس
وقال الشافعي **في** وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب
سواء والآية الاولى أوضح عند من يحهل لسان العرب من الثانية والثانية
أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العلماء من العرب وضوح هذه
الآيات مع الان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم
قول القائل فافل ما يفهمه به كاف عنده **وقال الشافعي** **في** وقال الله عز وجل
وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على انه انما أراد وقودها بعض الناس

لقول الله جل ثناؤه ان الذين سبقتم لهم من الحسن اولئك عنها مبدون

باب الصنف الذي يمين سياقه معناه

وقال الشافعي * قال الله جل ثناؤه واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ يعدون في السبت اذ تأتيتهم حيتانهم يوم سبتهم شريفا ويوم لا يستون لا تأتيتهم كذلك نبلوهم عما كانوا يفسقون وقال الشافعي * فابتدأ جل ثناؤه ذكر الامر بمسئلتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر فلما قال اذ يعدون في السبت الى آخر الآية دل على انه انما أراد أهل القرية لان القرية لا تكون عادية ولا فسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وانه انما أراد بالعدوان أهل القرية الذين أبلاهم بما كانوا يفسقون وقالوكم قصصنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا فيها قوما آخرين فلما أحسوا بأسنا اذاهم منها يركضون وقال الشافعي * وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فقد ذكر قصص القرية فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم انما هو أهلها دون منازلها التي لا تظلم ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر احساسهم بالبأس عند القصم أحاط العلم أنه انما أحس بالبأس من يعرف بالبأس من الآدميين

باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره

وقال الشافعي * قال الله جل ثناؤه وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسأل القرية التي كافيا والعير التي أقبلنا فيها وانا لصادقون * (قال الشافعي) * فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اباهم بمسئلة أهل القرية وأهل العير لان القرية والعير لا ينفشان عن صدقهم

باب ما نزل عامادات السنة خاصة على أنه يراد به الخاص

وقال الشافعي * قال الله جل ثناؤه ولا يوبى لكل واحد منهما السدس مما ترك الى قوله فان كان له اخوة فسلامه السدس وقالوا كم نصف ما ترك ازواجهم الى قوله فلهن الثمن مما تركن فابان أن للوالدين وللزواج ما سمي

في الحالات وكان عام المخرج قدلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه انما أراد به بعض الوالدين والمولودين والازواج دون بعض وذلك أن يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهما قاتلا ولا مملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فابان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوصايا يقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولا هل الميراث الثلثان وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم أجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء * وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى قوله الى الكعبين فقصص جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزئ في القدمين الا ما يجزئ في الوجه من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه انما أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض

باب

* قال الشافعي * قال الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا من الاثم والله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا قطع في ثمر ولا كنز فدل ذلك على ان لا يقطع الا من سرق من حرز وبين أن لا يقطع الا من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا * وقال الله جل ثناؤه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا حصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه انما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب من الزناة ولم يجلد هذه دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن

المراد بجداد المائة من الزناة المحرمان البكران وعلى ان المراد بالقطع في السرقة
 من سرق من حزو وباغت سرقة ربيع دينار دون غيره ما من لزمه اسم سرقة
 أوزنا * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
 خمسة وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بني هاشم وبني المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم على أن ذال القربى الذين جعل الله لهم سهمهم من الخمس بنو هاشم
 وبني المطلب دون غيرهم وكل قرشي ذو قرابة وبني عبد شمس مساوية بني
 المطلب في القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بني المطلب بولادة من
 بني هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بني المطلب دون من لم
 نصبه ولادة بني هاشم منهم دل ذلك على انهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم
 لقرابة حزم النسب مع كينونتهم معا مجتمعين في نصر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالشعب وقبيله وبعده وما أراد الله بهم خاصة ولقد دلت بنو هاشم في
 قريش فما أعطى أحد منهم بولادتهم من الخمس شيئا وبني نوفل مساوية بهم في
 حزم النسب وان انفردوا بأنهم بنو أم دونهم (قال الشافعي) * قال الله جل
 ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول الآية (قال الشافعي) *
 فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم السلب لاقبال في الاقبال دلت سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الغنمة الخموسة في كتاب الله عز وجل غير
 السلب اذا كان السلب مغنوما في الاقبال دون الاسلاب المأخوذة في غير
 الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة في غير الاقبال غنمة تخمس مع ما سواها من
 الغنمة بالسنة (قال الشافعي) * ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر
 قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضر بنا مائة كل من زني بكرة أو نيبا وأعطينا
 سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك
 الى طوائف من العرب لان له فيهم وشائج أرحام وخسنا السلب لانه من المغنم
 مع ما سواه من الغنمة

﴿باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم﴾
 ﴿قال الشافعي﴾ وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه
 الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرم
 من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال
 جل ثناؤه فاتموا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله واحد
 سبحانه أن يكون له ولد ■ وقال الله جل ثناؤه انما المؤمنون الذين آمنوا بالله
 ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء
 الايمان الذي ما سواه تبسع له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن
 برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم
 معه وهم كذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من امتحنه للايمان
 ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار
 عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجاريته فقلت
 يا رسول الله على رقبة أفأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أين الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله فقال اعتقها
 ﴿قال الشافعي﴾ وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن ما لا كراهة
 الله لم يحفظ اسمه ﴿قال الشافعي﴾ ففرض الله عز وجل على الناس اتباع وحيه
 وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم فقال في كتابه ربنا وابتعث فيهم رسولا
 منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز
 الحكيم وقال كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليهم آياتنا ويزكيهم ويعلمهم
 الكتاب والحكمة ويعلمهم ما لم تكونوا تعلمون وقال لقد من الله على المؤمنين
 إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب
 والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين وقال وهو الذي بعث في الاميين
 رسولا منهم الآية وقال واذا كررنا نعمته الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب
 والحكمة يعظكم به وقال وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن

تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال واذا كن مايتلى في بيوتكن من آيات الله
 والحكمة الآية * (قال الشافعي) * فذكر الله عز وجل الكتاب وهو
 القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقول بأن يقول
 الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * وهذا يشبه ما قال
 والله أعلم لأن القرآن ذكر واتبعته الحكمة وذكر الله جل ثناؤه منته على خلقه
 بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يحز والله أعلم أن يقال إن الحكمة ههنا الاسنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله وإن الله افترض
 طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن
 يقال لقول أنه فرض الكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وذلك لما وصفنا من أن الله جل ثناؤه جعل الايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم
 مقرونا بالايمان به وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مميّنة عن الله عز وجل معنى
 ما أراد ودليلا على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة باتباعها إياه ولم
 يجعل هذا لاحد من خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باب فرض الله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونة بطاعة الله

ومذكورة وحدها

وقال الشافعي قال الله جل ثناؤه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى
 الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد
 ضلّ ضلالا مبينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول (قال الشافعي)
 فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمرا سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم
 وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لأن من كان
 حول مكة من العرب لم يكن يعرف أمارا وكانت تأنف أن تعطى بعضا بها بعضا
 طاعة الأماره فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى
 ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأمر وأن يطيعوا أولى

الامر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لاطاعة مطلقة بل طاعة مستثنى
 فيها لهم وعليهم فقال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله يعني ان اختلفتم في
 شئ **يقول الشافعي** وهذا ان شاء الله كما قال في أولى الامر الا أنه يقول فان
 تنازعتم في شئ يعني والله أعلم لمهم وأمرؤهم الذين أمر واطاعتهم فردوه الى
 الله والرسول يعني والله أعلم الى ما قال الله والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه
 سألتهم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منكم اليه لان ذلك الغرض
 الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى
 الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم **يقول الشافعي** ومن تنازع
 من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رد الامر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله صلى
 الله عليه وسلم فان لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصابيهما ولا في واحد منهما
 ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله
 في غير آية مثل هذا المعنى **قال الله جل ثناؤه** ومن يطع الله والرسول
 فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
 وحسن أولئك رفيقا **وقال** يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله

باب ما أمر الله جل ثناؤه به من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم
يقول الشافعي **قال الله جل ثناؤه** ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله
 فوق أيديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله
 فسيؤتيه أجرا عظيما **يقول الشافعي** **قال الله** ومن يطع الرسول فقد أطاع الله
 فاعلمهم أن يبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعته وكذلك أعلمهم ان طاعته
 طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في
 أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما **قال الشافعي** انزلت هذه الآية فيما
 بلغنا والله أعلم في رجل خاص الزبير في أرض فقهني النبي صلى الله عليه وسلم
 به الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حكم منصوص
 في القرآن قال الشافعي والقرآن يدل والله أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضاء

بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبهه ان يكونوا اذالم يسلموا بحكم
 كتاب الله نصا غير مشكل الامر انهم ليسوا بمؤمنين اذ ردوا حكم التنزيل اذالم
 يسلموا له وقال جل ثناؤه لا تجعلوا دعااء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد
 بعلم الله الذين يتسئلون منكم لو اذافليحذرو الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
 فتنة او يصيبهم عذاب اليم وقال واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا
 فريق منهم معرضون وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين الى قوله فأولئك
 هم الفاعزون وقال الشافعي رحمه الله تعالى فاعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكم بينهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سلموا بحكم النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا
 له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه وحكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق
 في علمه جل ثناؤه من اسعاده اياه بعصمته وتوقيته وما شهد به من هدايته
 واتباعه أمره فاحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واعلامهم
 انها طاعته فجمع لهم ان أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله صلى
 الله عليه وسلم معا وان طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعته ثم أعلمهم أنه فرض
 على رسوله صلى الله عليه وسلم اتباع أمره جل ثناؤه

باب ما بان الله خلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد به
 به من اتباع ما أمر به ومن هدايته هاد لمن اتبعه

وقال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله
 ولا تطع الكافرين والمنافقين ان الله كان عليهما حكيما واتباع ما يوحى اليك من
 ربك ان الله كان بما تعملون خبيرا وقال تعالى واتباع ما يوحى اليك من ربك
 لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها
 ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون وقال الشافعي رحمه الله تعالى فاعلم الله رسوله صلى الله عليه
 وسلم منة عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال يا أيها الرسول بلغ
 ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس

قال الشافعي رحمه الله تعالى وشهد له جل ثناؤه باستمساكه بما أمر به والهدى في نفسه
 وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري
 ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا بين يديه من نشاء من عبادنا وإنك
 لنتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض
 وقال ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون
 إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك
 ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً قال الشافعي رحمه الله تعالى جل ثناؤه
 إن قد فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع أمره وشهد له بالإبلاغ عنه وشهد
 به لنفسه ونحن نشهد له به تقر بالي الله بالإيمان به وتوسلاً إليه بصدقي كلماته
 قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد عن عمر بن أبي عمرو
 مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا
 وقد نهيتكم عنه قال الشافعي رحمه الله تعالى وما أعلمنا الله مما سبق في علمه وحم قضاؤه
 الذي لا يرد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهملوا به أن يضلوه فأعلمه
 أنهم لا يضرونه من شيء وفي شهادته له بأنه يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله
 والشهادة بتأديته رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده
 إياها في الآتي التي ذكرت ما أقام الله به الحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله
 واتباع أمره قال الشافعي رحمه الله تعالى وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله
 فيه حكم فبحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم
 قال الشافعي رحمه الله تعالى وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وسن فيما
 ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعه وجعل في اتباعه
 طاعته وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يذريها خلقاً ولم يحج به لاه من
 اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخبر جالما وصفت وما قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو

النضر مولى عمر بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألقين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر
 من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه
 قال سفيان وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل
 قال الشافعي في الأريكة السرير قال الشافعي في وسن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما أنزل الله والآخرة جله بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عن
 الله معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها أطاماً خاصاً وكيف أراد أن يأتي
 به العباد وكلها اتبع فيه كتاب الله قال الشافعي في فلم أعلم من أهل العلم
 مخالفة في أن سنن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه فاجعوا منها على
 وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرغان أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والآخرة مثل ما أنزل الله فيه
 جملة كتاب فبين عن الله معنى ما أراد وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما
 والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه نص كتاب فبينهم
 من قال جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن
 يسن فيما ليس له فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في
 الكتاب كما كانت سنته لتبين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة
 وكذلك ما سن فيه من البيوع وغيرها من الشرائع لان الله قال لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربى فأحل وحرم فأنما بين فيه
 عن الله كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءته به رسالة الله فأنبت سنته بفرض
 الله ومنهم من قال ألقى في روعه كل ما سن وسنته الحكمة التي ألقى في روعه
 عن الله عز وجل قال فكان ما ألقى في روعه سنته عن الله قال الشافعي في
 أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدناوردي عن عمر بن أبي عمرو مولى المطلب
 ابن حنطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا

وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه الا وان الروح
الامين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فاجلوا في الطلب
﴿قال الشافعي﴾ فكان ما ألقى في روعي سنة وهي الحكمة التي ذكرها
الله عز وجل وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله وكل جاءه من نعم الله جل
ثناؤه كما أراد الله وكل جاءه به النعم بجمعها النعمة وتنفرد بها في أمور بعضها
غير بعض ﴿قال الشافعي﴾ ونسأل الله العصمة والتوفيق وأى هذا
كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل
لأحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأن قد جعل الله بالناس كلهم الحاجة إليه في دينهم وأقام عليهم حجة بما دلهم
عليه من تعيين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني ما أراد الله بفرائضه في
كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته صلى الله عليه وسلم إذا كانت سنة
مبينه عن الله معني ما أراد الله من مفروضة فيما فيه كتاب يتلونه وفيما ليس فيه
نص كتاب أخرى وهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يبل هو لازم بكل حال ﴿قال الشافعي﴾ وكذلك قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبناه قبل هذا ﴿قال الشافعي﴾
وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب
بعض ما يدل على جلاله ما وصفنا منه ان شاء الله ﴿قال الشافعي﴾ فأول
ما ابتدئ به من ذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذكر كتاب الله ذكر
الاستدلال بسنته ثم علم الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض
المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض المجمل
التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل كيف هي وموافقتها
ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر
سنته فيما ليس فيه نص كتاب

﴿باب ابتداء الناسخ والمنسوخ﴾

قال الشافعي رحمه الله جل ثناؤه خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم
 وبهم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبييناً
 لكل شيء وهدي ورحمة وفرض فيه فرائض أثبتوا أخرى نسخها رحمة لخلقهم
 بالتحفيف عنهم وبالتوسعة عليهم ثم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأثابهم
 على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رحمة فيما
 أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه **قال الشافعي رحمه الله** وأبان الله لهم أنه إنما نسخ
 ما نسخ من الكتاب بالكتاب وإن السنة لا تكون فاسخة للكتاب وإنما هي
 تبع للكتاب بمثل ما نزل به نصاً ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جلاً * قال الله
 جل ثناؤه وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا لئن أتت هذه
 آياتنا إلا أن يكون قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي
 أني أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم **قال الشافعي رحمه الله** فأخبر الله أنه
 فرض على نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تبيدياً من
 تلقاء نفسه وفي قوله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من
 أنه لا يفسخ كتاب الله إلا كتابه كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما
 يشاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لأحد من خلقه وكذلك قال **يحيى** والله ما يشاء
 ويثبت وعنده أم الكتاب **قال الشافعي رحمه الله** وقد قال بعض أهل العلم في هذه
 الآية والله أعلم دلالة على أن الله جعل لرسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول من
 تلقاء نفسه بتوقيفه فيما ينزل به كتاباً والله أعلم **قال الشافعي رحمه الله** وقد قيل
 في قول الله **يحيى** والله ما يشاء **يحيى** وفرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء * **قال**
الشافعي رحمه الله وهذا يشبه ما قيل والله أعلم وفي كتاب الله دلالة عليه * **قال الله**
 عز وجل ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ
 القرآن وتأخير أنزاله لا يكون إلا قرآن مثله **وقال** وإذا بدلنا آية مكان آية
 والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفسر * **قال الشافعي رحمه الله** وهكذا سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفسخها إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أحدث الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر من فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة لاتي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة من القرآن على أن القرآن ينسخ القرآن لانه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة * (قال الشافعي) * فيما وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قبلت عن الله عز وجل فمن اتبعها فبكتاب الله اتبعها ولا نجد خيرا الزمه الله خلقه نصا بينا الا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا كانت السنة كما وصفت لاشبه لها من قول خلق من خلق الله لم يجز أن ينسخها الا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله لم يجعل لأدعي بعده ما جعل له بل فرض الله على خلقه اتباعه فالزمهم أمره فالخلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئا منها فان قال أفيحتمل أن يكون له سنة مأثورة قد نسخت ولا تؤثر السنة التي نسختها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بأن يقولوا لعلماء منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا أثبت مكانه فرض كما نسخت قبلة بيت المقدس فثبت مكانها الكعبة وكل منسوخ في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا * فان قال قائل هل ينسخ السنة بالقرآن * قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى الله عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الاولى منسوخة بسنته الاخرى حتى تقوم الحجّة على الناس بان الشيء ينسخ بمثله * (قال الشافعي) * فان قال قائل ما الدليل على ما تقول مما وصفت فما وصفت من موضعه من الابانة عن الله معني ما أراد الله بفرائضه خاصا وعاما مما وصفت في كتابي هذا وانه لا يقول

أبد الشيء إلا بحكم الله ولو نسخ الله مما قال حكم السن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسخة سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسخة سنة بالقرآن ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة النسخة لجاز أن يقال في ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه وأحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منه وخالف القول الله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المصحح على الخفين نسخت آية الوضوء المصحح وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما إلا أن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا أو كثيرا ومن حرز وغير حرز ولجاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يقال له لم يقله إذا لم يجده نصا مثل التنزيل وجاز رد السنن بهذين الوجهين فترك كل سنة معها كتاب جلة يحتمل سنته أن توافقه وهي لا تكون أبدا لا موافقة له وإذا احتمل اللفظ فيما روى عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيمان الذي يشتق به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتاب الله جل ثناؤه ودينه واتباعه له وقيامه بتعيينه عن الله عز وجل باب النامح والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه

* (قال الشافعي) * كان مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله تعالى أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال يا أيها المزمحل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه

فتاب عليكم فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴿قال الشافعي﴾
ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا أو الزيادة عليه فقال أدنى من
ثلاثي الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك خفف فقال علم أن سيكون
منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض ينتغوز من فضل الله وآخرون
يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فكان يبناني كتاب الله نسخ قيام
الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة على النصف بقول الله فاقروا
ما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ ثم احتمل قول الله فاقروا ما تيسر منه معنيين
أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لانه أزيل به فرض غيره والاخر أن يكون
فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله جل ثناؤه ومن
الليل فتهجد به نافلة لك الآية فاحتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك
أن يتهجد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ فكان الواجب
طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم تدل على أن لا واجب من الصلاة الا الخمس فصرنا إلى أن الواجب
الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله
عز وجل فتهجد به نافلة لك وانما ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلاثة وما تيسر
فلمناجب لا حد ترك أن يتهجد بما يسره الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما
أكثر فهو واجب الينا ﴿قال الشافعي﴾ * أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي
سهيل بن مالك عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء اعرابي من أهل نجد
ثائر الرأس يسمع دوى صوته ولا تفرقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن
الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال
هل على غيرها قال لا الا أن تطوع قال وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فادبر الرجل وهو
يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أفطع ان صدق ﴿قال الشافعي﴾ * وروى عبادة بن الصامت عن النبي صلى

الله عليه وسلم انه قال خمس صلوات كتبهن الله على خلقه فمن جاءهن لم يضيع
 منهن شيئاً استحقاقاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة
 ﴿باب فرض الصلوات الذي دل عليه الكتاب ثم السنة على من يزول عنه
 بالعدو وعلى من لا تكتب عليه صلاته بالمعصية﴾

﴿قال الشافعي﴾ * قال الله جل ثناؤه ويسألونك عن المحيض قل هو أذى
 فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من
 حيث أمركم الله ﴿قال الشافعي﴾ افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء
 والغسل من الجنابة فلم يكن لغير طاهر صلاة ولما ذكر الله المحيض فأمر باعتزال
 النساء فيه حتى يطهرن فاذا تطهرن أتبن استتدللنا على أن تطهرن بالماء بعد
 زوال المحيض لان الماء موجود في المحالات كلها في الحضر فلا يكون للحائض
 طهارة الا بالماء بعد زوال المحيض اذا كان موجوداً لان الله تبارك وتعالى
 إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن وظهرهن بعد زوال المحيض في كتاب الله
 تعالى ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وذكرة حرامها مع النبي صلى الله
 عليه وسلم وأنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت
 ولا تصلي حتى تطهر ﴿قال الشافعي﴾ فاستدللنا بهذا على أن الله إنما أراد
 بفرض الصلاة من اذا قوضاً أو اعتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما
 وكان المحيض شيئاً خلق فيهما لم يحتلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها
 فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي
 يزول عنها فيه فرضها ﴿قال الشافعي﴾ وقلنا في المغنى عليه والمغلوب على
 عقله بالعارض من أمر الله الذي لا جنابة له فيه قياساً على الحائض ان الصلاة
 عنه مرفوعة لانه لا يعقلها مادام في الحال التي لا يعقل فيها ﴿قال الشافعي﴾ وكان
 عام في أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاما
 انها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استتدلالاً بما وصفت من نقل

أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مفارقالصلاة في ان للسافر تأخير عن
 شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا
 من اثني عشر شهرا وكان في احد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن
 أحد من الرجال مطيقا بالفعل للصلاة خليا من الصلاة في السكر **وقال**
الشافعي * قال الله جل ثناؤه ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنبا الآية **وقال الشافعي** * فقال بعض أهل العلم نزلت هذه
 الآية قبل تحريم الخمر **وقال الشافعي** * فدل القرآن والله أعلم على ان لا صلاة
 لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنهيهم عن الصلاة وذكر معه الجنب فلم يختلف
 أهل العلم أن لا صلاة لجنب حتى يتطهر **قال الشافعي** * وان كان نهى
 السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيها
 عنه بانه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهي
 والاخر ان يشرب المحرم **قال الشافعي** * والصلاة قول وعمل وامساك
 فاذا لم يعقل القول والعمل والامساك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه
 وعليه اذا أفاق القضاء **قال الشافعي** * ويفارق المغلوب على عقله بامر الله
 الذي لاحيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران
 القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يجتلبه على نفسه فيكون عاصيا
 باحتلابه **قال الشافعي** * ووجه الله جل ثناؤه رسوله صلى الله عليه وسلم
 للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسخها
 استقبال غيرها ثم نسخ الله جل ثناؤه قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت
 الحرام فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبدا مكتوبة ولا يحل له أن
 يستقبل غير البيت الحرام **وقال الشافعي** * وكل كان حقا في وقته فكان
 التوجه الى بيت المقدس أيام وجه الله اليه نبيه صلى الله عليه وسلم حقا ثم
 نسخته فصار الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في
 مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر استدل بالكتاب والسنة **قال**

(الشافعي) * وهكذا كل ما نسخ الله ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته
 وتركه كان حقا في وقته اذا نسخ الله جل ثناؤه فيكون من أدرك فرضه مطيعا
 به ويتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا ياتباع الفرض الناسخ له * قال الله
 جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم قد نرى نكلم وجهك في السماء فلو لينك
 قبلة ترضاها فقل وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره الآية * (قال الشافعي) * فان قال قائل فأين الدلالة على أنهم حولوا الى
 قبلة بهد قبلة ففي قول الله جل ثناؤه سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن
 قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
 * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر
 قال بينما الناس بعبادة في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها
 وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة * (قال الشافعي) * أخبرنا
 مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس
 ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين * (قال الشافعي) * والاستدلال بالكتاب
 في صلاة الخوف قول الله جل ثناؤه فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لأحد
 المكتوبة أن يصلي راكبا الا في خوف ولم يذكر الله أن يتوجه للقبلة وروى
 ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان
 خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها * (قال
 الشافعي) * وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة في السجدة على راحلة
 أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما
 وكان لا يصلي المكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها للقبلة * (قال الشافعي) *
 أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن
 جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته موجهة

به قبل المشرق في غزوة بني أنمار * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه
 يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون
 يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بانهم قوم
 لا يفقهون ثم أبان في كتابه انه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة
 وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثني فقال الا أن خفف الله عنهم
 وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم
 ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين * (قال الشافعي) * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لما نزلت هذه الآية
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون
 من المائتين فأنزل الله الآية الا أن خفف الله عنهم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن
 منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من المائتين * (قال
 الشافعي) * وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله وقد بين الله هـذا في الآية
 وليست تحتاج الى تفسير * (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه واللاقي يأتي
 الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن
 في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً والذان يأتياها منكم
 فاذنوهما فان تابا وأصلحا فاعرضا عنهم ما ان الله كان تواباً رحيماً * (قال
 الشافعي) * ثم نسخ الله المحبس والاذى في كتابه فقال الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة * (قال الشافعي) * قدلت السنة على ان جلد المائة
 للزانيين البكرين * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن
 يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة
 وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم * (قال الشافعي) * وأخبرنا
 الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن بن حطان بن عبد الله
 الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسكه * (قال

(الشافعي) * فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جلد المائة ثابت
 على البكرين المحرّرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين
 المحرّرين * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال للرجل في ابنه وزني على ابنك جلد مائة وتغريب عام * (قال الشافعي) *
 لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر
 بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل
 فندسخ به الحبس والأذى عن الزانين فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما عزّز ولم يجلده وأمر أن يسأ أن يغدو على امرأة الأسلمي فإن اعترفت برجها دل على
 نسخ الجلد عن الزانين المحرّرين الثيبين وثبت الرجم عليهم ما لأن كل شيء أبدي
 بعد أول فهو آخر * (قال الشافعي) * ودل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أن الزانين المملوكين خارجان من هذا المعنى قال الله جل
 ثناؤه في المملوكين فإذا أحصن فإن آتين بغاشة فعليه نصف ما على الحصنات
 من العذاب والنصف لا يكون إلا من الجلد الذي يتبعه ضم فاما الرجم الذي
 فيه قتل فلا نصف له لأن المرحوم قد يموت في أول حجر يرمى به فلا يزداد عليه
 ويرمى بالفا أو أكثر فزيد حتى يموت فلا يكون له نصف محدود أبدا والحديد
 موقته بلا اتلاف نفس والاتلاف غير موقت بعد ضرب أو تحميد قطع وكل
 هذا معروف ولا نصف للرجم معروف * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد
 الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال
 ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو
 بضيف قال ابن شهاب لا أدري أبعده الثالثة أو الرابعة والضيف المحبل قال
 الشافعي * وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا زنت أمة أحدكم فتمين
 زناها فليجلدها ولم يقل يبرجها ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في

الزنا ﴿قال الشافعي﴾ واحصان الامة اسلامها ﴿قال الشافعي﴾ وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذازنت أمة أحدكم فتمين زناها فلم يجدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالنا على ان الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين على ان قول الله في الاماء فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا أسلمن لا اذا كن كن فأصببن بالنكاح ولا اذا اعتقن وان لم يصببن ﴿فان قال قائل﴾ أراك توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جاع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك المحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيوت مانع وكل ما منع أحصن ﴿قال الله جل ثناؤه وعلما صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم وقال لا يقاتلونكم جميعا الا في قري محصنة يعني ممنوعة﴾ ﴿قال الشافعي﴾ وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضع دون غيره اذا الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

﴿باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقر بين بالمعروف حقاً على المتقين ﴿قال الشافعي﴾ وقال الله جل ثناؤه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآلهم ما وجدتم لها من الحق ولا لآلهم ما لم تجدوا له من الحق ولا لآلهم ما لم تجدوا له من الحق ﴿قال الشافعي﴾ وانزل الله جل ثناؤه ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما ومعهما من الاقر بين وميراث الزوج عن زوجته والزوجة من زوجها ﴿قال الشافعي﴾ فكانت الآية ثمان محتملتين لان تثبت الوصية للوالدين والاقر بين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا فائياً خذون بالميراث والوصايا ومحتملة بان تكون

المواريث فاسخة لاوصايا* (قال الشافعي)* فلما احتملت الايمان ما وصفنا كان
على اهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله عز وجل فلما لم يجدوا له نصافي كتاب
الله طلبوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان وجدوه فيما قبلوا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبلوه مما افترض من طاعته (وقال الشافعي)*
ووجدنا اهل الفتيا ومن حفظنا عنه من اهل العلم بالمغازي من قريش
وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لاوصية لوارث
ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه عن لقوا من اهل العلم
بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الامور من نقل
واحد عن واحد وكذلك وجدنا اهل العلم عليه مجمعين (وقال الشافعي)*
وروي بعض الشاميين حديثا ليس مما يشبهه اهل الحديث فيه ان بعض رجاله
مجهولون ورويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعاً وانما قبلناه كما وصفنا
من نقل اهل العلم بالمغازي واجماع العامة عليه وان كنا قد ذكرنا الحديث
فيه واعتمدنا على حديث اهل المغازي عام واجماع الناس (وقال الشافعي)*
أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لاوصية لوارث (وقال الشافعي)* فاستدل لنا بما وصفت من نقل
عامة اهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لاوصية لوارث على ان
المواريث فاسخة لاوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى
الله عليه وسلم واجماع العامة على القول به (وقال الشافعي)* وكذلك قول
أكثر العامة ان الوصية للاقربين منسوخة زائل فرضها اذا كانوا وارثين
فبالميراث وان كانوا غير وارثين فليس بفرض أن يوصى لهم الا أن طأوسا وقليل
معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة غير الوارثين فنأوصي غير
قرابة لم تجز (وقال الشافعي)* فلما احتملت الآية ما ذهب اليه طأوس من
ان الوصية للقرابة ثابتة اذ لم تكن في خبر اهل العلم بالمغازي الا ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لاوصية لوارث وجب عندنا على اهل العلم طلب الدلالة على

خلاف ما قال طاووس في الآية أو موافقة فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم في ستة مملوكين كانوا الرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة * (قال الشافعي) * أخبرنا بذلك عبيد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث * (قال الشافعي) * فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن الحصين بيينة ثابتة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض وصية * (قال الشافعي) * والذي أعتقهم رجل من العرب والعربى إنما عتق من لا قرابة بينه وبينه من الجحيم فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لهم الوصية فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق ودل ذلك على أن الوصية لم يمت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرد ما جاوز الثلث في الوصية ودل على إبطال الاستسعاء وأنبات القسم والقرعة فبطلت الوصية للوالدين لأنهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية إذا لم يكن وارثاً وأوصى إلى الوصي لقرابته * (قال الشافعي) * وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غيرهما فمما فرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وإنما وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناه وأريت أنها كافية في الأصل مما سكنت عنه وأسأل الله العصمة والتوفيق * (قال الشافعي) * وأتبع ما كتبت منها علم الفسراض التي أنزلها الله مفسرات وجلا وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها وفيها يعلم من علم هذا من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمره طاعة الله وأن سنته تبع له كتاب الله فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبداً ويعلم من فهم هذا الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها أنها عند أهل العلم بيينة غير مشبهة البيان وعند من يقصر علمه مختلفة البيان

﴿باب الفرائض التي أنزلها الله عز وجل نصا﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴿قال الشافعي﴾ المحصنات ههنا البوالغ
المحررات وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال والذين
يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع
شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من
الكاذبين ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين
والخامسة أن غضب الله عليه أن كان من الصادقين ﴿قال الشافعي﴾ فلما فرق
الله بين حكم الزوج والقاذف سواء فحذف القاذف سواء إلا أن يأتي بأربعة شهداء
على ما قال وأخرج الزوج باللعان من المحمّد دل ذلك على أن قذفه المحصنات
الذين أريدوا بالمجلد قذفه المحررات البوالغ غير الأزواج وفي هذا دليل على
ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه ظاهره عاما وهو يراد به الخاص
لأن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم
الله به فيفرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله فإذا التعن الزوج
خرج من المحمّد كما يخرج الجنيمون بالشهود وإذا لم يتعن وزوجته حرة بالغة
حد ﴿قال الشافعي﴾ وفي الجحلائي وزوجته أنزلت آية اللعان فلا عن النبي
صلى الله عليه وسلم بينهما فحكي اللعان بينهما سهل بن سعيد الساعدي
وحكاه ابن عباس وحكى ابن عمر حضور اللعان عند النبي صلى الله عليه وسلم فما
حكى منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في أمرهما باللعان وقد
حكوا معا أحكما لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها
تقر يقهين المتلاعنين ونفيه الولد وقوله أن جاءت به كذا فهو للذي يتهمة به
فيما أتت به على تلك الصفة وقال أن أمره لابين لولا ما حكم الله وحكى ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال عند الخامسة قفوه فانها موجهة ﴿قال الشافعي﴾
فاستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه من الحديث ويدعون بعض

ما يحتاج اليه منه واولاه ان يحكي من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبينهم ما اعلما بأن أحد اقرأ كتاب الله يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما لا عن كما أنزل الله فاكتفوا بإبانة الله اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد
 منهم ما دون حكاية لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لا عن بينهما **قال**
 الشافعي **في** كتاب الله غاية الكفاية من اللعان وعده **قال** الشافعي **في** ثم
 حكى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت وقد
 وصفت الناس من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله قبل هذا **قال**
 الشافعي **في** وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
 لعلكم تتقون أياما معدودات وقال **في** شهد منكم الشهر فليصمه **قال** الشافعي **في**
 ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس
 وبينات من الهدى والفرقان **في** شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
 أو على سفر فعدة من أيام أخر **قال** الشافعي **في** فأعلنت أحدا من أهل العلم
 بالحديث قبلنا أن كاف أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشهر
 المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال لمعرفتهم بشهر رمضان
 من الشهور واكتفى منهم بأن الله جل ثناؤه فرضه وقد تكفلوا بحفظ صومه
 في السفر وفطره وتكفلوا كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص
 كتاب ولا علمت أحدا من غير أهل العلم احتاج إلى المسئلة عن شهر رمضان أي
 شهر هو ولا هل هو واجب أم لا **قال** الشافعي **في** وهكذا ما أنزل الله عز وجل
 من أجل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وجباة على من أطاقه وتحرير الرنا
 والقتل وما أشبه هذا **قال** الشافعي **في** وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا سنن ليست نصافي القرآن أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله
 معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم يسن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيها سنة منصوصة منها قول الله عز وجل في الزوج يطلق امرأته
 التطليقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها

فلا جناح عليه - ما ان يتراجعا **يقول** الشافعي **في** فاحتمل قوله حتى تنكح زوجا
غيره أن يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به
انها اذا عقدت عليها عقد النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيبها زوج
غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد معها فلما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا ونكحها بعده رجل لا تحلين له
حتى تذوق عسيلته ويزوق عسيلتك يعني يصيبك زوج غيره والاصابة النكاح
فان قال قائل فاذا ذكر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرت قيل له اخبرنا
سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم ان امرأة رفاعة القرظي جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
ان رفاعة طلقني فبت طلاقى وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل
هـدية الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اتردين ان
ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويزوق عسيلتك **يقول** الشافعي **في**
فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احلال الله اياها للزوج المطلق ثلاثا بعد
زوج بالنكاح اذا كان مع النكاح اصابة من الزوج

باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها
يقول الشافعي **في** قال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا
فاطهروا وقال ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا فأبأن طهارة الجنب
الغسل دون الوضوء **يقول** الشافعي **في** وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوضوء كما أنزل الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجليه
الى الكعبين **يقول** الشافعي **في** أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة
يقول الشافعي **في** أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله
ابن زيد وهو جد عمرو بن يحيى هل تستطيع ان تريني كيف كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء فأفرغ على
 يديه فغسل يديه مرتين ثم تيمم وضوءا واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم
 غسل يديه مرتين ثم إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ
 بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه حتى رجع ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ
 منه ثم غسل رجليه **وقال الشافعي** **﴿** فكان ظاهر قول الله عز وجل فاعسلوا
 وجوهكم وأيديكم إلى المرافق أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر
 من مرة فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر
 القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل واحتمل أكثر من ذلك وسنه مرتين
 وثلاثا فلما سنه مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي
 وإن ما جاوز مرة اختيارا لفرض في الوضوء لا يجزئ أقل منه **وقال الشافعي** **﴿**
 وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله لو ترك الحديث فيه استغنى فيه
 بالكتاب وحين حكى الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى
وقال الشافعي **﴿** ولعلمهم انما حكموا الحديث فيه لأن أكثر ما توضع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فأرادوا أن الوضوء ثلاثا اختيارا لأنه واجب
 لا يجزئ أقل منه ولما ذكر في أن من توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثا ثم صلى
 ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء
 وكانت الزيادة فيه نافلة **وقال الشافعي** **﴿** وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن
 يكونا مغسولا إليهما ولا يكونان مغسولين ولعلمهم حكموا الحديث ابانة لهذا
 أيضا وأشبه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين **وقال الشافعي** **﴿** فهذا
 بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه
 بالقرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم **وقال الشافعي** **﴿** وسن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء
 كوضوء الصلاة ثم الغسل فكذلك أحيمنا أن نفعل **﴿** (قال الشافعي) **﴿** ولم أعلم

مخالفا حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء يغسل وأتى على الأسباج
أجزأه وإن اختار وأغيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحديدا للوضوء
* (قال الشافعي) * وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجب منه الوضوء
وما الجناية التي يجب بها الغسل إذا لم يكن بعض ذلك منصوصا في الكتاب
* (باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه إنما أريد به

الخاص

* (قال الشافعي) * قال الله جل ثناؤه يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم
في الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو
يرثها إن لم يكن لها ولد وقال للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا
وقال ولا يورثه لـ كل واحد منهم ما للسدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له
ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم
يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين
بها أو دين وقال ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لـكم ولد فإن كان لـكم ولد
فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية يوصون بها أو دين مع أي الموارث
كلها * (قال الشافعي) * فعدلت السنة على أن الله إنما أراد من سمي له
الموارث من الأخوة والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج
وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصا من سمي وذلك أن يجتمع دين
الوارث والموروث فلا يختلغان ويكونان من أهل الإسلام أو من له عـدم من
المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيمتارثان بالشرك
* (قال الشافعي) * الشرك كله شيء واحد يرث النصرا في من إليه ودي
والإله ودي من المجهوسى إلا المرتد فإنه لا يرث ولا يورث وماله في * (قال
الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن شهاب عن عـلى بن
حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم * (قال الشافعي) * وان يكون
الوارث والموروث حرين مع الاسلام * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من باع عبدا وله مال فإله للبائع الا ان يشترطه المبتاع * (قال
الشافعي) * فلما كان بينا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك
مالا وان ماله ملك العبد فأنما يملكه لسيده وان اسم المالك له انما هو اضافة
اليه لانه في يديه لا أنه ماله ولا يكون ماله كاله وهو لا يملك نفسه وهو
مملوك يباع ويوهب ويورث فكان الله جل ثناؤه انما نقل ميراث ملك
الموتى الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموتى ماله لكن وان كان العبد أباً أو غيره
من سميت له فريضة فكان لو أعطي ماله كاله لسيده عليه لم يكن السيد أباً
الميت ولا وارثاً سميت له فريضة فكان لو أعطينا العبد أباً انما أعطينا
السيد الذي لا فريضة له فورثنا غير من ورثه الله فلم نورث عبد الما وصفت
ولا أحد الم تجميع فيه الحرية والاسلام والبرائة من القتل حتى لا يكون قاتلاً
* (قال الشافعي) * وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن
شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء * (قال الشافعي) *
فلم نورث قاتلاً من قتل وكان أخف حال القاتل عمداً أن يمنع الميراث عقوبة مع
تعرض سخط الله ان يمنع ميراث من عصى الله بالقتل * (قال الشافعي) * وما
وصفت من أن لا يرث المسلم الا المسلم لم الحر غير قاتل عمداً لاختلاف فيه بين
أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا غيره * (قال الشافعي) * وفي إجماعهم
على ما وصفنا من هذا حجة يلزمهم ان لا يتفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قامت هذا المقام فيما
لله فيه فرض منصوص فدل على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض
دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن النبي صلى الله
عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا فأولى أن لا يشك عالم في لزومها

وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم لا تختلف وانها
تجربى على مثال واحد * (قال الشافعى) * قال الله جل ثناؤه لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما
البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا * (قال الشافعى) * ثم نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع عراضى بها المتبايعان فحرمت مثل
الذهب بالذهب الا بمثل لا بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والاخر
نسيئة وما كان في معنى هـ هذا مما ليس في التبايع به مخاطرة ولا امر يجبهه
البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله جل ثناؤه أراد باحلال البيع ما لم
يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم كانت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم في بيع سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري
بعيب فلم يشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبدا وله مال فإله
للبائع الا ان يشترطه المبتاع ومنها ان من باع فخلقه قد أبرت فتمرها للبائع الا
أن يشترطه المبتاع لزم الناس الاخذ بها بما ألزمهم الله من الانتهاء الى أمره
وباب جل الفرائض التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم *

* (قال الشافعى) * قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ
من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا * (قال الشافعى) * فاحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة
والزكاة والحج بين كيف فرضه على لسان نبيه فآخبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر
والعشاء في المحضر أربع أربع وبع وعدد المغرب ثلاث وعدد الصبح ركعتان وسن
فيها كلها قراءة وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وان
الخافتة بالقراءة في الظهر والعصر وسن أن الفرض في الدخول في كل صلاة

بكبيرة والخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بتكبيرة ثم قراءة ثم ركوع ثم
سجدة ثم بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السفر قصر
كل ما كان أربعاً من الصلوات إن شاء المسافر وإثبات المغرب والصبح على
حالهما في الحضر والسفر وإنما كلها إلى القبلة مسافراً كان أو مقيماً إلا في حال
من الخوف واحدة وسن أن النوافل في مثل حالها لا تحل إلا بطهور ولا تجوز
إلا بقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة
في الحضر وفي الأرض وفي السفر وإن لاراكب أن يصلي في السفر النافلة حيثما
توجهت به دابته * (قال الشافعي) * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب
عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق * (قال
الشافعي) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر بن
عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثقل معناه لا أدري أسماه بني النضير
أو قال صلى في سفره * (قال الشافعي) * وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في صلاة الأعياد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وسن
في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على عدد ركوع الصلوات فجعل في كل
ركعة ركعتين * (قال الشافعي) * وأخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن
عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرناه مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى
الله عليه وسلم بلفظ مختلف واجتمع في حديثهم ما معاً على أنه صلى صلاة
الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه
في الصلاة أن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً فبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الله تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها فحصر يوم الأحزاب

فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها للعذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب
والعشاء في مقام واحد * (قال الشافعي) * أخبرنا محمد بن اسماعيل بن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن
أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل
حتى كفينا وذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا
عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها
فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام
المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك
قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف أن خفتم فرجالا أو ركباناً * (قال الشافعي) *
فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي
ذكرت فيها صلاة الخوف فرجالا أو ركباناً * (قال الشافعي) * والآية التي ذكر
فيها صلاة الخوف قول الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن
تقصر وأمن الصلاة أن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا
لكم عدوا مبينا وقال وإذا كنتم فيهم فأقتلهم الصلاة فلتقم طائفة منهم
معه وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكروا من وراءكم ولتأت طائفة
أخرى لم يصلوا فليصلوا معه * (قال الشافعي) * فأخبرنا مالك بن أنس عن يزيد
ابن رومان عن صالح بن خوات عن علي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو فصلى بالذين
معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصلى وجاه العدو وجاءت
الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا فأتموا
لانفسهم ثم سلم بهم * (قال الشافعي) * وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص
يذكر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه
خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان
* (قال الشافعي) * وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سن سنة فأحدث الله اليه في تلك السنة نسخا
أو مخرجا إلى سعة منها سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على
الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنة إلى سنة التي بعدها * (قال
الشافعي) * ففسخ الله عز وجل تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها
كما أنزل الله جل ثناؤه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول
الله صلى الله عليه وسلم سنة في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنة صلاها
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها كما وصفت * (قال الشافعي) * وأخبرنا
مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قد ركع صلاة
الخوف فقال ان كان خوفا شديدا من ذلك صلوا رجلا أو رجلا ثم استقبل القبلة
وغير مستقبليها * (قال الشافعي) * وأخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري
عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يشك أنه عن أبيه
وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فدللت
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على
فرضها أبدا إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وذلك عند المسايغة
والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة وثبتت السنة في هذا أن
لا يترك الصلاة في وقتها كيفما أكننت المصلي

باب في الزكاة

* (قال الشافعي) * قال الله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال الله
والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم
ساهون الذين هم يراؤون ويعنعون الماعون * فقال بعض أهل العلم هي الزكاة
المفروضة * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه خذ من أموالهم صدقة
تظهرهم وتزكهم بها * (قال الشافعي) * فكان مخرج الآية عاما على
الأموال وكان يحتمل أن يكون على بعض الأموال دون بعض فدللت السنة
على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافا منه الماشية

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الابل والغنم والبقر وأمر فيما بلغنا بالاخذ
 من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضاه الله على
 لسانه فكانت للناس ماشية من خيل وجر وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم منها شيئاً وسن ان ليس في الخيل صدقة استدلنا
 على ان الصدقة فيما أخذ منها وأخبرنا بالاخذ منه دون غيره * (قال الشافعي) *
 وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من النخل
 والعنب الزكاة بخرص غير مختلف ما أخذ منه ما وأخذ منه مائة العشر اذا
 سقيا بسما أو عين ونصف العشر اذا سقيا بغرب * (قال الشافعي) * وقد أخذ
 بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على النخل والعنب * (قال الشافعي) * ولم
 يزل للناس غراس غير النخل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين
 وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمر بالاخذ منه
 استدلنا على ان الله فرض الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس
 دون بعض * (قال الشافعي) * وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافا
 سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخذ من الحنطة والشعير
 والذرة وأخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعسل والارز والعسل
 هي حبة عندهم وكل ما أنبتته الناس وجعلوه قوتاً خبزاً أو عصيدة أو سويقاً
 وأداما مثل الحنظل والقطاني فهي تصلح أن تكون خبزاً أو سويقاً وأداما تبعاً
 لمن هضى وقياساً على ما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منه الصدقة
 وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله عليه وسلم لان الناس أنبتوه ليقوتوه
 * (قال الشافعي) * وكان للناس نبات غير فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولم يكن في معنى
 ما أخذ منه وذلك مثل الشعير (١) والشبوش والكزبرة وحب العصفروما أشبهه
 فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض * (قال
 الشافعي) * وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ

(١) الشعير ويزر الزباد والاشبوش هو بزر القطنوناه من هاشم الأصل

المسلمون في الذهب بعده صدقة اما بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغنا
 واما قيسا على ان الذهب والورق نقد الناس الذي اكثره وأجازوه اثمانا
 على ما يتبعون به في البلدان قبل الاسلام وبعبده **قال الشافعي** * وللناس
 تبرع به من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا بتركه وانه لا يجوز أن يقاس بالذهب
 والورق اللذين هما الثمن عام في البلدان على غيرهما لانه في غيرهما ما
 لازكاة فيه ويصلح أن يشترى بالذهب والورق غيرهما من التبر إلى أجل
 معلوم بوزن معلوم **قال الشافعي** * وكان الباقوت والزبرجدا أكثر ثمن
 الذهب والورق فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأمر بالاخذ
 منهما ولا من بعده علمناه وكانا مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد من شئ
 استهلكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما **قال الشافعي** * ثم كان ما نقلت
 العامة عن العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد
 أنه أخذها في كل سنة مرة **قال الشافعي** * وقال الله جل ثناؤه وآتوا
 حقهم يوم حصاده فسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه زكاة من
 نبات الأرض الغراس وغيره على حكم الله جل ثناؤه يوم يحصد لا وقت له غيره
قال الشافعي * وسن في الركاز الخمس فدل على أنه يوم يوجده لا وقت له غيره
قال الشافعي * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب
 وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال وفي الركاز الخمس **قال الشافعي** * ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن
 أن الأموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها هادون بعض **قال**
الشافعي * وفرض الله جل ثناؤه الحج على من يجد السبيل فذكر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أن السبيل الزاد والراحلة وأخبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما سن وما يتقى المحرم من لبس
 الثياب والطيب وأعمال الحج سواء من عرفة والمزدلفة والرمي والحلاق

والطواف وما سوى ذلك * (قال الشافعي) * فلو أن أمرالم يعلم لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم سنة مع كتاب الله لا ما وصفنا مما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه معنى ما أنزل الله جلة وأنه إنما استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال
 وما يحل وما يحرم وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقفته وما سكت عنه سوى
 ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي التي
 قامت هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل
 أنه لا تخالف له سنة أبدا كتاب الله وإن سانه وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة بما
 وصفت من هذا مع ما ذكرت في سواء مما فرض الله من طاعة رسوله ووجب
 عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا الخلق غير رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يجعل
 قول كل أحد وفعله أبدا تبع الكتاب الله ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يعلم
 أن عالما أن روى عنه قولا يخالف فيه شيء أسن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم سنة ولو علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله
 إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن شاء الله فإن لم يعمل كان غير موسع له فكيف
 والحجج في مثل هذا قائمة على خلقه بما فرض من طاعة النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وحيه ودينه وأهل دينه * (قال
 الشافعي) * قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
 وقال واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر
 واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن * (قال الشافعي) *
 وقال بعض أهل العلم قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر
 وعشرا وذكر أن أجل الحامل أن تضع حملها فإذا جمعت أن تكون حاملا متوفى
 عنها أتت بالعدتين معا كما أجدتها في كل أرضين جردا عليها أتت بهما معا
 * (قال الشافعي) * فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبعة بنت
 الحارث ووضعت بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فتزوجي دل هذا على أن

العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهور وانما أريد به من لا حمل به
 من النساء وأن الحمل إذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله حرمت عليكم أمهاتكم
 وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم
 اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي
 في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
 عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد
 سلف إن الله كان غفورا رحيما والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نسك
 كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم الآية **وقال**
الشافعي) فاحتملت الآية معنيين أحدهما ما ناسى الله من النساء محرما
 يحرم وما سكت عنه حلال بالصمت عنه ولقول الله وأحل لكم ما وراء ذلكم
 وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينافي الآية أن تحريم الجمع
 لمعنى غير تحريم الأمهات فكان مسمى الله حلالا حلالا ومسمى حراما حراما وما
 نهى عن الجمع بينهما من الاختين كما نهى عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهما
 دليل على أنه انما حرم الجمع وإن كل واحدة منهما على الانفرد حلال في الأصل
 وما سواه من الأمهات والبنات والعلمات والخالات محرمات في الأصل
 فكان معنى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم من سمي تحريمه في الأصل ومن هو
 في مثل حاله بالرضاع أن ينكحوهن بالوجه الذي أحل به النكاح

وقال قائل ما دل على هذا قيل فإن النساء المبسات لا يحل أن ينكح
 منهن أكثر من أربع ولو نكح خمسة فصح النكاح ولا يحل منهن واحدة إلا
 بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى
 قول الله جل ثناؤه وأحل لكم ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى
 الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة لا يحرم عليه نكاح
 عمته ولا خالتها بكل حال كما حرم الله أمهات النساء بكل حال **فكأن** كون العمة
 والخالة داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحلهما به كما يحل له نكاح امرأة

اذا فارق رابعة وكانت العمة اذا فو رقت ابنة أخيه احلت **وقال الشافعي** **﴿**
 وقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا أحد فيما أوحى الى محرما على طاعم
 يطعمه الا أن يكون ميثمة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل
 لغير الله به **وقال الشافعي** **﴿** فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن لا يحرم
 على طاعم يطعمه أبدا الا ما استثنى الله وهذا المعنى الذي اذا ووجه رجل
 مخاطبا به كان الذي سبق اليه انه لا يحرم غير ما هيى الله محرما وما كان هكذا
 فهو الذي يقول له أظهر المعاني وأعمها وأعلىها والذي لو احتملت الآية معاني
 سواه كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الا أن تأتى سنة للنبي صلى
 الله عليه وسلم تدل على معنى غيره مما تحتمله الآية فنقول هذا معنى ما أراد الله
 جل ثناؤه **﴿** قال الشافعي **﴾** ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة الا بدلالة
 فيها أوفى واحدهنهما ولا يقال لخاص حتى يكون الآية تحتمل أن يكون
 أريد به ذلك الخاص فاما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الآية
 ويحتمل قول الله جل ثناؤه قل لا أحد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه
 من شيء سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم
 تأكلون وهذا أولى معانيه به استدلالا بالسنة عليه دون غيره **وقال الشافعي** **﴿**
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة
 الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع **وقال**
 الشافعي **﴿** وأخبرنا مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان
 الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من
 السباع حرام **وقال الشافعي** **﴿** قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون
 أزواجا يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح
 عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والآية فذكر الله ان على المتوفى عنهن عدة
 وانهن اذا بلغن أجلهن ان يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا تجنبهنه في
 العدة **﴿** قال الشافعي **﴾** وكان ظاهر الآية ان تمسك المعتدة في العدة عن

الازواج فقط مع اقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتفل ان تمسك عن الازواج وان يكون عليها في الامساك عن الازواج امساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة وغيرها فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامساك عن الطيب وغيره كان عليها الامساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والامساك عن الازواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة * (قال الشافعي) * واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف امساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي سن فيما ليس فيه نص حكم الله عز وجل

باب العمل في الاحاديث *

*(قال الشافعي) * قال لي قائل فانا نجد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث مثلها في القرآن نصا وأخرى في القرآن مثلها جملية وفي الاحاديث مثلها منها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى ليس فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم فتقولون ما نهى عنه حرام وأخرى فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى فتقولون نهيه وامره على الاختيار لا على التحريم ثم نجدكم تذهبون الى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض وتجدكم تقيسون على بعض حديثه ثم تختلف قياسكم عليها وتركون بعضها فلا تقيسون عليه فاجتكم في القياس وتركه ثم تغترون بعد ذلك من يترك من حديثه الشيء يأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف اسنادا منه * (قال الشافعي) * فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله من سنة فهو موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتمييز عن الله والتمييز يكون أكثر تفسيراً من الجملة وما سن مما ليس فيه نص كتاب الله فيفرض الله طاعته عامة في أمره اتباعه

(و) أما النسخة والمنسوخة من حديثه فهي كما نسخ الله المحكم من كتابه
 بالمحكم وكذلك غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تنسخ بسنته وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي قبل هذا من إيضاح
 ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة على أنها نسخة ولا أنها منسوخة في كل أمره
 متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم عربي اللسان
 والدار فقد يقول القول عاماً يريد به العام وما يريد به الخاص كما وصفت
 لك في كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قبل هذا ويستل عن
 الشيء فيجب على قدر المسئلة ويؤدي الخبر عنه الخبر منقضا والخبر مختصرا
 والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك
 جوابه ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج
 عليه الجواب ويسن في الشيء بسنته وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض
 السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ما ويسن سنة في نص
 معناه بعض فيحفظها حافظ آخر ويسن في معنى يخالفه في معنى ويحجمها في
 معنى سنة غير ما لا اختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما
 حفظ رآه بعض السامعين اختلافاً وليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ مخرجه
 عام جملة بتحريم شيء أو تحريمه ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم
 يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبنا من جل أحكام
 الله ويسن السنة ثم ينسخها بسنته ولم ندع أن يبين رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم بعض علم النسخ أو علم المنسوخ فحفظ أحدهما دون
 الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن لا يكون يذهب ذلك على
 عامتهم حتى لا يكون فيهم موجوداً إذا طلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على
 ما سنه صلى الله عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته في تشيعه
 على ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة واحدة وأحب منه ولم يقل ما فرق

بين كذا وكذا لان قول مافرق بين كذا وكذا فيما فرق بينه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يعدوان يكون جهلا مما قاله أو ارتبا بأشرا من الجهل وليس
 فيه الاطاعة لله باتباعه ومالم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعدوان يكون
 لم يحفظ متقصيا كما وصفت قبل هذا فيعد مختلفا ويغيب عنا من سبب تبينه
 ما علمنا في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئا مختلفا
 فكشفناه الا وجدنا له وجهها يحتمل به ان لا يكون مختلفا وان يكون داخلا
 في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت
 الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبنا الى الاختلاف متكافئين قصير
 الى الاثب من الحديثين أو يكون على الاثب منهما دلالة من كتاب الله أو
 سنة نبيه صلى الله عليه وسلم والشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو
 أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما مخرج
 أو على أحدهما دلالة باحدهما وصفنا اسما وافتقه كتاب الله أو غيره من سنة أو
 بعض الدلائل وما نهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو على التحريم حتى يأتي دلالة
 عنه صلى الله عليه وسلم على انه أراد به غير التحريم قال الشافعي رحمه الله والقياس
 على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما
 وجوه قال وما هما قلت ان الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى
 الله عليه وسلم بما سبق في قضائه أن يتعبد بهم به وكما شاء لا معقب لحكمه فيما
 تعبد بهم به مما دلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي له تعبد بهم
 به أو وجدوه في الخبر عنه ولم ينزل في شيء في مثل المعنى الذي له تعبد خلقه
 فأوجب على أهل العلم ان يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا
 الذي يتفرع نقرما كثيرا (والوجه الثاني) ان يكون أحل لهم شيئا بجملة
 وحرم منه شيئا بعينه فيحلون الحلال بالجملة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون
 عليه الا على أقل المحرم لان الاكثر منه حلال والقياس على الاكثر أولى ان
 يقاس عليه من الأقل وكذلك ان حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك ان

فرض شيئاً وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحقيق في بعضه **وقال**
 الشافعي **وقد** وأما القياس فأما أخذناه استدلالات الكتاب والسنة والالتزام
وقال الشافعي **وقد** وأما ان تخالف حديثنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم نأبنا
 عنه فارجو أن لا يؤخذ ذلك علينا ان شاء الله وليس ذلك لاحد ولكن
 قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها لانه عمداً خلافاً وقد يغفل
 المرء ويخطئ في التأويل **وقال الشافعي** **وقد** فقال لي قائل فقل لي كل صنف مما
 وصفت مثلاً لا تجمع لي فيه الايمان على ما سألت عنه بأمر ولا تكره على فانساه
 وابدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذكر منها
 شيئاً مما معه القرآن وان كررت بعض ما ذكرت **وقال الشافعي** **وقد** فقلت له كان أول
 ما فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في القبلة أن يستقبل بيت
 المقدس للصلاة فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لاحد أن يصلي الا
 اليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسخ الله
 قبلة بيت المقدس ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى الكعبة
 كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكتوبة في غير حال من
 الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً وكل كان حقاً في وقته
 بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله عليه وسلم الى أن حول عنه
 الحق في القبلة ثم البيت الحرام الحق في القبلة الى يوم القيامة وهكذا كل
 منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعي** **وقد** وهذا مع
 ابائنا لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على ان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم اذا سن سنة حوله الله جل ثناؤه عنها الى غيرها من اخرى يصير
 اليها الناس بعد التي حول عنها الثلاث يذهب على عامتهم الناسخ فيثبتون على
 على المنسوخ ولئلا يشبهه على أحد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم سن
 فيكون في الكتاب شيء يراه بعض من جهل اللسان أو العلم بوقوع السنة مع
 الكتاب وابتاعهم معانيه ان الكتاب ينسخ السنة **وقال الشافعي** **وقد** وقال أفيمكن

أن تخالف السنة في هذا الكتاب قلت لا وذلك ان الله جل ثناؤه أقام على خلقه
 المحجة من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم
 بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
 لازمة فتسوخ ولا يمين ناسخها وانما يعرف الناسخ بالاخر من الامرين وأكثر
 الناسخ في كتاب الله انما عرف بدلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا
 كانت السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن ان
 تنسخ السنة بقرآن الا أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة
 تنسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة على من أقام الله عليه المحجة من خلقه قال
 أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت القرآن ظاهرا عاملا وجدته سنة تحتمل ان
 تبين عن القرآن وتحتمل ان تكون بخلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة
 بالقرآن قال الشافعي رحمه الله فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله
 فرض على نبيه اتباع ما أنزل اليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته
 وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملا للعاني وأن يكون كتاب الله ينزل عاما يراد
 به الخاص وخصا براديه العام وفرضا جله وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن سنة تخالف كتاب الله ولا تكون
 السنة لا تبع كتاب الله بمثل تنزيله أو مبينة معنى ما أراد الله وهي بكل حال
 متبعة كتاب الله قال أفتوجدني المحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض
 ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من ان الله جل ثناؤه فرض الصلاة
 والزكاة والحج فبين رسول الله كيف الصلاة وعددها ومواقفها وسنتها وفي
 كم الزكاة من المال وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه ووقتها وكيف عمل
 الحج وما يجنب فيه ويباح قال وذكرته قول الله جل ثناؤه والسارق
 والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
 جلدة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سن القطع على من بلغت سرقة
 ربع دينار فصاعدا والجلد على الحرين البكرين البالغين دون اثني عشر

الحرين والمملوكين دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله أراد بها
 الخصاص من الزناة والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر على
 السراق والزناة فقال فهذا عندى كما وصفت أفترجة على من روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فاوافقه
 فانا قلته وما خالفه فلم أدله **وقال الشافعى** فقلت له ما روى هذا أحد ثبت
 حديثه فى شيء صغير ولا كبير فيقال لنا كيف أثبتتم حديث من روى هذا فى شيء
 وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية فى
 شيء قال فهل عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية فيما قلتم فقلت له نعم أخبرنا
 سفيان بن عيينة قال أخبرنى سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله بن أبى رافع يحدث
 عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه
 الأمر من أمرى **أمرت به** ونهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا فى كتاب الله
 اتباعنا **وقال الشافعى** فقد ضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس
 أن يردوا أمره بفرض الله عليهم **ثم اتباع أمره** صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعى**
 فقال فابن لى جـ لا أجمع لك أهل العلم أو أكثرهم عليهم من سنة مع كتاب الله
 يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهره
 عاما فقلت له بعض ما سمعته منى حكيت فى كتابى هذا قال فأعذرنى شـ ما
 قلت قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم إلى قوله كتاب الله عليكم
 وأحل لكم ما وراء ذلكم **وقال الشافعى** فذكر الله من حرم ثم قال وأحل
 لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالها
 ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا فى اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على
 أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولا كنهها
 مينة عامه وخاصه ودلالة على أنها مقبولة فيه خبر الواحد فلأنه لم أحدا
 رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بأهريرة فقال أفيحتمل
 أن يكون هذا الحديث عندك خلافا لشي من ظاهر الكتاب فقلت لا ولا

غيره قال فامعنى قول الله عز وجل حرمت عليكم امهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال
 وأحل لكم ما وراء ذلكم قلت ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الام والبنات
 والاخت والعمة والمخاله وبنات الاخ وبنات الاخت وذ كرا لله من حرم بكل
 حال من النسب والرضاع وذ كرم من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحدة
 منها ما حدا على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعنى بالمال التى أحلها
 به ألا ترى الى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بمعنى ما أحل به لان واحدة من
 النساء حلال بغير نكاح صحيح ولانه يجوز نكاح حامية على أربع ولا جمع
 بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه هو قال الشافعى رحم وذ كرت له فرض الله
 فى الوضوء ومسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين وما صار اليه أكثر أهل
 العلم من قبول المسح فقال أيضا الف المسح شيأ من القرآن * قلت لا تخالفه سنة
 بحال قال فما وجهه * قلت له لما قال الله اقمتم الى الصلاة فاغسلوا الآية دللت
 السنة على ان كل من كان على طهارة ما لم يحدث فقام الى الصلاة لم يكن عليه هذا
 الفرض فكذلك دللت السنة على ان فرض غسل القدمين انما هو على
 المتوضئ لا خفى عليه لبسهما كامل الطهارة وذ كرت له تحريم النبي صلى الله
 عليه وسلم كل ذى ناب من السباع وقد قال الله جل ثناؤه قل لا أحد فيما أوحى
 الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة او دما مسفوحا الآية ثم سمي
 ما حرم فقال فامعنى هذا قلنا معناه قل لا أحد فيما أوحى الى محرما مما كنتم
 تأكلون الا ان يكون ميتة وما ذكر بعد ما قاما ما ذكرتم انكم لم تعدوه من
 الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون الا ما سمي الله ودلت السنة على انه
 انما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون ولقول الله جل ثناؤه ويحل لهم الطيبات
 ويحرم عليهم الخبائث هو قال الشافعى رحم وذ كرت له قول الله جل ثناؤه
 وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن
 تكون تجارة عن تراض منكم ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعها منها
 الدنانير بالدرهم الى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله

عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافا لكتاب الله قال فخذني معنى هذا يا جمع
منه وأخسر * (قال الشافعي) * فقلت له لما كان في كتاب الله دلالة على أن
الله قد وضع رسوله صلى الله عليه وسلم لموضع الابانة عنه وفرض على خلقه
اتباع أمره فقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأنما يعني أحل الله البيع إذا
كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
وكذلك قول الله وأحل لكم ما وراء ذلك مما أحله به من النكاح وملاك اليمين
في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي * (قال الشافعي) * وقلت له
لو جاز أن يترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب وجاز ترك
ما وصفنا من المسخ على الخفين وأباحة كل ما لم يسم ببيع وأحلل أن يجمع بين
المرأة وعمتها وأختها وأباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولما جاز أن يقال سن
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقطع من لم تبلغ سرقة ربع دينار فصاعدا قبل
التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فمن لم يسم بسرقة
قطع ولما جاز أن يقال إنما سن النبي صلى الله عليه وسلم الرجم على الشيب حتى
نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فيجلد البكر
والشيب ولا تدرجه وأن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم إنما حرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم الربا كانت
حلالا والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيحل فيقول ائتمني أو تربي
فيؤخر عنه ويترده في ماله وأشباه لهذا كثيرة * (قال الشافعي) * فن قال هذا
القول كان معطلا لعامة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول جهل ممن
قاله قال أجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفت ومن خالف ما قلت
فيها فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يجهل قال فاذا كرر سنة
نسخت بسنة سوى هذا قال فقلت له السنن الناسخة والمنسوخة مفارقة في
مواضعها وإن رددت طالبت قال فيمكن من بعضها فاذا كررنا صرايينا * (قال
الشافعي) * فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

عمر بن حزم عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعمرة ابنة عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف ناس من أهل البادية حضرة الاضحى في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس يذبحون من ضحاياهم يحملون منها الودك ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت من امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أكل الدافئة التي دفت حضرة الاضحى فبكوا وتصدقوا وادخروا قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعتة يقول لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث قال الشافعي رحمه الله وأخبرني الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول انما النذبح ما شاء الله من ضحايانا ثم نترود بقيتها الى البصرة قال الشافعي رحمه الله فهذه الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد مرفوعان عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا سمع النهي من النبي صلى الله عليه وسلم وان النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على ان الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا عبد الله بن واقد ولو بلغتهما الرخصة ما حدنا بالنهي والنهي منسوخ وتركا الرخصة والرخصة ناسخة والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ناسخه وقول أنس بن مالك كانه يها بلحوم الضحايا البصرة يحتمل ان يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها

فتزود بالرخصة ولم يسمع نهياً أو سمع الرخصة والنهي فمكأن النهي منسوخاً فلم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول فيه بما سمع حتى يعلم غيره **وقال الشافعي** **﴿** فلما حدثت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أنه إنما نهى عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدافاة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم والاحلال فيه حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على من علمه أن يصبر اليه **﴿** قال الشافعي **﴿** وحديث عائشة من أين ما يوجد في الناسخ والمنسوخ من السنن وهذا يدل على أن بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض فيحفظ منه شيئاً كان أولاً ولا يحفظ آخره ولا يحفظ أولاً فيؤدي كل ما حفظ فالرخصة بعدها في الامساك والاكل والصدقة من لحوم الضحايا إنما هي لواحد من معنيين لا ختلاف المحالين فإذا دفت الدافاة ثبت النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدف دافاة فالرخصة ثابتة بالاكل والتزود والادخار والصدقة ويحتمل أن يكون النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخاً بكل حال فيمسك الانسان من ضحيته ما شاء ويتصدق بما شاء **﴿** باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ **﴿**

﴿ قال الشافعي **﴿** أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال حدثنا يومئذ عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها أيضاً كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجالاً أو

ركبانا **وقال الشافعي** **﴿** فلما حكى أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عام الخندق كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجلاً أو ركبانا استدلنا على أنه لم يصل صلاة الخوف إلا بعدها إذ حضرها أبو سعيد وحكى تأخير الصلوات حتى خرج وقت عامتها وحكى أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف **وقال الشافعي** **﴿** فلا تؤخر صلاة الخوف بحال أبداً عن الوقت إن كانت في حضر أو عن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره . ولكن تصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن ما لكأ أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصعدوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً وأتموا لانفسهم ثم سلم **وقال الشافعي** **﴿** أخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن خزيمة عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **وقال الشافعي** **﴿** وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا بهذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكيدة العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في كتاب الصلاة وتركا ذكر من خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

وقال الشافعي **﴿** قال الله جل ثناؤه واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهم أربعاً منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت الآية والتي بعدها **وقال الشافعي** **﴿** فكان حد الزانيين بهذه الآية الحبس والاذى حتى أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الزنا فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الأماء فإذا

أحسن وإن أتيت بفاحشة فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ففسخ
 الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله في الاماء فعلمين نصف
 ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المماليك والاحرار في الزنا
 وعلى أن النصف لا يكون الا من جادلان الجلد بعدد ولا يكون من رجم
 لان الرجم اتيان على النفس بلا عدد لانه قد يؤتى على نفس المرحوم برجمة
 واحدة وبالف وأكثر فلا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى
 بالرجم على نصف النفس **وقال الشافعي** ويحتمل قول الله في سورة النور
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة
 الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بأبي هو وأمي على من أريد بالمائة جلدة **وقال الشافعي** أخبرنا عبد الوهاب
 الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسين عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر
 جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم **وقال الشافعي**
 فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا
 أول ما حديه الزناة لان الله يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا
وقال الشافعي ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلد امرأة
 الاسلمى ولم يجلدوها فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الجلد
 منسوخ عن الزانيين الثيبين **وقال الشافعي** ولم يكن بين الاحرار في الزنا
 فرق الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به **وقال الشافعي** وإذا كان
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد
 مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الزانيين وحده
 بعد الحبس وان كل حد حده الزانيين فلا يكون الا بعد هذا اذا كان هذا أول
 حد الزانيين **وقال الشافعي** أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد
 الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهما أخبراه أن رجلا من

اختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض
بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما اجعل يا رسول الله فاقض بيننا
بكتاب الله واثذن لي في أن أتكم قال تسكّم قال ان ابني كان عسيقا على هذا
فزني بامرأته فأخبرت ان علي ابني الرجم فاقصدت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم
اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني مائة جلدة وتغريب عام وانما الرجم
على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين
بينكما بكتاب الله اما غنمك وجاريةك فرد اليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما
وأمر نيسا الاسلمى ان يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجبها فاعترفت فرجها
وقال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم رجم يهوديين زنيا **وقال الشافعي** قضيت جلد المائة والنفي على
البكرين الزانيين والرجم على الثيبين الزانيين وان كانا من أريدي بالجلد
فقد نسخ عنهما الجلد مع الرجم وان لم يكونا أريدي بالجلد وأريديه البكران
فهما مخالفان للثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما روى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الله وهذا أشبه معانيه وأولاهبه عندنا والله أعلم

باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

وقال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك ان
النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فبحش شقه الايمن فصلى صلاة
من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الله
الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قايما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا
واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالسا
أجمعون **وقال الشافعي** أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصرع
جالسا وصلى وراءه قوم قايما فإشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف اليهم قال
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا

فصلوا جلوسا **قال الشافعي** **في** وهذا مثل حديث أنس وإن كان حديث أنس
مفسرا ووضح من نفسه **يرى** **هذا** **قال الشافعي** **في** أخ **بر** ما لك عن هشام بن
عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو
قائم يصلي بالناس **فأستأخر** أبو بكر فإشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر **فكان**
أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة
أبي بكر وبه ناخذ **هذا** **قال الشافعي** **في** وذكرا إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد
عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت بكر مثل معنى حديث عروة
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى قاعدا أو أبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي
صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قياما **قال الشافعي** **في** فلما كانت صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ما استدللنا
على أن امرأة الأول الناس بالجـ **لوس** في سقطته عن الفرس قيل مرضه
الذي مات فيه **فكانت** صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس
خلفه قياما **ناسخة** لأن يجلس الناس بجـ **لوس** الامام وكان في ذلك دليل
على ما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها
المصلي وقاعدا إذا لم يطق وإن ليس للتطبيق القيام منفردا أن يصلي قاعدا
فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلفه قياما
مع أنها **ناسخة** لسنة الأولى قبلها موافقة سنة في الصحيح والمريض واجماع
الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الامام الصحيح
قاعدا والامام قائما وهكذا نقول يصلي الامام جالسا ومن خلفه من الاصحاء
قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو استخلف غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس
وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم جالسا واحتج بحديث رواه
منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا يثبت بمثل له حجة على أحد فيه
لا يؤمن أحد بعد **دي** جالسا **قال الشافعي** **في** ولهذا أشبهه في السنة من

الناسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى
 وكذلك له اشباهه في كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في
 كتاب احكام القرآن والسنة في مواضعها **وقال الشافعي** **في** فقال فاذا كرمن
 الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجبة فيما ذهبت
 اليه منها دون ما تركت **وقال الشافعي** **في** فقلت له فقد ذكرت قبل هذا ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصلى بطائفة
 خلفه وطائفة في غير صلاة بازاء العدو وصلى بالذين معه ركعة واتموا لانفسهم
 ثم انصرفوا فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي
 بقيت عليهم ثم ثبت جالسوا وتموا لانفسهم ثم سلم بهم **وقال الشافعي** **في** وروى
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة
 في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينهما وبين العدو ثم انصرفت
 الطائفة التي وراءه فكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه
 فصلى بها الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فمضوا معا
وقال الشافعي **في** وروى ابو عياش الزرقى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم
 عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصلى بالناس معه ثم ركع وركعوا
 معاً ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرسه طائفة فلما قام من السجود سجد
 الذين حرسوا ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر قريما من معني هذا الحديث
وقال الشافعي **في** وقد روي ما لا يثبت مثله بخلافها كلها فقال لي قائل
 وكيف صرت الى الاخذ به صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع
 دون غيرها **وقال الشافعي** **في** فقلت أما حديث أبي عياش وجابر في
 صلاة الخوف فكذلك أقول اذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة
 قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة
 وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيدا في صحراء واسعة لا يطمع به لقاؤه
 من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاغلب منه

أنه مأمون على أن يحمل عليه ولو جمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في
السجود اذا كان لا يغيب عن طرفه فاذا كانت هذه الحال بقلة العدو وبعده
وان لا حائل دونه يستتر كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا * (قال الشافعي) *
فقال قد عرفت ان الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا
لاختلاف المحالين فكيف خالفت حديث ابن عمر فقلت له رواه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقرئ
من معناه وحفظ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه صلى صلاة الخوف
ليسه الهريز كما روى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان خوات
متقدمة الصلوة والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم صحبتي قلت نعم ما وصفت
فيه من الشبهة بمعنى كتاب الله قال فإني يوافق كتاب الله مات قال الله جل
ثناؤه واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا
أسلحتهم فاذا سجدوا فليكروا من وراءكم قرا الى وخذوا حذركم وقال فاذا
اطمأنتم فاقموا الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يعني
والله أعلم فاقموا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف * (قال الشافعي) *
فلما فرق الله جل ثناؤه بين الصلاة في الخوف وفي الامن حياطة لاهل دينه
أن ينال منهم عدوهم غرة فقمنا حديث خوات بن جبير والحديث الذي
يخالفه فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في الحذر منه وأحرى أن
يتكافأ الطائفتان فيه وذلك ان الطائفة التي تصلي مع الامام أولا محروسة
بطائفة في غير صلاة والحارس اذا كان في غير صلاة كان متفرغا من فرض
الصلاة قائما وقاعدا ومنكرا فإيمنا وشملا وحاملا ان جل عليه ومته كما
ان خاف محلة من عدوه ومقاتلا ان أمكنته فرصة غير محول بينه وبين هذا في
الصلاة ويخفف الامام عن معه الصلاة اذا خاف جملة العدو بكلام الحارس
(قال الشافعي) * وكان الحق للطائفتين معا سواء فكانت الطائفتان
في حديث خوات بن جبير سواء تحرس كل واحدة من الطائفتين الاخرى

والمحاربة خارجة من الصلاة فتكون الطائفة الاولى قد أعطت الطائفة
 التي حرسها مثل الذي أخذت منها فحرسها خلية من الصلاة فكان هذا
 عدلا بين الطائفتين **وقال الشافعي** وكان الحديث الذي يخالف حديث
 خوات على خلاف المحذر تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة
 قبل أن تكمل الصلاة فحرس ثم تصلى الطائفة الثانية محروسة بطائفة في
 صلاة ثم يقضى بمان جميعا لحارس لهما لانه لم يخرج من الصلاة الا الامام وهو
 وحده لا يغني شيئا فكان هذا خلاف المحذروا القوة في المكيدة وقد أخبرنا الله
 انه قد فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظرا لاهل دينه لان ينال منهم عدوهم
 غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من الاخرة مثل ما أخذت منها وحدث الله
 تبارك وتعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا على
 واحدة من الطائفتين قضاء فدل ذلك على ان حال الامام ومن خلفه في أنهم
 يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم سواء **قال الشافعي** * وهكذا حديث
 خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه **قال الشافعي** * فقال فهل للحديث
 الذي تركت وجهه غير ما وصفت فقلت نعم يحتمل أن يكون لما جازان تصلى
 صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جازلهم أن يصلى بها كيفما
 تيسر لهم وبقدر حالاتهم وحالات العدو اذا كملوا العدو فاختلفت صلاتهم
 وكلها مجزئة عنهم **باب وجه آخر من الاختلاف**

قال الشافعي فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن
 فقال في مبدئه ثلاث كلمات التحيات لله فبأى التشهد أخذت قلت أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول
 قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله

الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﴿ قال الشافعي ﴾ فكان هذا الذي علمنا
 من سبقنا بالعلم من فقهاء ثنا صغارنا ثم سناه باسمه وسمعنا ما يخالفه فلم نسمع
 اسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافقها أثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتا وكان
 الذي نذهب اليه ان عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتهى اليما من
 حديث أصحابنا حديث ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم صرنا اليه وكان
 أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد
 عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاووس عن ابن عباس انه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان
 يقول التحمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
 أن محمدا رسول الله * (قال الشافعي) فان قال قائل فانا نرى الرواية اختلفت
 فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابن مسعود وخلاف هذا وابو موسى
 خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم
 لم يخر خلاف هذا كله في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله عنها وعن
 أبيها وكذلك تشهد ابن عمر ليس فيها شيء الا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه
 وقد يزيد بعضهم الشيء على بعض * (قال الشافعي) فقلت له الامر في هذا بين قال
 فأبى لي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله جل ثناؤه فعلمهموه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلعله جعل يعلمه الرجل فيمنسى والا آخر فيحفظه وما أخذ حفظا
 فأكثر ما يحترس فيه منه حالة المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف
 شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يوسع أخالته فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز
 لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل شيئا عن حكمه ولعل
 من اختلفت روايته واختلف تشهد انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى
 ما حضرهم فاجيز لهم قال أفقبح شيئا يدل على اجازة ما وصفت فقلت نعم قال وما

هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد
الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت
هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرؤها وكان النبي صلى
الله عليه وسلم أقرأها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهلته حتى انصرف ثم لبسته
برداؤه فجئت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا
يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ تنها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ
فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت
ثم قال اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
فأقرأ ما تيسر منه * (قال الشافعي) * فإذا كان الله جل ثناؤه لم أفت به بخلقه أنزل
كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ منه قد يزل ليحل لهم يعني قراءته
وان اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم حالة معني كان ما سوى كتاب الله
أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلف
اللفظ فيه لا يحل معناه وقد قال بعض التابعين رأيت اناسا من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاجعوا إلى في المعنى واختلفوا في اللفظ فقلت لبعضهم
ذلك فقال لا بأس ما لم يخل المعنى * (قال الشافعي) * فقال ما في النسخ هذا لا
تظيم الله وان لا رجوا أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف
فيه الا من حيث ذكرت ومثل هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون اذا
جاء بكل الصلاة على أي الوجوه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اجزأه اذا
خالف الله جل ثناؤه بينهما وبين ما سواها من الصلوات قال ولو كان كيف
صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
دون غيره قلت لما رأيته واسعا وسمعته عن ابن عباس صحيحا كان عندي أجع
وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره مما ثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ﴿باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله﴾
﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها
 على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا
 تتبعوا منها شيئاً غائباً بناجز **وقال الشافعي** * أخبرنا مالك عن موسى بن
 أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما * **(قال**
الشافعي) * أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد بن ابن عمر أنه قال
 الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه
 وسلم الينا وعهدنا اليكم **وقال الشافعي** * وروى عثمان بن عفان وعبادة بن
 الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن الزيادة في الذهب
 بالذهب يدايد **وقال الشافعي** * فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بمثل معناها
 الا كابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر المفتين بالبلدان
 * **(قال الشافعي)** * أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول
 سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 انما الربا في النسبة **وقال الشافعي** * فأخذ بهذا ابن عباس ونفر من أصحابه
 المكيين وغيرهم * **(قال الشافعي)** * فقال لي قائل ان هذا الحديث مخالف
 للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال وبأى شيء يحتمل
 موافقتها قلت قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل
 عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما اختلف جنسه
 متفاضلا يدايد فقال انما الربا في النسبة أو تكون المسألة سبقته بهذا أو أدرك
 الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شك فيها لانه ليس في حديثه ما ينفي
 هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا **وقال الشافعي** * فقال لي فلم
 قلت يحتمل خلافها قلت لان ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير
 هذا المذهب فيقول لاربا في بيع يدايد انما الربا في النسبة **وقال الشافعي** *
 فقال في الحجة ان كانت الأحاديث قبله مخالفة في تركه الى غيره فقلت له كل

واحد من روى خلاف أسامة بن زيد وان لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من أسامة فليس به نقص - ير عن حفظه وعثمان وعبادة بن الصامت أشد تقدما بالنسبة والحجة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من رواية الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه به أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد ﴿باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف﴾

﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمد بن ليث عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بصالة الفجر وان ذلك أعظم - للاجراء أعظم لا جوركم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس ﴿قال الشافعي﴾ ووذكر تغليس النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شديها بمعنى حديث عائشة ﴿قال الشافعي﴾ قال لي قائل نحن نرى أن يسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جائز لنا إذا اختلف الحديث أن نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة ﴿قال الشافعي﴾ فقلت له إن كان مخالفا لحديث عائشة فإكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة دونه لأن أصل ما بنى نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منهما دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا قال وما ذلك السبب ﴿قال﴾ أن يكون أحدا الحديثين أشبه بكتاب الله فاذا أشبه كتاب الله كانت فيه الحجة ﴿قال﴾ هكذا نقول ﴿قلت﴾ فإن لم يكن فيه نص في كتاب الله كان أولاهما بنا لا ثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعر

اسنادا وأشهر بالعلم والحفظ له من الاملاء أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا
اليه من وجهين أو أكثر والذي تركا من وجه فيكون الاكثر أولى بالحفظ من
الاقل أو يكون الذي ذهبنا اليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بحاسواهما
من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح
في القياس والذي عليه الاكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) حديث عائشة أشبه بكتاب الله
لان الله عز وجل يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذا حل الوقت
فأولى المصايين بالمحافظة المقدم للصلاة وهو أيضا أشهر رجلا بالغة وأحفظ
ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى
حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد والعدد الاكثر أولى بالحفظ والنقل
وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال)
وأى سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أول الوقت رضوان الله
وآخره عفوان الله وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئا والعفو لا يحتمل الامعنين عفوا
عن نقصير أو توسعة والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها ذلم يؤمر بترك
ذلك لغير التي وسع في خلافها (قال) وما تر يد بهذا (قلت) اذالم يؤمر بترك
الوقت الاول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله والفضل في التقديم
والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا
وسئل أى الاعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل
ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يجهل له عالم ان تقديم الصلاة في أول وقتها أولى
بالفضل لما يعرض للآدميين من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها
العقول وهذا أشبه بمعنى كتاب الله (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال
الله جل ثناؤه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول
وقتها كان أولى بالمحافظة عليها من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس
فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتججيله اذا أمكن لما يعرض للآدميين

من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها العقول وان تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضى الله عنهم مثبت **(قال الشافعي)** فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم دخلوا في الصلاة مغسبين وخرجوا منها مسفرين باطالة القراءة (فقلت) له قد أطالوا القراءة وأوجزوها والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغسبا وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغسبا فالت الذي هو أولى بك أن تصير اليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتم فقلت يدخل الداخل فيما مسفرا ويخرج مسفرا ويوجز القراءة فخالفتم في الدخول وما احتجبت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم انه خرج منها مغسبا **(قال الشافعي)** * فقال أفتعد خبر رافع يخالف خبر عائشة فقلت له لا فقال فبأي شيء يوافقه فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل ان يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال اسفر وابل الفجر يعني حتى يثبني الفجر الآخر معه ترضا (قال) أفيحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وما بين ما قلنا وقلت وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فما جعل معناكم أولى من معنانا (قلت) بما وصفت لك من الدليل وبان النبي صلى الله عليه وسلم قال هما فجران فاما الذي كانه ذنب السر حان فلا يحل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيحل الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام

(باب وجه آخر مما يعد مختلفا)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الانصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت نحو القبلة فنحرف ونستغفر الله **(قال)**

الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه
 واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان أناساً يقولون اذا قعدت
 على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس فقال عبد الله بن عمر لقد
 ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبتين
 مستقبلاً بيت المقدس لحاجته رحمه الله قال الشافعي رحمه الله أدب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغنس لآلهم أو لا كثرهم في
 منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون نحو أنبيهم
 في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها لسعة الصحراء وخفة
 المؤونة عليهم لسعة منازلهم عن أن يستقبل القبلة أو يستدبرها لحاجة لسان
 من غائط أو بول ولم يكن لهم مرتفق في استقبال القبلة ولا استدبارها أو وسع
 عليهم من توفى ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن
 مصل يري عوراتهم مقبلين ومدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمر وابتان يكرموا
 قبلة الله ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه
 معانيه والله أعلم رحمه الله قال الشافعي رحمه الله وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا
 ما جعل قبلة في صحراء غائط أو بول لئلا يتغوط أو يبال في القبلة فتسكون قدرة
 بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها أدى للصليين إليها * (قال الشافعي) *
 فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم - لم جلة فقال به على المذهب
 في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق في
 أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلة القبلة أو مستدبرتها والى يكون فيها
 المذهب لحاجته مستترا فقال بالحديث جلة كما سمعه جلة وكذلك ينبغي لمن سمع
 الحديث أن يقول به على عموم وجهته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه رحمه الله قال
 الشافعي رحمه الله * ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم - لم مستقبلاً بيت
 المقدس لحاجته وهي إحدى القبليتين واذا استقبله استدبر الكعبة انكر على
 من يقول لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن

لا يفتي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع فيما نرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل قال الشافعي رحمه الله في هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قبله عنه وقال به وإن لم يعرف حيث يتفرق لم يفرق بين من لا يعرف الإبدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشباه كثيرة في الحديث اكتبنا بما ذكرنا منها ما لم نذكر

باب وجه آخر من الاختلاف

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزادهم وبن دينار عن الزهري هم من آبائهم قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان قال الشافعي رحمه الله فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هم منهم أباحة لقتلهم وإن حديث ابن أبي الحقيق فاسخ له قال وكان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب قال الشافعي رحمه الله وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان في عمرته الأولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في سقمها وإن كان في عمرته الأخيرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك والله أعلم * (قال الشافعي) * ولم نعلمه صلى الله عليه وسلم رخص في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه وانما معنى نهيه عندنا والله أعلم عن قتل النساء والولدان أن يقصد قتلهم بقتل وهم يعرفون متميزين ممن أمر بقتلهم منهم ومنه في قوله هم

منهم انهم يجمعون خصائسهم ان ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل
 حال ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار واذا أباح رسول الله صلى
 الله عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غارين
 فالعلم يحيط ان البيات والغارة اذا أحل باحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يمنع أحد بيت أو غار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم
 والكفارة والعقل والقود عن أصابهم اذا أبيع له أن يبيت ويغير وليست
 لهم حرمة الاسلام ولا يكون له قتلهم عامدا لهم متميزين عارفاهم وانما نهي
 عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفرافيهما لو اياه وعن قتل النساء لانه لا معنى
 فيهن لقتال وانهن والولدان يتحولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى **وقال**
الشافعي فان قال قائل فأي هذا بغيره قيل فيه ما اكتفى العالم به من غيره فان
 قال أفتجد ما تشد به غيره ويشبهه من كتاب الله قلت نعم قال الله وما كان
 لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية
 مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا فان كان من قوم عدوا لكم وهو مؤمن فتحرير
 رقبته مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله
 وتحرير رقبته مؤمنة **وقال الشافعي** فأوجب الله بقتل المؤمن خطأ
 الدية وتحرير رقبته وفي قتل ذي الميثاق الدية وتحرير رقبته اذا كانا
 معاً ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معاً وكان المؤمن في الدار غير
 الممنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة بتلافه ولم يجمع له فيه
 الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركين
 لا ممنوعين بالايمان ولا دار لهم يكن فيهم علة ولا قود ولا دية ولا مأثم ان
 شاء الله ولا كفارة **وقال الشافعي** فقال فاذا ذكر وجوهها من الاحاديث المختلفة
 عند بعض الناس أياضا فقلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن
 يسار عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم
 الجمعة واجب على كل محتلم **(قال الشافعي)** * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن
 عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الى

الجمعة فليغتسل ﴿قال الشافعي﴾ فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في غسل يوم الجمعة واجبا وأمره بالغسل محتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب
 فلا تجزئ الطهارة للصلاة الجمعة إلا بالغسل كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير
 الغسل ويحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة * (قال
 الشافعي) * أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال دخل رجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه
 يخطب فقال عمر أيت ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلبت من السوق فسمعت
 النداء فإزدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا الثقة عن
 معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل حديث مالك وسمى
 الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضي الله عنه ﴿قال الشافعي﴾ فلما
 حفظ عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل
 وعلم أن عثمان قد علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم
 أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه فلما لم يترك عثمان الصلاة
 لترك الغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنها قد علم أن أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره لأن
 عمر لم يكن ليبدع أمره بالغسل ولا عثمان إذا علم أنه إذا ترك الغسل وأمر النبي
 صلى الله عليه وسلم بالغسل إلا والغسل كلوصفنا على الاختيار ﴿قال الشافعي﴾
 وروى البصريون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها
 ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
 عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس عمال أنفسهم فكانوا
 يروحون بهياتهم فقليل لهم لو اغتسلتم
 ﴿باب النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره﴾

وقال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لا يخطب
 أحدكم على خطبة أخيه رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
 وقال الشافعي رحمه الله فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم دلالة على أن
 نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر
 أن حرام أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يبتدئ الخطبة إلى أن يدها
 وقال الشافعي رحمه الله وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة
 أخيه يحتمل أن يكون جوابا لمنه أراد به من في الحديث ولم يسمع من حديثه
 السبب الذي له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فأدبى بعضه دون بعض أو
 شكافي بعضه فسكتا عما شكا فيه منه فيكون صلى الله عليه وسلم لم سئل عن
 رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت في نكاحه فخطبها أرجع عندها منه فرجعت
 عن الأول الذي أذنت في نكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذا الحال
 وقصد يكون أن ترجع عن أذنت في نكاحه فلا ينكحها من رجعت له
 فيكون هذا فسادا عليها وعلى خاطبها الذي أذنت له في نكاحها فان قال
 فائل لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على
 خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه فان قال فأين هي قبل له
 إن شاء الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي
 سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال إذا حلت فاذنني قالت
 فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
 لا مال له إنكعي أسامة بن زيد قالت فذكره فقال إنكعي أسامة فمكحته
 فجعل الله فيه خيرا كثيرا واعتبطت به رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله فهذا قلنا ودلت

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة فاطمة على أسامة بعد اعلامها رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن معاوية وأبا جهم خطبها على أمرين أحدهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما الا وخطبة أحدهما بعد الخطبة
الاخر فلما لم ينههما ولم يقل لهما ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر
خطبتك وخطبها على أسامة بعد خطبتهما فاستدلنا على أنها لم ترض ولورضيت
واحد منهما أمرها أن تزوج من رضىت وأن اخبارها اياه بمن خطبها إنما كان
اخبارا عن لم تأذن فيه ولعلها استشارة له ولا يكون لها أن تستشير به وقد
أذنت لاحدهما فلما خطبها على أسامة استدلنا على أن الحالة التي خطبها فيها
غير المحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حال تفرق بين خطبتهما حتى يحل
بعضها ويحرم بعضها الا اذا أذنت للولي أن يزوجهما فـ كان لزوجهما أن زوجها
الولي أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فخالها
واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى يأذن فركونها وغير ركونها سواء فان
قال قائل فانها ركنة مخالفة لمحالها غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فسمت
المخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تسمه ولم تظهر ترغبا عنه ولم تركن
فكانت حالها التي تركت فيها ستمه مخالفة لمحالها التي ستمه فيها وكانت في
هذه الحال أقرب الى الرضا ثم تنتقل حالها قبل الركون الى منازل بعضها
أقرب الى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله اعلم الا ما وصفت من
انه نهى عن الخطبة بعد اذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فأما ما لم
يجز أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء والله اعلم

باب النهي عن معنى أوضح من معنى قبله

وقال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا الا بيع
الخيار قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه قال

الشافعي رحمه الله ذامني يمين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وإن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه وذلك أنهم لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدا لم يكن كل واحد منهما ماضيا للبائع أن يبيعه رجل ساعة كسلعته أو غير ما وقد تم بيعه لساعته ولكنه لما كان له الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاءه آخر فاعطاه مثله بتسعة دنانير أشبهه أن يفسخ البيع إذا كان الخيار له قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينه وبين يمينه إلا أن يفككون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لا وجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخاها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان ثابتا واستأخضه ثابتا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع فمين يزيد ويبع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

باب النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

من عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها ثم إذا استوت قاربها
 فإذا زالت فارقها ثم إذا أدنت للغروب قاربها فإذا غربت فارقها ونهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات **وقال الشافعي**
 فاحتمل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات
 معنيين أحدهما وهو أن يكون الصلوات كلها واجبة الذي نسي ونيم
 عنه وما لزم بوجهه من الوجوه منها محرما في هذه الساعات لا يكون لاحدا أن يصلي
 فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم صلاة قبل
 دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض
 فوجدنا الصلاة تنفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في
 وقته ولو تركه كان عليه قضاءه والاخر ما تقرب الى الله جل ثناؤه بالتغفل
 فيه وقته كان للمتغفل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع
 في السفر إذا كان المرء كافيا صلى الله عليه وسلم بالارض ولا يجزئه غيرها
 والنافلة راكعا متوجها حيث شاء ويتفرقان في المحضر والسفر ولا يكونان
 أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك له في النافلة **وقال**
الشافعي فلما احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاص
 دون عام الابدالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين
 الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال**
الشافعي وهو كذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم هو على
 الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه
 باطن دون ظاهر وخاص دون عام فيجب علمونه بما جافت عليه الدلالة عنه
 ويطيعونه في الأمرين معا **وقال الشافعي** أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس
 فقد أدرك العصر **(قال الشافعي)** * فالعلم يحيط أن المصلي ركعة من الصبح قبل
 طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد صليهما معاً في
 وقتين يجمعان تحريم وقتين وذلك أنهما صلياً بعد الصبح والعصر ومع بزوغ
 الشمس ومغيبها وهذه أربعة أوقات منهي عن الصلاة فيها **(قال الشافعي)** * فلما
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلين في هذه الاوقات مدركين لصلاة
 الصبح والعصر استدلتنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الاوقات عن الزوافل
 التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون أن يجعل المرء مدركاً للصلاة في وقت نهى فيه عن
 الصلاة **(قال الشافعي)** * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله
 يقول أقم الصلاة لذكري **(قال الشافعي)** * وحدث أنس بن مالك وعمران بن
 الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معني حديث ابن المسيب وزاد
 أحدهما أو نام عنها **(قال الشافعي)** * فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتاً لها وأخبر به عن الله عز وجل ولم يستثن
 وقتاً من الاوقات يدعها فيه بعد ذكرها **(قال الشافعي)** * أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن بابه عن جبير بن مطعم أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئاً فلا يمنع
 أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار **(قال الشافعي)** *
 أخبرني عبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله
 عليه وسلم بمثل معناه وزاد يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق الحديث
(قال الشافعي) * فأخبر جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر باباحة
 الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة ما شاء الطائف والمصلي وهذا يبين أنه
 انما نهى عن المواقيت التي نهى عنها عن الصلاة التي لا تلزم بوجبه من
 الوجوه فاما ما لم يلزمه عنه بل أباحه صلى الله عليه وسلم وصلى المسلمون

على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح لانها لازمة * (قال الشافعي) * وقد ذهب
بعض أصحابنا الى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير
الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطاعت الشمس فأناف فصلى فيها عن
الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عما لا يلزم من الصلاة * (قال
الشافعي) * فإذا كان لعمر أن يؤخر الصلاة للطواف فأناف تركها لان ذلك له
ولانه لو أراد من لا يذى طوى لحاجة الانسان كان واسعاه ان شاء الله تعالى
ولكنه سمع النهى بحلة عن الصلاة فضرب المنكر على بالمدينة بعد العصر
ولم يسمع ما يدل على أنه انما نهى عن المعنى الذى وصفنا فكان يجب عليه ما
فعل ويجب على من علم المعنى الذى نهى عنه والمعنى الذى أباحت فيه أن
اباحتها بالمعنى الذى أباحتها فيه خلاف المعنى الذى نهى فيه عنها كما وصفت ما
روى على بن أبى طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهى عن امساك الحوم
الضخايا بعد الثلاث اذ سمع النهى ولم يسمع سبب النهى * (قال الشافعي) * فان
قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدرى كما صنع عمر بن الخطاب فلما نال الجواب
فيه كالجواب فى غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعاه قلنا
نعم ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر
النهى من النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عمر وابن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبى رباح ابن عمر طاف بعد الصبح
وصلى ركعتين قبل أن تطالع الشمس * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمار
الدهنى عن أبى سعيد بن عبدان الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا * (قال
الشافعي) * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة قال رأيت
ابن عباس طاف بعد العصر وصلى * (قال الشافعي) * وانما ذكرنا تفرق أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فى هذا يستدل من علمه على أن تغرقهم فيما
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لا يكون الاعلى هذا المعنى أو على أن
لا تبلغ السنة من قال خلافا منهم أو تأويل تحتمله السنة أو ما شبه ذلك مما

قد يرى قائله فيه عذرا ان شاء الله **وقال الشافعي** **﴿** واذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه امر يختالف أمره **﴿** باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله **﴿**

وقال الشافعي **﴿** أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود ابن سفيان أن زيدا أبا عياش أخا جبر عن شعب بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا يابس فقالوا نعم فنهى عن ذلك **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا * **﴿** قال الشافعي **﴿** * فكان بيع الرطب بالتمر منهيا عنه انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه انما نهى عنه لانه ينقص اذا يابس وقد نهى عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا يابس كان لا يكون أبدا مثلا بمثل اذ كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التقاضل في المسكيلة والاخر المزابنة وهو بيع ما يعرف كيله بما يجهل كيله من جنسه فكان منهيا عنه لمعنيين فلما أُرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء نهى عنه أولم يكن النهى عنه عن المزابنة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

﴿ باب وجه يشبه المعنى الذي قبله **﴿**

قال الشافعي **﴿** أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي
 رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم
 ابن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنبأ أولم يبلغني أو كما
 شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه **﴿** قال الشافعي **﴿**
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عطاء بن
 عبد الله بن عصمة الجشمي عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن
 ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما
 ليس عندي **﴿** قال الشافعي **﴿** يعني بيع ما ليس عندك وليس بمضمون عليك
﴿ قال الشافعي **﴿** أخبرنا ابن أبي عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن
 أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وهم
 يسلفون في التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف
 فليساف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم **﴿** قال الشافعي **﴿** وحفظي
 وأجل معلوم وقال غيري قد قال ما قلت وقال أوالى أجل معلوم **﴿** قال الشافعي **﴿**
 فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده يحتمل معنيين
 أن يبيع ما ليس بحضرة يراه المشترى كما يراه البائع عند تباعيهما فيه
 ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس يملك بعينه فلا يكون موصوفا مضمونا
 على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغيره من
 المعنيين فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم
 ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم دخل في هذا يبيع ما ليس عند المرء
 حاضر أو لا محال حين باعه ولما كان هذا مضمونا على البائع بصفة يؤخذ بها
 عند محل الأجل دل على أنه انما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك
 البائع والله أعلم وقد يحتمل أن يكون النهى عن بيع العين الغائبة كانت

في ملك الرجل أو في غير ملكه لانها قد تملك وتنقص قبل أن يراها المشتري
 قال الشافعي في وكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو على ظهوره وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأبي هو وأمي يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة
 دون بعض كما وصفت من هذا الكلام وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم
 أن يعضوا الخبرين على وجوههما ما وجدوا لهما وجهًا ولا يعدونهما
 مختلفين وهما يمتثلان أن يعضيا وذلك أنه إذا لم يكن فيهما أن يعضيا معا أو وجد
 السبيل إلى امضاءهما ولم يكن واحد منهما بايجاب من الآخر ولا ينسب
 المحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجه عضيان فيه معا إنما يختلف ما لم يعض
 أحدهما إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحل
 وهذا يحرمه قال الشافعي في فقال فصف لي جماع نهى الله جل ثناؤه ثم نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عما لا تبقى منه شيئا قال الشافعي في فقلت له يجمع نهيه
 صلى الله عليه وسلم معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي نهى عنه محرما لا يحل
 إلا بوجه دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء من هذا فالنهى محرم لا وجه له غير
 التحريم إلا أن يكون على معنى كما وصفت قال فصف هذا الوجه الذي بدأت
 بذكره من النهى بمثل يدل على ما كان بمثل معناه قال الشافعي في فقلت له
 كل النساء محرمات الفروج إلا بواحد من المعنيين النكاح أو الوطء بملك الإهين
 وهما المعنيان اللذان أذن الله فيهما ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
 النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسن فيه ولما وشهودا ورضا من
 المنكوح حصة الثيب وسفته في رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتروج
 لا فرق بينهما قال الشافعي في فإذا جع النكاح أو رضا المتروجة الثيب
 والمزوج وان يزوج المرأة ولها بشهود وحل النكاح إلا في حالات سأذكرها إن
 شاء الله تعالى وإذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لأنه لم يثبت به كما

من رسول الله صلى الله عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمي صداقا
 كان أحب إلى ولا يفسد النكاح بترك تسمية الصداق لأن الله جل ثناؤه أثبت
 النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع * (قال الشافعي) *
 وسواء في هذا المرأة الشريفة والذنيثة لأن كل واحدة منهما فيما تحل به وتحرم
 ويجب لها وعليها من الحلال والحرام والمحرم والمندوس * (قال الشافعي) *
 والمحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينه
 عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء كان النكاح مفسوخا بنهي الله
 عز وجل عنه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عن النكاح بحالات
 نهى عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل اخت امرأته وقد نهى الله عز
 وجل عن الجمع بينهما وإن ينكح الخامسة وقد نهى الله به إلى أربع وبين
 النبي صلى الله عليه وسلم إن انتهاء الله به إلى أربع حظر عليه أن يجمع بين
 أكثر منهن أو ينكح المرأة على عمتها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك أو أن تنكح المرأة في عدتها * (قال الشافعي) * فكل نكاح كان من
 هذا لم يصح وذلك أنه قد نهى عن عقده وهذا الاختلاف فيه بين أحد من
 أهل العلم * (قال الشافعي) * ومثله والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الشغار وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى المحرم أن ينكح أو ينكح * (قال الشافعي) * فنحن نقسم
 هذا كله من النكاح في هذه المحالات التي نهى عنها بمثل ما فسختها به ما نهى
 عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالفنا في هذا غيرنا وهو مكتوب في غيره هذا
 الموضع ومثله أن ينكح الرجل المرأة بغير إذنها فتخير به فلا يجوز لأن
 العقد وقع منه بإعنه * (قال الشافعي) * ومثله هذا ما نهى عنه
 النبي صلى الله عليه وسلم من بيع الغرر وعن بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا
 وغير ذلك مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أصل ما لا كل امرئ
 محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى

الله عليه وسلم فلا يكون منه شيء عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع
 محلا ما كان أصله محرما من مال الرجل لا خيه ولا تكون المعصية بالبيع
 المنهي عنه محل محرما ولا تحل الأعبال لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم
 قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء
 وهو يخالف النهي الذي ذكرت قبله فهو ان شاء الله مثل نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يشتمل الرجل الصماء وأن يحتب بشوب واحد مفضيا
 بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاما أن يأكل مما بين يديه ونهاه عن أن يأكل من
 أعلى الصفرة ويروى عنه صلى الله عليه وسلم وليس كشبوت ما قبله مما ذكرنا أنه
 نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين التمرتين وأن تكشف التمرة عما في
 جوفها وأن يعرس على ظهر الطريق قال الشافعي رحمه الله فلما كان الشوب مباحا
 للربسة والطعام مباحا لكاهن حتى يأتي عليه كله ان شاء الله والارض مباحة له
 إذا كانت لله لا لأدعي وكان الناس فيما شرعوا فهو منه شيء فيها عن شيء يفسده
 وأمر فيها بان يفعل شيئا غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن
 اشغال الصماء والاحتباء مفضيا بفرجه غير مستتران في ذلك كشف عورته
 قيل له يسترها بشوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم
 عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته ولم يكن أمره أن يأكل مما بين يديه
 ولا يأكل من رأس الطعام إذا كان مباحا له أن يأكل مما بين يديه وجميع
 الطعام الأديب في الأكل من بين يديه لانه أجلبه عند موكله وأبعدله من
 قبح الطعمة والنهم والشره في الطعام وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لان البركة
 تنزل منه على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له وهو يبيع له إذا
 أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق
 فالممر عليه إذا كان مباحا فله التعريس علمه لانه لا مال له يمنع الممر عليه فيحرم
 بجنه فأنما نهاه لمعنى ما ثبت نظر له فانه قال فانها ماوى الهوام وطرق الحيات
 على وجه النظر له لا على أن التعريس محرر وقد ينهى عنه إذا كان الطريق

متضايقا مسلوكا لانه اذا عرس عليه في ذلك الوقت منع غيره حقه في الممر **﴿ قال الشافعي ﴾** فان قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه الحجبة يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عما وصفنا ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيته فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليس يستغفر الله ولا يعده فان قال فهذا عاص والذي ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما قلت اما في المعصية فلم أفرق بينهما لاني قد جعلتهما عاصيين وبعض المعاصي أعظم من بعض فان قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله وممره على الارض بمعصيته وحرمت على الآخر نكاحه وبيعه بمعصيته قيل هذا أمر بامر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولا يمكن يحرم عليه أن يفعل فيه المعصية فان قيل فما مثل هذا قيل الرجل له الزوجة والحجارة وقد نهى أن يطأهما حائضتين وصائمتين ولو فعل ذلك لم يحل ذلك الوطء له في حالة تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال اذا كان اصلهما مباحا وحلالا **﴿ قال الشافعي ﴾** وأصل مال الرجل محرم على غيره الا بما أبيع به مما يحل وفروج النساء محرمات الا بما يباح به من النكاح والملاك فاذا عقد عقدة البيع أو النكاح منهما باعنهما على محرم لا يحل الا بما أحل به لم يحل المحرم بمحرم وكان على اصل تحريمه حتى يوثق بالوجه الذي أحله الله جل ثناؤه به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين او ما هو في مثل معناه **﴿ قال الشافعي ﴾** وقدمت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التحريم بالدلائل فاكتفيت من ترديده واسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

﴿ باب العلم ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل ان الصلوات خمس وان على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت ان

استطاعوا اليه سبيلاً وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقة
والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه
من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه بما حرم الله عليهم منه * (قال الشافعي) *
وهذا الصنف من العلم كله موجود نصاً في كتاب الله - جل ثناؤه - وموجود
عامة عند أهل الإسلام ينقله عوامهم عن مضي من عوامهم بحكمونه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام
الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع * (قال الشافعي)
الوجه الثاني * قال فقلت له ما ينوب العباد من فروغ الفرائض وما يخص
من الأحكام وغيرهما ما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت
في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل
التأويل ويستدرك قياساً قال أفتمدون هذا أن يكون واجباً وجوب
العلم الذي قبله أو موضوعاً عن الناس علمه حتى يكون من علمه منتهقاً ومن ترك
علمه غير آثم بتركه أو من وجه ثالث فوجدناه خبر الأوقياسا * (قال الشافعي) *
فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصغفه لي واذكر الحجج فيه وما يلزم منه ومن
يلزم وعن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يتكلفها
كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلها أن يعطوها وإذا
قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله فالفضل
فيها لمن أقام بها على من عطاها * (قال الشافعي) * فوجد لي في هذا خبراً وشياً
في معناه ليكون هذا قياساً عليه فقلت له فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه
وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أكد النفي من الجهاد فقال جل ثناؤه
إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله
فيقتلون ويقتلون الآية وقال جل ثناؤه فقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم
كافة وقال جل ثناؤه فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم
واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد الآية وقال جل ثناؤه فقاتلوا الذين

لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا زال أقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها
وحسابهم على الله وقال الله جل ثناؤه ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله
اثاقمتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيما من الآخرة الى قدبر وقال جل ثناؤه
انفروا خفا ووثقا ولا وجهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله الآية * (قال
الشافعي) * فاحتملت الآيات ان يكون المجاهد كله والنفير خاصة منه على كل
مطبق له ولا يسمع أحد منهم التخلف عنه كما كانت الصلوات والجمع والزكاة فلم يخرج
أحد منهم وجب عليه فرض منها ان يؤدي غيره الفرض عن نفسه لان عمل أحد
في هذا لا يكتب لغيره واحتملت ان يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات
وذلك ان يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في
جهاد من جوهدهم من المشركين مدركا تأدية الفرض ونافذة الفضل ومخرجهم من
تخلف من المأثم ولم يسو الله بينهما فقال جل ثناؤه لا يستوى القاعدون من
المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله
المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة الآية * (قال الشافعي) *
فقال أما الظاهر في الآيات والفرض على العامة وابن الدلالة بأنه اذا قام بعض
العامة بالكفاية اخرج به المتخلفين من المأثم (قال الشافعي) * فقلت له في
هذه الآية قال وابن هو منها قلت قال الله جل ثناؤه وكلا وعد الله المحسن
فوعده المتخلفين المحسن عن المجاهد على الايمان وأبان فضيلة المجاهدين على
القاعدین ولو كانوا آثمين بالتخلف اذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالآثم ان لم يعف
الله أولى بهم من المحسن قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله جل ثناؤه
وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في

الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغزارسول الله صلى الله عليه وسلم وغزاره من أصحابه بجماعة وخلف أخرى حتى خلف على بن أبي طالب رضي الله عنه في غزوة تبوك واخبره الله جل ثناؤه ان المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر ان النفر على بعضهم دون بعض وان الفقه انما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض التي لا يسع جهلها والله أعلم * (قال الشافعي) * وهما كذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فاذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه معا خفت ان لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لأشك ان شاء الله لقوله ان لا تنفروا بعدكم عذابا لا اله الا الله قال فاما هنا فالتدلالة عليها ان تخلفهم عن النفر كفاية لا يسعهم ونفیر بعضهم اذا كانت في نفيره كفاية تخرج من تخلف من المأثم ان شاء الله لانه اذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفر قال ومثل هذا سوى الجهاد قلت الصلاة على الجنائز ودفنها الا يحل تركها ولا يجب على كل من حضرها كلها حضورها ويخرج من تخلف عنها من المأثم من قام بكفايتها وهكذا رد السلام قال الله جل ثناؤه واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم القائم على القاعد واذا سلم من القوم واحد أجزأ عنهم وانما أريد به رد الردود القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لئلا يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا الى اليوم بتفقه أهلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثمون من قصر عن ذلك اذا كان لهذا قوم قائمون بكفايته

باب تنبيهت خبر الحجّة

قال الشافعي قال لي قائل أحد دلي أول ما تقوم به الحجّة على أهل العلم لم حتى

ثبت عليهم خبر الخاصة فقات خبر الواحد مد عن الواحد حتى ينتهي به الى
التي صلى الله عليه وسلم أو من انتهى به اليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة
حتى يجمع أمورا منها ان يكون من حديث به ثقة في دينه معروف بالصدق في
حديثه عاقل بما يحدث به عالم بما يحيل معاني الحديث من اللفظ وان
يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لانه اذا حدث
به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدرك له يحيل الحلال الى المحرم
والمحرم الى الحلال واذا اداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه احالة الحديث
حافظا ان حدث من حفظه حافظا لكتابه ان حدث من كتابه اذا شرك أهمل
الحفظ في الحديث وافق حديثهم بريئا من أن يكون مدلسا يحدث عن ابي
الم لم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافة عن
النبي صلى الله عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي
بالحديث موصولا الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه
لان كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى
في كل واحد منهم عما وصفت قال فأوضح لي هذا بشئ املى أن أكون به
أعرف مني بهذا الخبر تلك به وقلة خبر في مما وصفت في الحديث وقال
الشافعي كما قلت له أترى يد أن أخبرك بشئ يكون هذا قياسا عليه قال نعم
قلت هذا اصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس أضعف من
الاصل قال فقلت أريد أن تجعله قياسا وليكن مثله لي على شئ من الشهادات
التي العلم بها عام قلت قد يخالف الشهادات في أشياء ويجامعها في غيرها قال
وأين يخالفها قلت أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا
منهما واحدا في الشهادة وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن
مدلسا ولا أقبل في الشهادة إلا سمعت أورايت أو أشهد في وتختلف الاحاديث
فأخذ ببعضها استدل بالكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في
الشهادات هكذا ولا يؤخذ فيها بحال ثم يكون بشرك كثير كلهم يجوز شهادته ولا

أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة بعض
الفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في أشياء غير ما وصفت * (قال الشافعي) *
فقال أما ما قلت من أن لا يقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى
الحديث فكيف قلت فلم تقل هذا هكذا في الشهادات فقلت له ان احالة معنى
الحديث أخفى من احالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث أكثر مما
احتطت به في الشهادات قال وهذا كما وصفت وليكني أنكرت اذا كان من
يحدث عنه ثقة فيحدث عن ر - ل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من ان يعقد
الثقة لمحسن الظن به فلا تتركه يروي الا عن ثقة وان لم تعرفه أنت قال
الشافعي * فقلت له أرايت أربعة نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين
بحق رجل على رجل أكنت قاضيا به ولم يقل لك الا أربعة ان الشاهدين عدلان
قال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلهما اما بتعديل الأربعة لهما
واما بتعديل غيرهم أم ومعرفة من يعدلهم * (قال الشافعي) * فقلت له ولم لم
تقبلهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا
ليشهدوا الا على من هو عدل عندهم * (قال الشافعي) * فقال قد يشهدون
على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا
في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدلوه أو أعرف عدله
وعدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهد على شاهد عدل
الشاهد غيره ولم أعرف عدله * (قال الشافعي) * فقلت له ما المحجة في هذا الا
الحجة عليك في ان لا يقبل خبر الصادق عن جهلنا صدقه والناس بين أن
يشهدوا الا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا الا
حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك ان الرجل يلقى الرجل يرى عليه سيما الخير
فيحسن الظن به فيقبل حديثه ويقبله وهو لا يعرف حاله فيترك ان رجلا يقال
له فلان حدثني كذا اما على وجهه يرجو ان يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله
عن الثقة واما على أن يحدث به على انكاره والتعجب منه واما يغفله في الحديث

عنه ولا أعلم اني لقيت احدا بريثا من أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه
 ثقة ففعلت في هـ. هذا ما يجب على ولم يكن طابى الدلائل عن معرفة صدق من
 حديثي بأوجب على من طابى ذلك على معرفة صدق من فوقه لاني أحتاج
 في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لان كلهم مثبت لي خبرا عن فوقه ولمن
 دونه * (قال الشافعي) فقال فما بالك قبيلت من تعرفه بالتدليس ان يقول عن
 كذا وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه فقلت له المسلمون العادل عدول أصحاب
 الامر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم الا ترى اني اذا عرفتهم
 بالعدل في أنفسهم قبيلت شهادتهم فاذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة
 غيرهم حتى أعرف حالهم ولم يكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على
 شهادته وقواهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم على الحكمة حتى يستدل من فعلهم
 بما يخالف ذلك فحترس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم
 ولم يعرف بالتدليس ببلدنا فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا الا حديثنا
 فان منهم من قبله عن لوتر كما عليه كان خبره وكان قول الرجل سمعت
 فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حديثي فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث
 واحد منهم عن لقي الامام مع منه فمن عرفناه عنهم بهذا الطريق قبلنا
 منه حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا ومن عرفناه دلس مرة فقد
 أبان لنا عورته في روايته وايست تلك العورة بكذب فنردبها حديثه ولا
 النصيحة في الصدق فيقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق
 قبلنا لا نقبل من مدلس حديثنا حتى يقول فيه حديثي أو سمعت فقال قد
 أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه فقلت له لكبر أمر الحديث وموقعه
 من المسلمين ولمعني بيني قال وما هو قلت أن تكون اللفظة تترك من
 الحديث فتحمل معناه أو ينطق بها بغير لفظ الحديث والناطق بها غير عامد
 لا حالة الحديث فيحمل معناه فاذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى
 وكان غير عاقل للحديث فلم يقبل حديثه اذا كان يحمل ما لا يعقل ان كان من

لا يؤدي الحديث بحجرو فقه وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى
بحال قال أفيدكون عدلا غير مقبول الحديث قلت نعم اذا كان كما وصفت كان هذا
موضع ظنة بينة بردهم احديثه وقد يكون الرجل عدلا على غيره ظنينة اني نفسه
وبعض اقربيه واعلم ان يخرج من بعد اهلون عليه من ان يشهد بباطل وان كان
الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة فيمن لا يؤدي الحديث بحجرو فقه
ولا يعقل معانيه ابين منه اني الشاهد لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال
وقد يعتبر على الشهود فيما شهدوا فيه فان استدل لنا على ميل نسبية أو حياطة
بحجرو فقه الشهود للشهود لم تقبل شهادتهم وان شهدوا في شيء مما يدق
ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم تقبل شهادتهم لانهم لا يعقلون
عندنا معنى ما شهدوا عليه قال الشافعي في ومن كثر غلطه من الحديث ولم يكن
له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أ كثر الغلط في الشهادة لم تقبل
شهادته وأهل الحديث متباينون فيهم المعروف بعلم الحديث يطلبه بالتدين
وسماعة من الأب والعم وذو الرحم والصديق وطول مجالسة أهل التزاع
فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من يقصر عنه فيه كان
أولى ان يقبل حديثه من يخالفه من أهل التقصير عنه قال الشافعي في
ويعتبر على أهل الحديث اذا اشتركو في الحديث على الرجل بأن يستدل
على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ
أهل الحفظ له واذا اختلفت الرواية استدل لنا على المحفوظ منها والغلط بهذا
ووجهه سواء تدل على الصديق والحفظ والغلط قد بيناها في غير هذا الموضع
وأسأل الله التوفيق * (قال الشافعي) فقال في الحجة تلك في قبول خبر الواحد
وانت لا تحيز شهادة شاهدا واحدا وحده وما حجتك في أن قسمة بالشهادة في
أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره قال الشافعي في نقلت له
انت تعبد على ما قد ظننت بانك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت ان
أمثله لك بشئ تعرفه أنت به أخبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا اني

احتجبت الى أن يكون قياسا عليه وتثبت خبر الواحد اقوى من ان احتاج الى
أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه قال فكيف يكون الحديث كالشهادة في
شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره قلت له هو مخالف للشهادة كما وصفته لك في
بعض أمره ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحججة لي فيه بينة ان
شاء الله قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) * فقلت
له أتعني في بعض أمرها دون بعض أو في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكم
أقل ما تقبل على الزنا قال أربعة قلت فان نقصوا واحدا جلدته - ثم قال نعم قلت
فكم تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي يقتل به كذا قال شاه - دين
قلت له كم تقبل على المال قال شاه - دين أو امرأتين قلت فكم تقبل في عيوب
النساء قال امرأة قلت ولو لم يتواشاها - دين وشاهد أو امرأتين لم تجلدهم كما جلدت
شهود الزنا قال نعم (قال الشافعي) ثم فقلت له افترأها مجتعة قال نعم في ان اقبلها
متفرقة في عددها وفي ان لا تجلد الا شاه - د الزنا فقلت له فلو قلت لك هذا في خبر
الواحد - فهو مجامع للشهادة في ان اقبله - له ومفارق لها في عدده هل كانت لك
حجة الاكراهي عليك قال فانهما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا
واستدلالا قلت وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدلالا وقلت
أرايت شهادة النساء في الولادة لم اجزتها ولا تجبيزها في درهما قال اتبعا قلت
فان قيل لك لم يذكروا القرآن اقل من شاه - د أو امرأتين قال ولم يحظران
يجوز اقل من ذلك فأجزنا ما اجاز المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن قلنا
وهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد - استدلالا بأشياء كلها اقوى من اجازة
شهادة النساء فقال فهمل من جهة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع
قلت نعم ما أعلم من أهل الحديث فيه مخالفا قال وما هو قلت العدل يكون
جائزا للشهادة في أمور مردودها في أمور قال فأين هو مردودها في أمور قلت
اذا شهد في موضع يجرب به الى نفسه - زيادة من أي وجهه ما كان الجرح
أو يدفع بها عن نفسه - غرما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنه - ما وموضع

الظن سواها وفيه في الشهادة ان الشاهد دائما يشهد بها على واحد دليل لزمه
 غرما أو عقوبة والرجل أن يؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما لزم غيره
 من غرم غير داخل في غرمه ولا عقوبة له ولا العار الذي لزمه واعلم له يجز
 ذلك الى من له ان يكون أشد تحاملا له منه لولده أو والده فتقبل شهادته
 لانه لا ظنة ظاهرة كظنته في نفسه ولده ووالده وغير ذلك مما تبين
 فيه مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لا يجز الى نفسه ولا الى غيره ولا
 يدفع عنها ولا عن غيرها شيئا مما يقول الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم
 وهو ومن حدثه ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان يأمر بحل أو يحرم
 فهو شريك العامة في ذلك لا تختلف حالته فيه فيكون ظننا مرة مردودا لمجر وغير
 ظنين أخرى مقبول الخبر كما تختلف حالات الشاهد لعوام المسلمين وخوادمهم
 وللناس حالات أن تكون أخبارهم فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى
 منها في أخرى ونيات ذوي النيات فيها أصح وفكرهم فيها أدوم وغفلتهم فيها
 أقل وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من
 الحالات المنبهة عن الغفلة قال الشافعي رحمه الله وقت له قد يكون غير ذي الصدق
 من المسلمين صادقا في هذه الحالات وفي أن يؤمن على خبر فيرى أنه يعتمد على
 خبره فيه فيصدق غاية الصدق ان لم يكن تقوى في ما من أن ينصب الامانة في
 خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجز اليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض
 الصدق فيه فاذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون
 فيها الصدق الذي تطيب به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل
 حالاتهم أولى أن يحتفظوا عند أولى الامور بهم ان يحتفظوا عند ما في انهم
 وضعوا موضع الامانة ونصبوا اعلاما للدين وكانوا عالمين بما ألزمهم الله من
 الصدق في كل أمر وأن المحدث في الحلال والحرام أعلى الامور وأبعد ما من
 أن يكون فيه موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بشي لم يتقدم عليهم في غيره فوعده على الكذب على رسول الله صلى

الله عليه وسلم النار * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي
 عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن يخت عن عبد الواحد البصري عن واثلة
 ابن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أفرى الغرمان قولاني ما لم أفل
 ومن أرى عينيه في المنام ما لم ترياه ومن ادعى الى غير أبيه * (قال الشافعي) *
 أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أفل فليتبوأ
 مقعده من النار * (قال الشافعي) * أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله
 ابن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
 الذي يكذب على يدي له بيت في النار * (قال الشافعي) * أخبرنا عمرو بن أبي
 سلمة التميمي عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت
 لابي قتادة مالك لا تتحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس
 قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب
 على فلينامس مجنبه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ذلك ويمسح الارض بيده * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن محمد بن
 عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني
 ولا تكذبوا عني * (قال الشافعي) * هذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في هذا وعلية اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا الا عن ثقة
 ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ الى أن يبلغ به منتهاه * وان
 قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت * قيل له قد أحاط العلم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر أحدا بحال أن يكذب على بني اسرائيل
 ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني اسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب
 على بني اسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجهل صدقه
 وكذبه ولم يحسه أيضا ممن يعرف كذبه لانه يروى عنه انه قال من حدث

بحدِيث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حَدَّث عن كذاب لم يبرأ من
الكذب لانه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولا نه لا يستدل على أكثر صدق
الحديث وكذبه الا بصدق الخبر وكذبه الا في الخاص القليل من الحديث
وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث المحدث بما لا يجوز
ان يكون مثله أو ما يخالفه مما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه واذ فرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني اسرائيل
فقال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي فاعلم ان شاء
الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث
عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منهيا عنه على كل حال فلا كذب
أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الحجّة على تثبيت خبر الواحد)

وقال الشافعي رحمه الله قال لي قائل اذكر الحجّة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر
أو دلالة فيه أو إجماع فقلت له أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
نضر الله عبد الله سمع مقالي فحفظها أو وعّاها وأداها فرب حامل فقه إلى غير فقيهه
ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن كتاب مسلم خلاص
العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعةهم فان دعوتهم تحيط من وراءهم
(قال الشافعي) فلما اندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الاستماع
مقاتله وحفظها وأداها أمر أن يؤديها والامر واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدوا
عنه الا ما تقوم به الحجّة على من أدى إليه لانه انما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام
يحتمل وحديث عام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد
يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج في ان إجماع المسلمين ان شاء
الله لازم *(قال الشافعي)* أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم بن النضر مولى عمر

ابن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا ألفين أحكمتم كتماناً على أريكتيه يأتيه الامرن أمرى مما نهيت
 عنه أو أمرت به فيقول لا ندرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان
 وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثله مرسلًا * (قال
 الشافعي) * وفي هذا تنبيه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلامهم
 أنه لازم لهم وإن لم يجدوا نص حك في كتاب الله وهو موضوع في غير هذا
 الموضع * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن
 رجلاً قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك وجداً شديداً فإرسل امرأته تسأل
 من ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة إن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يقبل وهو صائم فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته فزاده
 ذلك شراً وقال لئن مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل الله لرسوله ما شاء
 فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقالت ألا أخبرتها
 أني أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده
 ذلك شراً وقال لئن مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل الله لرسوله ما شاء
 فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اني والله أتاكم الله وأعلمكم بحدوده
 * (قال الشافعي) * وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضر في ذكر من
 وصله * (قال الشافعي) * وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا أم سلمة إلا أخبرتها
 اني أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لانه لا يأمر ما بان
 تخبر عنه الا وفي خبرها ما يكون به الحجة لمن أخبرته وهكذا خبر امرأته ان كانت
 من أهل الصدق عنده (أخبرنا) مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال
 بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذا أتاهم آت فقال ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد أنزل عليه قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت
 وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة * (قال الشافعي) * وأهل قباء أهل

سابقة من الانصار وفقهه وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن
لهم أن يدعو افرض الله في القبلة الا بما يقوم عليهم به المحجة ولم يقولوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة فيما كانوا
مستقبلين بكتاب الله اوسنة نبيه صلى الله عليه وسلم سمعوا من رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا بخبر عامة وانتقلوا بخبر واحد اذ كان عندهم من أهل
الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه أحدث عليهم من تحويل القبلة * (قال الشافعي) * ولم يكونوا ليفعلوه ان
شاء الله بخبر واحد الا عن علم بان المحجة تثبت بمنه اذ كان من أهل الصدق
ولا يحدثوا أيضا مثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احداً
ولا يدعون أن يخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان
ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحويل القبلة وهو
فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم
على قبلة ولم يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سمعكم مني أو خبر
عامة أو أكثر من خبر واحد عني * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن اسحق
ابن عبد الله بن أبي طحمة عن أنس بن مالك قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح
وأبا طحمة وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وتمر فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حرمت
فقال أبو طحمة قم يا أنس الى هذه الجرار فاكسرها فقامت الى مهراس لنا
فضررتها بأسفله حتى تكسرت * (قال الشافعي) * فهو لا في العلم والمكان
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت قد دم حجة به بالموضع الذي لا ينكره عالم
وقد كان الشرب عندهم حلالاً يشربونه فجاءهم آت فأخبرهم بتحريم الخمر
فأمر أبو طحمة وهو مالك الجرار أن يكسر الجرار فلم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم
نحن على تحيلها حتى نلقى رسول الله عليه الصلاة والسلام مع قرب مننا أو
يأتينا خبر عامة وذلك انهم لا يهزبون حلالاً اهرافه سرف وليسوا من أهله
والمحال في انهم لا يدعون اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا ولا يدع

لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينهاهم عن قبول مثله * (قال الشافعي) * وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيس أن يغدو على امرأة رجل ذكر أنها زنت فان اعترفت فأرجها فاعترفت فرجها * (قال الشافعي) * أخبرنا بذلك مالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وسأفاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيئا * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه قال قالت بينما نحن بمنى إذا علي بن أبي طالب رضى الله عنه على جبل يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد منكم فأتبع الناس وهو على جله يصرخ فيهم بذلك * (قال الشافعي) * ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعث نبيه واحدا صالحا الا لزم خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم بصدقه عند المنهين عما أخبرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهاهم عنه ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا على أن يسير اليهم فيأفهمهم أو يبعث اليهم عدد اذ يبعث واحدا يعرفونه بالصدق وهو لا يبعث ان شاء الله بامر الا والحجة للبعوث اليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كان هذا هكذا ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله عليه وسلم على بعثة جماعة اليهم - كان ذلك ان شاء الله فحين بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خالد له ان شاء الله يقال له يزيد بن شيمان قال كنا في موقف لنا يعرفه ببعده عمرو من موقف الامام جده أفتانا ابن مربي عن الانصارى فقال لنا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم ان تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على ارض من ارض أبيكم ابراهيم صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضى الله عنه والبايع على

الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعب متفرقة فاقام لهم
 مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لهم وما عليهم وبعث
 علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في تلك السنة فقرأ عليهم في مجملهم يوم النحر
 آيات من سورة براءة ونبذ إلى قوم على سواء وجعل أقوم مدادونها عن أمور
 فكان أبو بكر وعلي رضي الله عنهما معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين
 والصدق وكان من جهلهم ما أوادهم ما من الحاج ووجد من يخبره عن
 صدقته ما وافقه ما ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعت واحد
 الا والحجة قائمة بخبره علي من بعث اليه ان شاء الله **وقال الشافعي** وفرق
 النبي صلى الله عليه وسلم عمالا على نواح عرفنا اسماءهم والمواضع التي فرقهم
 عليها فبعث قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وابن نيرة إلى عشيرتهم لعلهم
 بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر بن فعر فوامن معه فبعث معهم ابن
 سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل إلى اليمن وأمره ان يقاتل بمن اطاعه
 من عاصه ويأمنهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفة
 بمعاذ ومكانه منهم وصدقته فيهم وكل من ولده فقد أمره بأخذ ما وجب الله على
 من ولده عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحد من قدم عليه من أهل الصدق أن
 يقول أنت واحد وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول انه علينا ولا أحسب به بعثهم مشهورين في النواحي التي بعث اليها
 بالصدق الامتصاص من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعث اليهم **وقال**
الشافعي وفي شبه بهذا المعنى امرأ سريارسول الله صلى الله عليه وسلم فقد
 بعث بجيش مؤتة فولاد زيد بن حارثة وقال فان أصيب فمعه ففران أصيب فابن
 ربيعة وبعث ابن أنيس سريية واحدة وبعث أمراء سراياهم وكلهم حاكم فيما بعثه
 فيه لان عليهم أن يدعوا من لم تباعه الدعوة ويقا تلوا من حل قتالهم وكذلك كل
 وال بعثه أو صاحب سريية ولم يزل ~~يكنه~~ أنه أن يبعث واليمين وثلاثة وأربعة
 وأكثر **وقال الشافعي** وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا إلى اثني عشر

ما يكيد عوهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه
 المحبة والا يكتب منه فيهاد لالات لان بعثهم اليه على انها كتبه وقد تحرى فيهم
 ما تحرى في امرائه من ان يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي
 هو فيها معروف **وقال الشافعي** **كم** ولو ان المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه
 طلب علم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ليستبرئ منه في خبر الرسول وكان
 على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث اليه **وقال الشافعي** **كم** ولم تنزل كتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفذ الى ولايته بالامر والنهي ولم يكن لاحد من
 ولايته ترك انفاذ امره ولم يكن ليعث رسولا الا صادقا عنه من بعثه اليه واذا
 طلب المبعوث اليه علم صدقه وجده حيث هو ولو شك في كتابه بتغيير في
 الكتاب او حال يدل على ثمة من غفلة رسول جل الكتاب كان عليه ان يطلب
 علم ما شك فيه حتى ينقذ ما ثبت عنده من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال الشافعي **كم** وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما اجتمع
 المسلمون عليه من ان يكون الخليفة واحدا والقاضي واحدا والامام واحدا
 والامير واحدا واستخفوا بالابكر رضى الله عنه ثم استخلف ابو بكر عمر رضى
 الله عنه ثم عمر اهل الشورى ليختاروا واحدا فاختروا عبد الرحمن واختار
 عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان رضى الله عنهم *** (قال الشافعي) *** والولاية
 من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ احكامهم ويقيمون الحدود وينفذون
 بعدهم احكامهم واحكامهم اخبار عنهم *** (قال الشافعي) *** ففيمما وصفت من
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فمما اجتمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق
 بين الشهادة والخبر والحكم الا ترى ان قضاء القاضي على الرجل للرجل انما
 هو خبر يخبر به عن يمينه ثبتت عنده او اقرار من خصم اقر به عنده وانفذ
 الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره ان ينقله بعلمه كان في معنى الخبر بجلال او
 حرام قد لزمه ان يحمله او يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود
 شهد واعتمده على رجل لم يحاكم اليه او اقرار من خصم لا يلزمه ان يحكم به لمعنى

ان لم يتخاصم اليه او انه من يتخاصم الي غيره في حكم بينه وبين خصمه بما يلزم
 شاهداً شهد على رجل ان يأخذ منه ما شهد به عليه لمن يشهد له به كان
 في معني شاهد عند غيره فلم يقبل قاضياً كان او غيره الا بشاهد
 معه كما شهد عند غيره لم يقبله الا بشهادة وطالب معه غيره ولم يكن لغيره اذا كان
 شاهداً ان ينفذ شهادته وحده **وقال الشافعي** * أخبرنا سفيان بن عيينة
 وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قضى في الابهام بخمس عشرة وفي التي يليها بعشر وفي الوسطى بعشر
 وفي التي تلي الخمس بتسع وفي الخمس بستم **وقال الشافعي** * لما كان مهر وفا
 والله اعلم عند عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت
 اليد خمسة اطراف فخلعة الجبال والمنافع نزلها منازلها فحكم لكل واحد
 من الاطراف بقدره من دية الكف فلهذا قياس على الخبر **وقال الشافعي** *
 فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل صار واليه قال ولم يقبلوا كتاب آل
 عمرو بن حزم والله اعلم حتى ثبت لهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
 هذا الحديث دلالتان احدهما قبول الخبر والاخرى ان يقبل الخبر في الوقت
 الذي يثبت فيه وان لم يعض عمل من احده من الائمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة
 على انه لو مضى ايضا عمل من احده من الائمة ثم وجد عن النبي صلى الله عليه
 وسلم خبر يخالف عنه له لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلالة
 على ان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده
وقال الشافعي * ولم يقل المسلمون قد عمل فيما عمر بخلاف هذا من المهاجرين
 والانصار ولم تذكر وانتم ان عندكم خلافه ولا غيركم بل صاروا الى ما وجب
 عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو
 باع عمر هذا صار اليه ان شاء الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بتقواه الله وتأديته الواجب عليه في اتباع امر رسول الله صلى الله

عليه وسلم وعلمه بأن ليس لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امر وان طاعة الله في اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فان قال لي قائل فادلني على ان عمر عمل شيئا ثم صار الى غيره فنجبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) فان أوجدت كنهه قال ففي إيجادك إياي ذلك دليل على أمرين أحدهما انه قد بعدهم من جهة الرأي اذ لم يجد سنة والاخر ان السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه وابطال أن السنة لا تثبت الا بنحو تقدمها وعلم أنه لا يؤهم شيء ان خالفها * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره الفخاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجع اليه عمر * (قال الشافعي) * وقد فسرنا هذا قبل هذا الموضع * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار وابن طاوس عن طاوس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنتين شيئا فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارينيتين لي يعني ضربتين فضربت احدهما الاخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا ففقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بغرة فقال عمر رضي الله عنه لو لم نسمع هذا القضية فيه بغير هذا وقال غيره ان كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا * (قال الشافعي) * فقد رجع عمر عما كان يقضى به لحديث الفخاك الى أن خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنتين انه لو لم يسمع به هذا القضية فيه بغيره وقال ان كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا * (قال الشافعي) * يخبر والله أعلم ان السنة اذا كانت موجودة بان في النفس مائة من الابل فلا يعدو الجنتين أن يكون حيا فتكون فيه مائة من الابل أو ميتا فلا شيء فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سلم له ولم يحبل لنفسه الا اتباعه فيما

مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر انما رجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف * (قال الشافعي) * يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها * (قال الشافعي) * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر رضى الله عنه ذكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر * (قال الشافعي) * وكل حديث كتبه منقطعا فقد سمعته متصلا أو مشهورا عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولسمى كرهت وضع حديث لا تقنه حفظا وخوف طول الكتاب وغاب عني بعض كتبتي وتحقق بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فاخترته خوف طول الكتاب فأثبت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصى العلم في كل أمره * (قال الشافعي) * فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ويقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالته وصول قد أدرك عمر بن الخطاب رجلا وكان كاتبا لبعض ولاته * (قال الشافعي) * فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخيه خيرا آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخيه خيرا آخر إلا على إحدى ثلاث معان إما أن يحتاط فيكون وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخير اثنين

أكثر وهو لا يزيد لها الا ثبوتا وقد رأيت من أثبت خبر الواحد من يطلب
 معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم من خمسة
 وجوه فيحدث سادس فيكتبه لان الاخبار كلها تواترت وتظاهرت كان أثبت
 للحجة وأطيب لنفس السامع فقد رأيت من الحكماء من يثبت عنده
 الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للمشهود له زنى شهودا وانما يريد بذلك
 أن يكون أطيّب لنفسه ولولم يزد المشهود له على شاهدين لم يحكم بهما * (قال
 الشافعي) * ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي بخبر
 يعرفه وهو كذا من أخبر عن لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر الا عن
 معروف بالا سئمهال لان يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول القول
 عنده فيرد خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله (فان قال قائل) فالى أى المعاني
 ذهب عمر عندكم (قلنا) أما في خبر أى موسى فالى الاحتياط لان أباموسى ثقة
 أمين عنده ان شاء الله (فان قال قائل) ما دل على ذلك (قلنا) قدر وى مالك
 عن ربيعة عن غير واحد من علماءهم حديث أبى موسى وأن عمر قال لابي
 موسى أما انى لم اتهمك ولمكنى خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * فان قال هذا منقطع فالحجة فيه ثابتة لانه
 لا يجوز على امام فى الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله له لا يكون
 الا بما تقوم به الحجة عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا
 ولا يجوز على حاكم أن يقضى بشاهدين مرة ويمنع بهما أخرى الا من جهة
 جرحهما أو اجهالة بعد التهما وعمر غاية فى العلم والعقل والامانة والفضل * (قال
 الشافعي) * وفى كتاب الله دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه انا أرسلنا نوحا
 الى قومه وقال ولقد أرسلنا نوحا الى قومه وقال وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل
 وقال والى عاد أخاهم هودا والى ثودا أخاهم صالحا وقال والى مدين أخاهم
 شعيبا وقال كذبت قوم لوط المرسلين الآية وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم
 محمد انا وأوحينا اليك كما أوحينا الى نوح وقال وما محمد الا رسول قد خلت من

قبله الرسل * (قال الشافعي) * فأقام حجته على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي
 بآينوا بها خلقه سواهم وكانت الحججة بها ثابتة على من شاهده أمورا لا نبيا
 ودلائلهم التي بآينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكثرت منه
 سواء اذ تقوم الحججة بالواحد منهم قيامها بالاكثر وقال تعالى واضرب لهم
 مثلا لأصحاب القرية اذ جاءها المرسلون فظاهر الحجج عليهم ثم نالت
 وكذا أقام الحججة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيدها مانعة أن تقوم
 الحججة بواحد اذ اعطاه الله ما يبين به الخلق غير النبيين * (قال الشافعي) * أخبرنا
 مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عتبة بن كعب بن كعب بن
 الفريرة بنت مالك بن سنان أخبرتها انها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم
 تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خدره فان زوجها خرج في طلب أعبدله حتى
 اذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 ارجع الى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن عاكة قالت فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد طافى أو
 أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن
 زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة
 أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه ووقضى
 به * (قال الشافعي) * وعثمان في امامته وفضله وعلمه يقضى بخبر امرأتين
 المهاجرين والانصار * (قال الشافعي) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج
 قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد
 ابن ثابت أتقني أن تصدر الخائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت فقال له
 ابن عباس اما فلا لا انصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فخرج زيد بن ثابت يضحك ويقول ما أراك الا قد صدقت * (قال الشافعي) *
 سمع زيد النسي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت
 وكانت الخائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النسي فلما أقمتها ابن عباس

بالصدر اذا كانت قد زارت البيت بعد يوم النحر أنكره عليه زيد فلما أخبره
 ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أمرها بذلك فسألها
 فأخبرته فصدق المرأة ورأى أن حقا عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس
 وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان عن عمرو بن
 دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس أن نوالا البكالي يزعم أن موسى
 صاحب الخضر ليس موسى بن إسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله
 أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث
 موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى عليه السلام هو موسى بن إسرائيل
 صاحب الخضر * (قال الشافعي) * فابن عباس مع فقهه وفهمه وورعه ثبتت
 خبر أبي بن كعب وحده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكذب به أمرا من
 المسلمين إذ حدثه أبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى
 بن إسرائيل صاحب الخضر * (قال الشافعي) * أخبرنا مسلم وعبد الحميد
 عن ابن جريج قال أخبرني عامر بن عبد الله أن طائوسا أخبره أنه سأل ابن عباس
 عن الركعتين بعد العصر فنهاه عنهما قال طائوس فقلت ما أدعهما فقال ابن
 عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة
 من أمرهم الآية * (قال الشافعي) * فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طائوس
 بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله على أن فرضا عليه
 أن لا يكون له الخيرة إذا قضى الله ورسوله أمرا وطائوس حينئذ انما يعلم قضاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طائوس بأن يقول
 هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قد يمكن أن ينسى
 فان قال قائل كره أن يقول هذا لابن عباس فابن عباس أفضل من أن يتوقى
 احدا أن يقول له حقا قدره وقد نهى عن الركعتين بعد العصر فأخبره أنه
 لا يدعها قبل أن يعلمه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما * (قال الشافعي) *
 أخبرنا سفيان عن عمر بن دينار عن ابن عمر قال كنا نختار ولا نرى بذلك بأسا

حتى زعم رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركاها
من أجل ذلك * (قال الشافعي) * فابن عمر قد كان ينتفع بالخباير ويراها حلالا
ولم يتوسع اذا خبره واحدا لا يتمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عنها ان يخابر بعد خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه نهى عنها ولا يقول ما عاب هذا علينا أحدا ونحن نعمل به الى اليوم
وفي هذا ما يبين ان العمل بالشئ بعد النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال
الشافعي) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان معاوية باع سقاية
من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى به هذا بأسا فقال أبو الدرداء
من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن
رأيه لا اسألك بأرض * (قال الشافعي) * فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على
معاوية بخبره ولم يرد ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها
اعظاما لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) *
وأخبرنا ان أباسعيد الخدري لقي رجلا فاخبره عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا فذكر الرجل خبرا يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آوأنى وإياك
سقف بيت أبدا * (قال الشافعي) * يرى ان كان ضيقا على الخمر الا ان يقبل
خمره وقد ذكر خبرا يخالف خبر أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولكن في خبره وجهان أحدهما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد والا آخر
لا يحتمله * (قال الشافعي) * وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني
مخالد بن خفاف قال ابنت غلاما فاستغله ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت
فيه الى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى على برده غلته فأثبتت عروبة بن
الزبير فأخبرته فقال روح اليه العشي فأكبره ان عاتشة أخبرني ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا بان الخراج بالضمان فجعلت الى عمر

فأخبرته بما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر
ابن عبد العزيز فما يسر على من قضاء قضيته الله يعلم اني لم ارد فيه الا الحق
فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارد قضاء عمر وانفذ سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى الى ان أخذ الخراج من الذي قضى
به على له * وأخبرني من لا اتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد
ابن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأخبرته عن النبي
صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لريبعة هذا ابن أبي ذئب وهو
عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له
ريبعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد وايجابا نفذ قضاء سعد ابن أم
سعد وأرد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل أرد قضاء سعد بن أم سعد
وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى
للقضى عليه * (قال الشافعي) * أخبرني أبو حنيفة بن سماعيل بن الفضل الشهابي
قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال عام الفتح من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ان أحب أخذ
العقل وان أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي ذئب أتأخذهم هذا
يا أبا الحارث ف ضرب صدرى وصاح على صياحا كثيرا ونال مني وقال أحذرك
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم أخذ به وذلك الفرض
على وعلى من سمعه ان الله تبارك وتعالى اختار محمد صلى الله عليه وسلم من
الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم ما اختاره وعلى لسانه فعلى الخلق أن
يتبعوه طائعين أو دائرين لا يخرج لهم من ذلك قال وما سكت حتى تمت
أن يسكت * (قال الشافعي) * وفي تهذيب خبر الواحد حديث يكفي بعض هذا
منها ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم الى من شاهدنا هذه السبيل وكذلك
حكى لنا عن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان * (قال الشافعي) * ووجدنا
سعيدا بالمدينة يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في

في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة و يروى عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة و وجدنا عروة يقول حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الحراج بالضمان فيثبت سنة و يروى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا كثيرا فيثبت سنة ما يحل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم و يقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضا يصير إلى أن يقول حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر و يقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر و يثبت كل واحد من هـ هذا خبرا عن عمر و وجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم و يقول في حديث غيره و حدثني ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم و يثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة و يقول حدثني عبد الرحمن ومجمع ابنناز يد بن حارثة عن خلفاء بنت خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأة واحدة و وجدنا علي بن حسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرب المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبتها سنة و يثبتها الناس بخبره سنة و وجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين يخبر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم و يثبت كل ذلك سنة * (قال الشافعي) * و وجدنا محمد بن جبير بن مطعم و نافع بن جبير بن مطعم و يزيد بن طلحة بن ركانة و محمد بن طلحة بن ركانة و نافع بن جبير بن عبد يزد و أباسمة بن عبد الرحمن بن عوف و جبير بن عبد الرحمن و طلحة بن عبد الله بن عوف و مصعب بن سعد بن أبي وقاص و إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف و خارجة بن زيد ابن ثابت و عبد الرحمن بن كعب بن مالك و عبد الله بن أبي قتادة و سليمان

ابن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم يقول
حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه
وسلم أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيثبت ذلك سنة ووجدنا عطاء وطاوسا وجاهدا وابن أبي
مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي نزيعة وداود بن باباه وابن أبي عمار
ومحدثي المسكين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا ومكحول بالشام وعبد
الرحمن بن غنم والحسن وابن سيرين بالبصرة والاسود وعقبة والشعبي
بالكوفة ومحدثي الناس وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه تثبت خبر
الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والانتفاء اليه والافتاء به ويقبله كل
واحد منهم عن من فوقه ويقبله عنه من تحته وقال الشافعي ولو جاز لاحد
من الناس أن يقول في علم الخاصة اجتمع المسلمون قديما وحديثا على تثبت
خبر الواحد والانتفاء اليه بانه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد الا وقد ثبت جازي
ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبت خبر الواحد فيما
وصفت من أن ذلك موجود على كلهم وقال الشافعي كان شبهه على رجل
بان يقول قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث كذا وحديث كذا
وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن
يثبت خبر واحد في كثير أو يحمل به أو يحرم ويرد مثله الا من جهة أن يكون
عنده حديث يخالفه فيكون ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنده من حديثه
خلافه أو يكون من حديثه ليس بحافظ أو يكون متهماعنده أو يتهم من فوقه
من حديثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيقول ويذهب الى أحدهما
دون الآخر أو ما أن يتوهم متوهم أن فقيها عاقل لا يثبت سنة بخبر واحد مرة
أو مرارا ثم يدعيها بخبر مثله أو وثق بواحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل
فيها ككاتبه على المتأولين في القرآن أو تهمة الخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز
أن شاء الله فإن قال قائل قل فقيه في بلد الا وقد روى كثير أبا خذبه وقليه لا

يتركه فلا يجوز عليه الامن الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن
رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الاخذ به فيكون انما رواه لمعرفة
قوله لا لانه حجة عليه وافقه أو خالفه فان لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر
ببعضها فقد اخطأ خطأ بينا لا عذر له فيه عندنا والله أعلم * (قال الشافعي) * فان
قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله نعم فان قال قائل فابن
ذلك قلنا اماما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع ولا يسع
الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فاماماً كان من سنة من
خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً لا تأويل وجاء الخبر
فيه من طريق الانفراد فالحجة فيه عندى أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد
ما كان منصوصاً منه كما كان يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لان ذلك
احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالماً ان تشك كما
ليس لك الا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن
تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم ثم قال
الشافعي * فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف
المنقطع أو هو وغيره سواء * قال الشافعي * فقلت له المنقطع يختلف فمن شاهد
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم اعتبر عليه بامورهم أن ينظر الى ما أرسل من
الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فاسندوه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يمتل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان
انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرده من ذلك ويعتبر
عليه بان ينظر هل هو يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله
الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهى أضعف من
الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم لم يقل له فان وجدته يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كانت في هـ اذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن اصل يصح ان شاء الله
 تعالى * (قال الشافعي) * وكذلك ان وجدعوام من أهل العلم يفتون بمثل
 معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من
 روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحة
 فيما روى عنه * (قال الشافعي) * ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث
 لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج
 حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يسع أحد منهم قبول مرسله
 واذا وجد الدلائل لصحة حديثه بما وصفت أحببنا ان نقبل مرسله ولا
 نستطيع ان نزع ان الحجية تثبت به ثبوتها بالموصول وذلك ان معنى المنقطع
 مغيب يحتمل أن يكون حمل من يرغب عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض
 المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجا واحدا من
 حديث من لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا
 قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها ويمكن
 أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 يوافق ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء * (قال الشافعي) * فاما
 من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لامور أحدها أنهم أشد تحوزا من
 يروون عنه والاخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه
 والاخر كثرت الاحالة في الاخبار فاذا كثرت الاحالة كان أمكن للوهـم
 وضعف من يقبل عنه * (قال الشافعي) * وقد خبرت بعض من خبرت من أهل
 العلم فرأيتهم اتوا من خصلة وضدها رأيت الرجل يفتع بيسير العلم أو يريد أن
 لا يكون مستفيدا الا من جهة قد يتركها من مثلها أو أرحح فيكون من أهل
 الثقة يرفى العلم ورأيت ممن عاب هذه السبل ورغب في التوسع في العلم من

دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت
 الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخيرا منه ويدخل عليه
 فيقبل عن بعرف ضعفه اذا وافق قولاً يقوله ويرد حديث البقية اذا
 خالف قولاً يقوله ويدخل على بعضهم من جهات ومن نظري العليم بخبرة
 وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل
 ظاهرة فيها قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين من شاهد بعضهم دون بعض
 * (قال الشافعي) * فقلت لبعدا حالة من لم يشاهدوا أكثرهم قال فلم لا يقبل
 المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم قلت لما وصفت قال فهل تجد
 حديثاً تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مرسلان عن ثقة لم يقل أحدهم
 أهل الفقه به قلت نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنذر عن رجل
 جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان
 لابي مالا وعيالا وانه يريد ان يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنت ومالك لا بيك فقال أما نحن فلانأخذ بهذا ولكن من أصحابك
 من يأخذ به قلت لا لان من أخذ به هذا جعل للاب الموسر ان يأخذ مال ابنه
 قال أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس قلت لانه لا يثبت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وان الله جل ثناؤه لم يفرض للاب ميراثه من ابنه فجعله كوارث
 غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من الورثة دل ذلك على أن ابنه مالك للمال
 دونه قال فمحمد بن المنذر عندكم غاية في الثقة قات أجل والفضل في
 الدين والورع ولكن سالاندرى عن قبل هـ هذا الحديث وقد وصفنا
 ان الشاهدين العدلين يشهدان على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى
 يمدلاهما أو يمدلهما غيرهما قال فتذكر من حديثكم مثل هـ هذا قلت
 نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هـ هذا لانه

مرسل ثم أخذ برناثة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهذه الحديث وابن شهاب عندنا امام في الحديث والتخير وثقة الرجال انما سمى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم خيار التابعين ولا علم محمد بن اسمي افضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب قال فاننا نراه أتي في قبوله عن سليمان بن أرقم قلت رآه رجلا من أهل العلم والمروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه اما لانه أصغر منه واما لغير ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له فلما أمكن في ابن شهاب أن يروي عن سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره قال فهو لم تجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم قلت لا ولكن قد أجدها الناس مختلفين فيما منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فاما سنة ثابتة يكونون مجمعين على القول بخلافها فلم أجدها قط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) * وقلت له أنت تسأل عن المحجة في رد المرسل وترده ثم تجاوزت رد المسند الذي يلزمك عندنا الا تخذبه

(باب الاجماع)

*(قال الشافعي) * فقال لي قائل قد فهمت مذهبك في أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم وان من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبل لان الله جل ثناؤه افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت المحجة بما قلت بأن لا يحل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وعلمت ان هذا فرض الله فاجتنتك في ان تتبع ما أجمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أتزعـم بما يقول غيرك ان اجماعهم لا يكون أبدا الا على سنة ثابتة وان لم يحكوها هو قال الشافعي يا اماما اجتمعوا عليه فذكروا انه حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما قالوا ان شاء الله وأما ما لم يحكوه فاحتمل ان يكون قالوه حكاية عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان تعدده له حكاية لانه
لا يجوز ان يحكى الاسم وعاولا يجوز ان يحكى احدا شيئا بقوله لم يكن فيه غير
ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم انهم اذا كانت سنن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم ان عامتهم لا تجتمع
على خلاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله
فان قال قائل فهل من شيء يدل على ذلك وتشده به قلت اخبرنا سفيان بن عيينة
عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها
قرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل علم من
قلب مسلم اخلص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان
دعوتهم تحيط من وراءهم وقال الشافعي رحمه الله اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد
ابن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قام بالجماعة خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقياحي فيكم
فقال اكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب
حتى ان الرجل ليخلف ولا يستخلف ويشهد ولا يستشهد الا من سمعه بحجة
الجنسة فليأزم الجماعة فان الشيطان مع العدو هو من الاثنين أبعدا ولا يخفى
رجل بأمره فان الشيطان ثالثهما ومن سترته حسنة وسأفته سيئة فهو مؤمن
قال فما معنى امر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة قلت لا معنى له الا واحد
قال فكيف لا يحتمل الا واحد قلت اذا كانت جماعة متفرقة في البلاد ان
فلا يقدرا أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون
مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى
لانه لا يمكن ولان اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن للزوم جماعة معنى الا ما
عليه جماعة من التحليل والتحرير والطاعة فيهم او من قال بما تقول به جماعة
المسلمين فقد دلزم جماعةهم ومن خالف ما يقول به جماعة المسلمين فقد خالف

جماعة هم التي أمر بلزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا
 يمكن فيها كافة غفلة عن معني كتاب ولا سنة ولا قياس ان شاء الله ^ع قال
 الشافعي ^{رحم} فقال فن أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة
 ولا إجماع وانما القياس نص خبر لازم فقلت لو كان القياس نص كتاب أو
 سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان
 فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل له قياس قال
 في القياس أهو الاجتهاد أم هو ما مقرر ان قلت هو ما اسمان لمعني واحد
 قال فاجابا عما قلت كل ما نزل بمسليم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه
 دلالة موجودة وعليه اذا كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه واذا لم يكن فيه
 بعينه طلبت الدلالة على سبيل الحق فيه بالاكتفاء والاجتهاد القياس قال
 أفرايت العالمين اذا قاسوا على احاطة منهم من أنهم اصابوا الحق عند الله وهل
 يسعهم أن يختلفوا في القياس وهل كفوا كل امر من سبيل واحدة أو من سبيل
 متفرقة وما الحجة في ان لهم أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وانه يسعهم أن
 يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا في غيرهم ومن الذي له أن
 يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره والذي له أن يقيس في نفسه وغيره ^{*} قال
 الشافعي ^{*} فقلت له العلم من وجوه منها احاطة في الظاهر والباطن ومنها حق
 في الظاهر فلا احاطة منه ما كان نص حكم لله أو سنة لرسوله صلى الله عليه وسلم
 نقلتها العامة عن العامة فهذان السبيلان اللذان تشهد بهما فيما أحل أنه
 حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عندنا جهله ولا الشك فيه
 وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولا يكفها غيرهم وهي
 موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بها وهذا لازم لاهل العلم أن يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل
 شاهد دين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهد دين الغلط وعلم إجماع
 وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قايسه

لا عند الإمامة من العلماء ولا يعلم الغيب فيه إلا الله وإذا طلب العلم فيه بالقياس
 فقيس بحجة يتفق القايسون في أكثره وقد تعبد بهم يختلفون في القياس من
 وجهين أحدهما أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه وإن
 يكون الشيء له في الأصول أشباه فذلك الحق بأولاهيه وأكثرها شبها فيه وقد
 يختلف القايسون في هذا قال فأوجد في ما أعرف به أن العلم من وجهين
 أحدهما إحاطة بالحق في الظاهر والباطن والآخر إحاطة بحق في الظاهر
 دون الباطن مما أعرف فقلت له رأيت إذا كنا في المسجد الحرام نرى الكعبة
 أكلفنا أن نستقيم بها بإحاطة قال نعم قلت وفرضت علينا الصلوات والزكوات
 والحج وغير ذلك أكلفنا الإحاطة في أن تأتي فيما علينا بإحاطة قال نعم قلت وحين
 فرض علينا أن نجلد الزاني مائة ونجلد الفاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد
 إسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا بمن ثبت عليه بإحاطة حتى نعلم
 أنا قد أخذناه منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا إذا كنا ندركه
 من أنفسنا بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عما ناكدا كنا
 العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في أنفسنا أيضا كذا أن نتوجه إلى البيت
 بالقبلة قال نعم قلت افتجدنا على إحاطة من أنا قد أصبنا البيت بتوجهنا قال
 أما كما وجدتمكم حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت
 والذي كلفنا في طلب العين المغيب غير الذي كلفنا في طلب العين المشاهد
 قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل عدل الرجل على ما ظهر لنا منه ونناكحه
 ونؤازرهم على ما يظهر لنا من إسلامه قال نعم قال قلت وقد يكون غير عدل في
 الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكفوا فيه إلا لما هرقت وحلال لنا
 أن نناكحه ونؤازرهم ونجيز شهادته ومحرم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا
 أن نعلم منه أنه كافر الاقتصار له ومنعه منا كحبة والموارثة وما أعطيناه قال نعم قلت
 ونجد الفرض علينا في رجل واحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكلكم
 يؤدي ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس لك فيه نص حكم لازم

وانما يطلب باجتهاد القياس وانما كلفنا فيه الحق عندنا قال أفجب ذلك تحكما
بأمر واحد من روجه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه قال فاذا كرمه شيئا
قلت قد يقرر الرجل هندی على نفسه بالحق لله أو لبعض الأديمين فاخذه
باقراره ولا يقر فأخذه بيعة تقوم عليه ولا تقوم عليه بيعة فيدعي عليه فأمره
بأن يحلف ويبرأ فيمتنع فأتى خصمه بأن يحلف وأخذه بحلف عليه خصمه
اذ إلى اليمين التي تبرئته ونحن نعلم ان اقراره على نفسه لشخصه على ماله وانه
يخاف ظلمه بالشخص عليه أصداق عليه من شهادة غيره لان غيره قد يغفل ويكذب
عليه وشهادة العدو عليه أقرب من الصدق من امتناعه من اليمين ويمين
خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى من بعض قال هذا كله
هكذا غير ان اذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول قلت فقد أعطيت منه
باضعف مما أعطينا منه قال أجل ولكني أخالفك في الاصل قلت وأقوى ما
أعطيت به منه اقراره قال وقد يمكن أن يقر بحق مسلم ناسيا او غلطا فأخذه به
قال أجل واسكنك لم تكلف الا هذا قلت أفلمست تراني كلفت الحق من وجهين
أحدهما حق باحاطة في الظاهر والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن
قال بلى ولكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة قلت نعم ما وصفت لك مما
كلفت في القبلية وفي نفسي وفي غيري قال الله جل ثناؤه ولا يحيطون بشئ من
علمه الا بما شاء فأنا هم من علمه بما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سميع
الحساب وقال جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يسألونك عن الساعة أبان
مرساها فم أنت من ذكرها إلى ربك منتهاها * (قال الشافعي) * أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل
عن الساعة حتى أنزل الله عليه فم أنت من ذكرها فانتهى وقال الله جل ثناؤه
قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة
وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى

نفس بأى أرض تموت ان الله عليم خير* (قال الشافعى)* فالناس متعبدون
بأن يقولوا أو يفعلوا أمروا به وينتوا إليه لا يجاوزونه لأنهم لا يعطون
أنفسهم شيئا أنما هو عطاء الله جل ثناؤه فنسأل الله عطاء مؤديا لحقه موجبا
لمزيد

* (باب الاجتهاد) *

وقال الشافعى قال افتجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره
قلت نعم استدلالا بقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت قول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال فاشطره قلت تلتقاه
قال الشاعر ان العسيب بهاداء يخامرها فشطرها نضر العينين مسجور
* (قال الشافعى)* فالعلم يحيط ان من توجه تلتقاء المسجد الحرام من نأت داره
عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذى كلف
العباد التوجه اليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم
أخطاه وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل
غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف وان اختلف توجهه ما قال فان أجزت لك
هـذا أجزت لك فى بعض الحالات الاختلاف قلت فقل فيه ما شئت قال
أقول لا يجوز قلت فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هـذه القبلة
وزعمت خلافى على أينما يتبع صاحبـه قال ما على كل واحد منا أن يتبع
صاحبـه قلت فلا يجب عليهـما قال ان قلت لا يجب عليهـما ان يصليا حتى
يعلما بأحاطة فهـما لا يعلمان أبدا الغيب بأحاطة وهـما اذا يدعان الصلاة
أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ولا أقول واحدا من هذين
وما أجد بدا من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ولم يكفنا غير هذا وأقول
كلنا الصواب فى الظاهر والباطن ووضعـهما الخطأ فى الباطن دون الظاهر
قلت فإيهما قلت فهو حجة عليك لانك فرقـت بين حكم الباطن والظاهر وذلك
الذى أنكرت عليـنا وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد من أن يكون أحدهما
مخطئا قال أجل قلت فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم ان أحدهما مخطئ* (قال

(الشافعي) * وقد يمكن أن يكونا معا مخطئين * (قال الشافعي) * وقلت له وهذا
 يلزم لك في الشهادات وفي القياس قال ما أجد من هذا بدا ولا كنتي أقول هو
 خطأ موضوع * (قال الشافعي) * فقلت له قال جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم
 حرم إلى بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم
 ما كول الصيد عما كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فقضى في الضبيع بكبش وفي الغزال
 بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط أنهم أرادوا في هذا
 المثل شها بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف
 أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن
 اليربوع ليس مثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الأشياء منه شيها
 فجاءت مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العنز من الظبي ويعمد قليلا
 بعد الجفرة من اليربوع * (قال الشافعي) * ولما كان المثل في الأبدان في
 الدواب من الصيد دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال عمر والله أعلم من أن ينظر
 إلى المقتول من الصيد فيجزئ بأقرب الأشياء به شبهة منه في البدن فإذا قارب
 منها شيأ رفع إلى أقرب الأشياء به شبهة كما كانت الضبيع العنز فرفعت إلى
 الكبش وصغر اليربوع عن العناق فخفض إلى الجفرة * (قال الشافعي) * وكان
 طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته وخلقه فجزئ القيمة جبرا
 وقياسا على ما كان ممنوعا لئلا يفسد الإنسان فالتفه الإنسان فعليه قيمته لما لا يفسد
 الشافعي * والحكم بالقيمة يجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه وبلاده ويختلف في
 الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر يبلد عن درهم وفي البلاد الأخرى عن بعض
 درهم وأمرنا بأجزة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة
 على أن نرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه
 ولا لفظه وإنما علامة صدقه بما يختير من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من
 أمره ظاهر الخبر قبل وإن كان فيه نقصير عن بعض أمره لانه لا يعرف أحدا يناه

من الذنوب واذا خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب
 من أمره بالتميز بين حسنة وقبيحة واذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف
 الاجتهادون فيه واذا ظهر حسنة فقبلنا شهادته فجمعناكم غيرنا فعلم منه ظهور
 الشيء كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد برد وقبول وهذا الاختلاف
 وليس هذا اختلافا ولا يكن كل قد فعل ما عليه قال أفتدكر حديثا له تجوز في
 الاجتهاد قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله
 ابن اسامة بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن بشر بن سعيد عن
 أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد
 ثم أخطأ فله أجر * (قال الشافعي) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن
 الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا
 حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة * (قال الشافعي) * فقال هذه
 رواية منفردة بردها على وعليك غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع
 مطالبة قلت نعم نحن وأنت ممن يشبهها قال نعم قلت فالذين يردونها تكلموا
 بما وصفتنا من تنبيهها وغيره قلت وأين موضع المطالبة فيها فقال قد سمى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رويت من الاجتهاد خطأ وصوابا * (قال
 الشافعي) * فقلت له فذلك الحجة عليك فقال وكيف فقلت اذ ذكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ولا
 يكون الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان اذا قيل
 له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر كان مخطئا خطأ مرفوعا كما قلت
 كانت العقوبة في الخطأ فيما نزل الله وأعلم أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر
 له ولم يشبهه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه
 انما كافى في المحكم الاجتهاد على الظاهر دون المغيب والله أعلم قال ان هذا
 ليحتمل ان يكون كما قلت ولكن ما معنى صواب وخطأ قلت له مثل معنى

استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة ويحرقها من غابت عنه بعد أو قرب
منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ إذا
قصدت بالأخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب
فلم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب وقد جهد في طلبه فقال هذا هكذا فرأيت
الاجتهاد أيقال له صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على أنه انما كلف فيما غاب
عنه الاجتهاد فإذا فعل فقد أصاب بالاثمان بما كلف وهو صواب عنده على
الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله جل ثناؤه ونحن نعلم ان المختلفين في القبلة وان
أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينا لم يكونا مصيبين للعين أبدا ومصيبان
في الاجتهاد فهكذا موصفتنا في الشهود وغيرهم قال أفيجوز أن يقال صواب
على هذا المعنى خطأ على الآخر قلت نعم في كل ما كان مغيبا قال أفموجودي مثل
هذا قلت ما أحسب هذا بوضوح بأقوى من هذا قال فاذ كر غيره قلت أحل
الله جل ثناؤه لنا أن نذكر من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أيماننا
وحرم الامهات والبنات والاخوات قال نعم قلت فلو أن رجلا اشترى جارية
فاستبرأها أي حل له اصابتها قال نعم قلت فأصابها وولدت له دهرًا ثم علم انها أخته
كيف القول فيه قال كان ذلك له حلال حتى علم بها فلم يحل له ان يعود اليها قلت
فيمقال في امرأة واحدة حلال له وحرام عليه بخير احداث شيء أحده هو ولا
أحده هي قال اما في المغيب فلم تنزل أخته أولا وآخرها في الظاهر فكانت
له حلالا ما لم يعلم وعليه حرام حين علم وقال ان غيرنا ليقول لم يزل آثما باصابتها
ولكنه ما ثم مرفوع عنه **وقال الشافعي** **قلت** له والله أعلم وأيهما كان فقد
فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن والغوالم ثم من المجتهدين على الظاهر
وان أخطأ عنه دهم ولم يلغوه عن العام **قلت** له مثل هذا الرجل
ينكح ذات محرمة منه ولا **يلم** وخامسة وقد بلغت وفاة رابعة وكانت زوجة له
وأشبه لهذا قال نعم أشبه هذا كثير **(قال الشافعي)** **قلت** له لتبين عند
من ثبت الرواية منه **قلت** ان لا يكون الاجتهاد أبدا على طلب عين قائمة

معينة بدلالة وأنه قديم مع الاختلاف من له الاجتهاد قال وكيف الاجتهاد
قلت ان الله جل ثناؤه من على العباد بعقول فدلهما على الفرق بين المختلف
وهدهم السبيل الى الحق نصا ودلالة قال فمثل من ذلك شيئا قلت نصب لهم
البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذ ارأوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم
سماء وأرضا وشمسا وقرا ونجوما وبحارا وجمالا ويا حاق قال جل ثناؤه وهو
الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال جل ثناؤه
وعلامات وبالنجم هم يهتدون فأخبرهم انهم يهتدون بالنجوم والعلامات
فكانوا يعرفون بمنه جهة البيت بمعونته لهم وتوفيقه اياهم بأن قد رآه من رآه
منهم في مكان وأخبر من رآه منهم من لم يره وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل
يقصد قصده أو نجم يؤتم به وشمس و جنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها
وأيمن يكون من المصلى بالعشي ويجوز كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما
خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقصدوا قصد التوجه للعين التي فرض
عليهم استقبالها فاذا طلبوها مجتهدين بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة
الله والرغبة اليه في توفيقه فقد أدوا ما عليهم وأبأن لهم ان فرضه عليهم التوجه
شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة البيت بعينه بكل حال
■ (باب الاستحسان) ■

* (قال الشافعي) * ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الا حاطة في الصواب امكان
من عاين البيت أن يقولوا توجه حيث رأيت بدلالة قال هذا كما قلت والاجتهاد
لا يكون الا على مطلوب والمطلوب لا يكون أبدا الا على عين قائمة تطالب بدلالة
يقصد بها اليه أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين ان حراما على أحد أن يقول
بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عين بما نرى
معناها المجتهد ليصديه كما البيت بما خافه من غاب عنه ليصديه أو قصده بالقياس
وان ليس لاحد ان يقول الامن جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب
الحق قال فهل تميز أنت ان تقول رجل استحسان بغير قياس قلت لا يجوز هذا

عندي والله أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لان يقولوا في
الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز
لاهل العلم قول من غير أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم
من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جائز بما ذكر من كتاب
الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ولا في القياس فقال اما الكتاب والسنة
فميدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد فالاجتهاد
أبد الا يكون الاعلى طلب شيء وطلب الشيء لا يكون الا بدلائل فالدلائل هي
القياس قال فاين القياس مع الدلائل على ما وصفت قلت ألا ترى ان أهل العلم
اذا أصاب رجل لرجل عبد الم يقولوا الرجل أقم عبدك اولامة الا وهو خابر بالسوق
ليقيم بمعية من بما يختبركم من مثله في يومه ولا يكون في ذلك الابان يعتبر عليه
بغيره فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم الا وهو خابر بالقياس * (قال
الشافعي) * ولا يجوز أن يقال لفقهاء عدل غير عالم بقيم الرقيق أقم هذا العبد
ولا هذه الامة ولا اجارة هذا العامل لانه اذا أقامه على غير مثال يدل على قيمته
كان متعسفًا فاذا كان هذا هكذا فيما يقل قيمته من المال ويتبين الخطأ فيه على
المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه أولى ان لا يقال فيه بالتعسف ولا
الاستحسان أبد وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الا عالم بالاخبار عاقل
للتشبيه عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم
وجهة العلم الخبر اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب
العلم أباد متبعا خيرا وطالب الخبر بالقياس كما يكون متبعا البيت بالعيان
وطالب ما قصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بالخبر لازم ولا قياس
كان أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم ولكن القول لغير أهل العلم
جائز ولم يجعل الله لاحد بدع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول الا
من جهة علم مضى قبله وجهة العلم بعد الكتاب فالسنة فالاجماع والآثار
ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الامن جمع الادلة التي له القياس

بها وهي العلم بأحكام كتاب الله تعالى فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه
 وخاصه وأرشاده ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فادالم يجد سنة فبإجماع المسلمين فإن لم يكن إجماع فبالقياس
 ولا يكون لاحد أن يقيس حتى يكون عالمًا بما مضى قبله من السنن وأقوال
 السلف وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى
 يكون صحيح العقل حتى يفرق بين المشبهة ولا يجهل بالقول به دون الثبوت
 ولا يمتنع من الاستماع من خالفه لانه قد يشبهه بالاستماع أترك الغفلة ويزداد به
 تثبتا فيما اعتقده من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والاتصاف من
 نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ويترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى
 منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على ما يترك ان شاء الله * (قال
 الشافعي) * فأما من تم عقله ولم يكن عالمًا بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس
 وذلك انه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفقيه عاقل ان يقول في ثمن درهم
 ولا خبرة له بسوقه ومن كان عالمًا بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس
 له ان يقول أيضا بقياس لانه قد يذهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان
 حافظا مقصرا لعقل أو مقصرا عن لسان العرب لم يكن له أن يقيس من قبل
 نقص سير عقله عن الآلة التي يحوز بها القياس فلا يقول يسع هذا والله أعلم أن
 يقول أبدا الاتباعا لقياسا * (قال الشافعي) * فان قال قائل فاذ كرم
 الاخبار التي تقيس عليها وكيف تقيس * (قال الشافعي) * قيل له ان شاء الله
 كل حكم لله أو لرسوله وجدت عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله
 بأنه حكم به لمعنى من المعاني فنزلت نازلة ليس فيها نص حكم يحكم فيها حكم النازلة
 المحكوم فيها اذا كانت في معناها وللقياس وجوه يجمعها اسم القياس
 ويتفرق فيها ابتداء قياس كل واحد منهما أو مصدره أو هما أو بعضهما
 أوضح من بعض فاقول القياس أن يحرم الله تعالى في كتابه أو يحرم رسوله
 القليل من الشيء فيعلم ان قليلا اذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم

أو أكثر لفضله الأكثر على القلة وكذلك إذا جدد على يسير من الطاعة
 كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا باح كثير شيء كان الأقل
 منه أولى أن يكون مباحاً فإن قال فاذكر من كل واحد من هذا شيئاً تبين لنا
 ما في مثل معناه قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله جل ثناؤه حرم من
 المؤمن دمه وماله وأن يظن به الأخير فإذا حرم أن يظن به ظناً مخالفاً للخير
 يظهره كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظناً من التصريح له بقوله غير
 الحق أولى أن يحرم ثم كيفما زيد في ذلك كان أحرم وقال الله جل ثناؤه
 فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره فكان ما هو
 أكثر من مثقال ذرة من الخير أجد وما هو أكثر من مثقال ذرة من الشر
 أعظم في المأثم وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين
 وأموالهم ولم يحظر علينا منهن شيئاً أذكره فكان ما نلنا من أبدانهم دون الدماء
 ومن أموالهم دون كلها أولى أن يكون مباحاً * (قال الشافعي) * وقد يمتنع بعض
 أهل العلم من أن يسمى هذا قياساً ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وجحد
 لأنه داخل في جملة فهو بعينه لاقياساً على غيره ويقول مثل هذا القول
 في غير هذا عما كان في معنى التحلال فأحل والمحرام فرم * (قال الشافعي) *
 ويمتنع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل أن يشبهه ما أحتمل أن يكون فيه شبهة
 من معنيين مختلفين فصرفه إلى أن يقسمه على أحدهما دون الآخر ويقول
 غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب أو السنة وكان في معناه فهو قياس
 والله أعلم * (قال الشافعي) * فإن قال قائل فاذكر من وجوه القياس ما يدل على
 اختلافه في البیان والاسباب والحجة فيه سوى هذا الأول الذي يدرك العامة
 علمه قيل له إن شاء الله قال الله جل ثناؤه والوالدان يرضعن أولادهن حولين
 كاملين إلى بالمعروف وقال وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم
 إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هنداً بنته عتبة
 أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده بالمعروف وبغير

أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن على الوالد رضاع
ولده ونفقة صغارها **وقال الشافعي** **﴿**فكان الولد من الوالد يجبر على إصلاحه
في الحال التي لا يغني الولد فيها عن نفسه فقلنا إذا بلغ الأب أن لا يغني نفسه
بكسب ولا مال فعلي ولده صلاحه في نفقته وكسونه **﴿**أي على الولد وذلك أن
الولد من الوالد فلا يضيع شيئا هو منه كالم يكن للوالد أن يضيع شيئا من ولده
إذا كان الولد منه وكذلك والدون وإن بعدوا والولد وإن سفلوا في هذا المعنى
والله أعلم فقلت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني
المحترف وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد دلس للبتاع فيه بعيب
فظهر عليه بعدما استغله أن للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانه العبد
فاستدللنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصة من
الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال
المشتري أنه انما جعلها له لأنها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر
النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولدا الجارية وكل ما حدث في ملك
المشتري وضمانه وكذلك وطء الأمة الشيب وخدمتها **﴿**قال الشافعي **﴿**فتفرق
عليها بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع
غير الوطء من المملوك والمملوك لما ملكها الذي اشترى له ردها بالعيب
وقال لا يكون له أن يرد الأمة بعد أن يطأها وإن كانت ثيبا ولا يكون له ثمر
النخل ولا لبن الغنم ولا صوفها ولا ولد الجارية لأن كل هذه من الماشية
والجارية والنخل والخراج ليس بشيء من العبد **﴿**قال الشافعي **﴿**فقلت لبعض
من يقول هذا القول أرايت قولك الخراج ليس من العبد والثمر من الشجرة
والولد من الجارية أليس يحتجهم أن كل واحد منهم ما كان حادثة في ملك
المشتري لم يقع عليه صفقة البيع قال بلى ولكن يتفرقان في أن ما وصل إلى
السيدهما مفرق وثمر النخلة منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام
ليس منه انما هو شيء يحترف فيه فاكسبه **﴿**قال الشافعي **﴿**فقلت له أرايت

ان عارضك معارض بمثل حجتك فقال قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج
 بالضمان والخراج لا يكون الا بما وصفت من التحرف وذلك يشغله عن خدمة
 مولاه فتأخذله بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه فان وهبت
 له هبة فالهبة لا تشغله عن شيء لم يكن لما لكه الاخر وردت الى الاول قال لا
 بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه * قلت هذا ليس بخراج
 هذا من وجه غير الخراج قال وان كان فليس من العبد * قلت له ولكنه يفارق
 معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج قال وان كان من غير وجه الخراج فهو
 حادث في ملك المشتري ■ قلت وكذلك الثمرة والنساج فهو حادث في ملك
 المشتري والثمره اذا باينت النخلة فليست من النخلة قد تباع الثمرة ولا تتبعها
 النخلة والنخلة فلا تتبعها الثمرة وكذلك نبت المسامية والخراج أولى أن يرد
 مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لو جاز أن يرد واحد منهما
 (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الشيب وثمر النخل
 وخالفنا في ولد الجارية * (قال الشافعي) * وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك
 المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون لما لك العبد المشتري في شيء الا الخراج
 والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء ان أفاده
 من كثر ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا ثمر النخل ولا لبن الشاة ولا غير ذلك
 لان هذا ليس بخراج * (قال الشافعي) * ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعر بالشعر
 الامثلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الاصناف
 الماء كولة التي شبع الناس عليها حتى باعوها كالا بجمعين أحدهما أن يباع
 منها شيء بمثله أحدهما نقد والاخر دين والثاني أن يزداد في واحد منهما شيء
 على مثله يدا بيد كان في معناها محرما قيا ساعلمها وكذلك كل ما أكل
 مما يبيع موزونا لا في وجودتها بحجته المعاني في أنها ماء كولة ومشروبة
 والمشروب في معنى الماء كوله لانه كله للناس اما قوت أو غذاء واما هم أو وجدت

الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الا حاطة من الكيل أوفى
 مثل معنى الكيل وذلك مثل العسل والسمن والزيت والسكر وغيره مما يؤكل
 ويشرب ويبيع موزونا * قال الشافعي * فان قال قائل أفحتم مل ما يبيع
 موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى
 أن يقاس من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا عما وصفت من
 قياس الوزن بالوزن أن صحيح القياس اذا قسمت الشيء بالشيء أن يحكم له
 بحكمه فلو قسمت العسل والسمن بالدنانير والدراهم فكنت انما حرمت
 الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والدراهم
 لكان يجوز أن يشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمننا الى أجل فان قال
 نجيزه بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله فاجازة المسلمين له دللتني على انه
 غير قياس عليه ولو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يبتاع أبدا
 الا يدا يدا كما لا تحل له الدنانير بالدراهم الا يدا يدا (فان قال قائل) أفنجدك حين
 قسمته على الكيل حكمت له حكمه (قلت) نعم لا فرق بينه في شيء بحال (فان
 قال) فلا يجوز أن يشتري بمد حنطة نقدا ثلاثة أرطال زيت الى أجل (قلت)
 لا يجوز أن يشتري ولا شيء من الماء كوز والمثروب بشيء من غير صنعة الى أجل
 حكم الماء كوز المسكيل حكم الماء كوز الموزون (فان قال) فما تقول في الدنانير
 والدراهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء من الماء كوز عليها لانه ليس
 في معناها والماء كوز المسكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المسكيل
 والموزون عليه لانه في معناه * (قال الشافعي) * (فان قال) فافرق بين الدنانير
 والدراهم (قلت) لا أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير
 والدراهم الطعام المسكيل والموزون الى أجل وذلك لا يحل في الدنانير بالدراهم
 وانى لم أعلم منهم مخالفا في أنى لو علمت مع مدنا فأديت المحق فيما خرج منه ثم
 أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرًا كان على في كل سنة أداء زكاتها ولو حصدت
 طعام أرضي فاخرجت عشرة ثم أقام عندي دهره لم يكن على فيه زكاة أوفى انى

لو استهلك لرجل شيئا قوم على دنائير أو دراهم لأنها الاثمان في كل مال لمسلم الا
الديات (فان قال) هذا هكذا (قلت) فلا شياء تتفرق باقل مما وصفت لك * (قال
الشافعي) * ووجدنا عاما في أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في
جناية الحر المسلم على الحر خطأ عيانية من الابل على عاقلة الجاني وعاما ففهم انها
في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وباسنان معلومة * (قال الشافعي) * فدل
على معان من القياس سأذكر منها ان شاء الله بعض ما يحضرني منها انا ووجدنا
عاما في أهل العلم ان ما جنى الحر المسلم من جناية عمدا أو فساد مال لا حد على
نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلته وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى عاقلته
* (قال الشافعي) * ثم وجدناهم مجمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية
من جناية في الجراح فصاعدا ثم اختلفوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا
لا يعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي
نصف العشر فصاعدا ولا تعقل ما دونها * (قال الشافعي) * فقلت لبعض من
قال يعقل نصف العشر ولا يعقل ما دونه هل يستقيم القياس على السنة الا باحد
الوجهين قال وما هما قلت أن نقول لما وجدت النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بالدية على العاقلة قلت به اتباعا لما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا تقيس
على الدية غيرها لان الاصل أن الجاني أولى أن يغرم جانيته من غيره كما يغرمها في
غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله على القاتل خطأ دية ورقبة فزعمت أن
الرقبة في ماله لانها من جانيته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعا وكذلك
اتباع في الدية وأصرف بما دونها الى أن يكون في ماله لانه أولى أن يغرم ما جنى
من غيره وكما أقول في المصحح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلا أقيس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فقال وما هو قلت اذا
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على
غير النفس ومما جنى على نفس عمدا ففجعل عاقلته يضمنونها وهي الاكثر جعلت
عاقلته يضمنون الاقل من جناية الخطأ لان الاقل أولى ما يضمنون عنه من

الاكثر اوفى مثل معناه قال هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح
 على الخفين فقلت له هذا كما قلت ان شاء الله وأهل العلم مجمعون على أن تغرم
 العاقلة الثلث وأكثر واجاعهم دليل على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من
 الدية بالدية قال أجل * (قال الشافعي) * فقلت له قد قال صاحبنا أحسن
 ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكى أنه الامر عندهم أفرأيت
 ان احتج له محتج بمجتهدين قال وما هما قلت أنا وأنت مجتمعان على أن تغرم
 العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة باجاعي
 واجماعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له قال أقول ان
 اجماعي من غير الوجه الذي ذهب اليه اجماعي انما هو قياس على أن العاقلة
 اذا غرمت الاكثر ضمنمت ما هو أقل منه فمن ذلك الثلث أرايت ان قال لك
 غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا تغرم مادونه قلت فان قال لك فالثلث يقدح
 من غرمه فانما قلت يغرم معه أو عنه لانه قادح ولا يغرم مادونه لانه غير قادح
 قال أفرأيت من لا مال له الادرهم حين اما يقدحه أن يغرم الثلث فيغرم من
 الدرهمين فيبقى لا مال له أورايت من له دنيا عظيمة هل يقدحه الثلث * (قال
 الشافعي) * فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا تقول الامر عندنا والا امر مجتمع
 عليه بالمدينة قال والامر بالمجتمع عليه بالمدينة أقوى من الاخبار بالمنفردة
 قال فكيف تكلف ان حكي لنا الاضعف من الاخبار بالمنفردة وامتنع من أن
 يحكي لنا الاقوى الا لازم من الامر بالمجتمع عليه قلنا وان قال لك قائل لقلة الخبر
 وكثرة الاجماع عن أن يحكى وانت قد تصنع مثل هذا فنقول هذا امر مجتمع
 عليه قال لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا ما لا تلقى عالما
 أبدا الا قاله لك وحكاه عن قبيله كالظهار أربع وكثير من النحر وما اشبه هذا
 وقد أجده يقول المجتمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيرا يقولون
 بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجتمع عليه قال
 الشافعي * فقلت له فقد يلزمك في قولك لا يعقل مادون الموضحة مثل ما لزمه في

الثالث فقال ان لي فيه علة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون
 الموضحة بشئ فقلت له أفرأيت ان عارضك معارض فقال فلا أقضي ما دون
 الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس
 ذلك له وهو اذا لم يقض فيما دونها بشئ فلم يجرم ما دونها من الجراح قال قلت
 فكذلك يقول لك وهو اذا لم يقبل لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة فلم
 يحرم ان يعقل العاقلة ما دونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على
 العاقلة ما منع ذلك العاقلة أن يغرم ما دونها اذا غرمت الا كثر غرمت الاقل
 كما قلنا نحن وانت واحتججت على صاحبنا ولو جاز لك هذا جاز عليك ولو قضى
 النبي صلى الله عليه وسلم لم ينصف العشر على العاقلة أن يقول قائل يغرم نصف
 العشر والدية ولا يغرم ما بينهما ما ويكون ذلك في مال الجاني وليكن هذا غير
 جائز لاحد والقول فيه ان جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وان كان درهما
 * (قال الشافعي) * وقلت له قد قال بعض أصحابنا اذا جنى الحر على العبد
 جناية فأتى على نفسه أو عبادها خطأ فهو في ماله دون عاقلته ولا تعقل العاقلة
 عبادها فقلنا هي جناية حر وادقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة
 الحر تحمل جناية في حر اذا كانت غرما لا حقا بجنايةته خطأ فكذلك جنايةته
 في العبد اذا كانت غرما من خطأ والله أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال
 لا يعقل العاقلة عبادا يحتمل قوله لا تعقل جناية عباد لانها في عنقه دون مال
 سيده غيره فقلت بقولنا ورأيت ما احتججنا به من هذه الحجة الصحيحة داخلة
 في معنى السنة قال أجل * (قال الشافعي) * وقلت له وقال صاحبك وغيره من
 أصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية ففي عينه نصف ثمنه وفي موضحة
 نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه قال فانا
 أبدا فأسألك عن حجتك في قولك جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية
 أخبر أقاته أم قياسا قلت أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فعن
 سعيد بن المسيب قال فاذا ذكره فقلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن

ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسمعت منه هكذا
كثيرا ورجعنا فقال كجراح المحرف في دينه * (قال الشافعي) * أخبرنا الثقة يعني يحيى
ابن حسان عن الليث بن سعيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال
جراح العبد في ثمنه كجراح المحرف في دينه قال ابن شهاب وإن ناسا يقولون يقوم
ساعة * (قال الشافعي) * فقال وإنما سألتك خبرا تقوم به جنتك فقلت فقد
أخبرت أنك أنى لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلی من سعيد بن المسيب قال فليس
في قوله حجة قلت وما ادعيت ذلك فترده على قال فاذا كرا الحجة فيه قلت قلته
قياسا على الجنابة على المحر قال قد يفارق المحرف في أن دية المحرم وقتة ودينه
ثمنه فيكون بالسلع من الابل والدواب وغير ذلك أشبه لان في كل واحد منهما
ثمنه فقلت فهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن العبد عليه قال ومن أين
قلت يقول لك لم قلت نعم قل العاقلة ثمن العبد اذا جنى عليه المحر قيمته وهو
عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بغير جنابة ضمه في ماله قال هو نفس محرمة
قلت والبغير نفس محرمة على قاتله قال ليست كحرمة المؤمن قلت ويقول
لك ولا العبد كحرمة المحرف في كل أمره * (قال الشافعي) * فقلت له هو عندك
بجامع المحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال ونعم قلت وحكم الله في المؤمن
بقتل خطأ بدية وتحرير رقبة قال ونعم قلت وزعمت أن العبد تحرير
رقبة كهي في المحروءة وان الثمن كالدية قال ونعم قلت وزعمت أنك
تقتل المحر بالعبد قال ونعم قلت وزعمنا أنا نقتل العبد بالعبد قال وأنا
أقوله قلت فقد جامع المحرف في هذه المعاني عندنا وعندك في أن بينه وبين
المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دينه ثمنه فكيف
اخترت في جراحته أن تجعلها كجراحه بغير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل
جراحته في ثمنه كجراح المحرف في دينه وهو بجامع المحرف في خمسة معان
ويفارق في معنى واحد ليس أن تقيسه على ما يجامعه في خمسة معان أولى
بك من أن تقيسه على ما يجامعه في معنى واحد مع أنه يجامع المحرف أكثر من

هذا أن ما حرم على المحرم يحرم عليه وإن عليه الحدود والصلاة والصوم
 وغيرهما من الفرائض وإن لم يس من البهاثم بسبيل قال وقد رأيت ديتة
 عنده قلت وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل فما منع ذلك جراحها
 أن يكون في ديتها كما كانت جراح الرجل في ديته وقلت له إذا كانت الدية في
 ثلاث سنين ابلا اثلاثا فليس قد زعمت أن الابل تكون بصفة دينها فكيف
 أنكرت أن تشتري الابل بصفة إلى أجل فلم تقسه على الدية ولا على الكتابة
 ولا على المهر وأنت تحيز في هذا كله أن تكون الابل بصفة دينها فخالف فيه
 القياس وخالف الحديث نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف بعيرا
 ثم أمر بقضائه بعد قال كرهه ابن مسعود **■** أنا وفي أحمد مع النبي صلى الله
 عليه وسلم حجة قال لا إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت هو ثابت
 باستسلافه بعيرا وقضائه خبرا منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في
 معنى السنة قال فالخبر الذي يقاس عليه قلت أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
 عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل
 بعيرا فجاءته ابل قال فأمرني أن أقضيه إياه فقلت لأجد في الابل الاجل خيارا
 فقال اعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء قال فالخبر الذي لا يقاس عليه
 (قلت) له ما كان لله فيه حكم منهصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 سنة بتخفيف في بعض الفروض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم دون ما سواه ولم ينقص ما سواه عليه وهكذا ما كان
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة يفارق حكم العام
 قال ومثل ما ذاقنا فرض الله تعالى الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه
 فقال إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم
 وأرجلكم إلى الكعبين الآية فصدقوا الرجلين بالفرض كما قصد ما سواه
 من أعضاء الوضوء فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخف بن

لم يكن لنا والله أعلم أن نمنح على عمامة ولا برقع ولا على قفازين قياساً عليهم
 واثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها وارخصنا بمنح النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنح على الخفين دون ما سواهما (فقال) أفتعد هذا خلافاً للقرآن (قلت)
 لا تخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فسامعني
 هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض أساس القدمين الماس من
 لا خفين عليه لیسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما
 جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استبدالاً
 بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد * (قال
 الشافعي) قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية فدللت
 السنة على أن الله لم يرد بالقطع كل السارقين فكذلك دلت سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالمنح أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفين عليه
 لیسهما كامل الطهارة (قال) فسامثل هذا في السنة (قلت) نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل ومثل عن الرطب بالتمر فقال
 أينقص الرطب إذا بيع فقيل نعم فنهي عنه ونهي عن المزينة وهي كل ما عرف
 كله مما فيه الربا من الجنس الواحد بجزاف لا يعرف كيله منه وهذا كله مجتمع
 المعاني ورخص أن تباع العرايا بخمر صها ثم رايأ كلها أهلها رطباً فرخصنا في
 العرايا بارخاصه وهي بيع الرطب بالتمر وداخلة في المزينة بارخاصه فاثبتنا
 التحريم محرماً ما في كل شيء من صنف واحد ما كوله بعضه جزافاً وبعضه
 بكيل للمزينة واحللنا العرايا خاصة باحلاله من الجملة التي حرم ولم يبطل أحد
 الخبرين بالآخر ولم نجعله قياساً عليه قال فساووجه هذا قلت يحتمل وجهين
 أولاهما به عندي والله أعلم أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى العرايا
 ويحتمل أن يكون رخص فيها بعد دخولها في جملة النهي وأيهما كان فلهنا
 طاعته باحلال ما أحل وتحريم ما حرم * (قال الشافعي) وقضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالدية في الحر المسلم بقتل خطأ مائة من الإبل وقضى بها على العاقلة

* (قال الشافعي) * وكان العميد يخالف الخطأ في القود والمأثم ويوافق في أنه قد
 يكون فيه دية فلما كان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل امرئ فيما
 لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر المسلم يقتل خطأ قضينا على العاقلة
 في الحر يقتل خطأ بقاضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل
 عمدا اذا كانت فيه دية في مال المجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطأ ولم
 نقس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل الخطأ * (قال الشافعي) *
 فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنائمه وما لزمه غير الخطأ قلت قال
 الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
 وقال فان أحرصتم في واستيسر من الهدى وقال والذين يظاهرون منكم من
 نسائهم الاية وقال ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم وقال
 فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم الاية وقضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الاموال حفظها بالانهار وما أفسدت
 المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فدل الكتاب والسنة وما لم يخالف المسلمون
 فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه لله تعالى أو أوجبه الله عليه
 للآدميين بوجوه لزمته وان لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل
 ويغرم غير المجاني الا في الموضع الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فيه
 خاصة من قتل الخطأ وجنائمه على الآدميين خطأ والقياس فيما جنى على
 بهيمة أو متاع أو غيره على ما وصفت ان ذلك في ماله لان الاكثر المعروف ان
 ما جنى في ماله فلا يقاس على الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر
 بقتل الحر خطأ فتعقله العاقلة وما كان من جنائمه خطأ على نفسه أو جرح خبرا
 وقياسا * (قال الشافعي) * وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة
 عبدا وأمة وقوم أهل العلم الغرة خمس من الابل فلما لم يصح ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سأل عن الجنين أذكر أم أنثى اذا قضى فيه فسوى بين الذكر والانثى
 اذا سقط ميتا ولو سقط حيا فأت جملوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين

وقال الشافعي **﴿** فلم يجز أن يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنائيات على من
 عرفت جنائيته موقتات معروفة مغروقة فيها بين الذكر والانثى وأن لا يختلف
 الناس في أن لو سقط الجنين حيا ثم مات كانت فيه دية كاملة إن كان ذكر ا فماتة
 من الابل وإن كان أنثى فخمسون من الابل وإن المسلمين فيما علمت لا يختلفون
 أن رجسا لا لو قطع الموفق لم يكن في واحد منهم دية ولا أرس في الميت والجنين
 لا يعدوان أن يكون حيا أو ميتا **﴿** قال الشافعي **﴿** فلما حكم فيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بحكم فارق حكم النفوس الاحياء والاموات وكان مغيب الامر كان
 الحكم فيما حكم به على الناس اتباعا لمرسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحد والله أعلم قال ماهو (قلت) يقال
 اذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث فالحكم فيه انها جنانية على أمه
 وقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قومه المسلمون كما وقت في الموضحة
 قال فهذا وجهه (قلت) لا يبين الحديث أنه حكم به له فلا تصح الاخبار أن يقال
 انه حكم به له ومن قال انه حكم به له لهذا المعنى قال هو للمرأة دون الرجل وهو
 للام دون أبيه لانه عليها جنى ولا حكم للجنين يكون به موروثا ولا يرث من لا
 يرث قال فهذا قول صحيح (قلت) الله أعلم قال فان لم يكن هذا وجهه فما يقال
 لهذا الحكم قلنا يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها قال وما يقال لغيره
 مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به قيل حكم سنة تعبدوا بها لا مرعفوا
 المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقاسوا عليه ما كان في مثل معناه قال فاذا كرر
 منه وجهها غير هذا ان حضرتك تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس عليه فقلت له
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة من الابل والغنم اذا حلبها مشترها
 ان أحب أمسكها وان أحب ردها وصاعا من تمر وقضى أن الخراج بالضممان
 فكان معقولا في الخراج بالضمان انى اذا ابتعت عبدا فأخذت له خراجا
 ثم ظهرت منه على عيب يـكون لى رده به فما أخذت من الخراج والعبد في
 ملكي ففيه خصمتان احدهما انه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصنة في

الثمن والاخرى انها في ملكي في الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمان بائعه
 الى ضمانى فكان العبد لومات مات من مالى وفى ملكي فلو شئت حبسته بعينه
 فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمان فقلنا كل ما خرج
 من غر حائط اشترى به أو ولد ماشية أو جارية اشترى بها فهو مثل الخراج لانه
 حدث فى ملك مشترى به لاقى ملك بائعه وقلنا فى المصراة اتباعا لامر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفة وقعت على شاة بعينها فيها
 لبن محبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط ان لبن الابل والغنم تختلف
 والابان كل واحد منهما يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بشئ موقت وهو صاع من تمر (قلنا) به اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فلو اشترى رجل شاة صرارة فخلها ثم رضها بعد العلم بعيب التصرية
 فامسكها شهر ايجتمعت لها ثم ظهر منها على عيب داسه له البائع غير التصرية كان
 له ردها وكان له اللبن بغير شئ بمنزلة الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع
 وانما هو حادث فى ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن
 التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون قد قلنا
 فى لبن التصرية خيرا وفى اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمان
 ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفقة البيع واللبن
 بعده حادث فى ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال الشافعى) * فان
 قال قائل ويكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل نعم اذا جع أمرين مختلفين
 أو أمور مختلفة (فان قال) فقل لى من ذلك شئاً غير هذا (قلت) المرأة ببلعها وفاة
 زوجها فتعتد ثم تزوج فيدخل بها الزوج لها الصداق وعليها العدة والولد
 لاحق ولاحد على واحد منها وما يفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة
 فسخا بلا طلاق فحكم له اذا كان ظاهره حلالا لحكم الحلال فى ثبوت الصداق
 والعدة ومحقوق الولد ودره المحم وحكم عليه اذا كان حراما فى الباطن حكم الحرام
 فى أن لا يقر عليه ولا تحل له اصابتها بذلك النكاح اذا علم بأنه لا يتوارثان

ولا يكون الفسخ طلاقا لانها ليست بزوجة وله- هذا أشبه به مثل المرأة تنكح في
عديتها قال فاني أجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل
يسعهم ذلك * (قال الشافعي) * فقلت له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم
ولا نقول ذلك في الآخر قال فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله به
الحجة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوصا بيننا لم يحل
الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياسا من مذهب
المتأول أو القائلين إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل
انه يضيق عليه ضيق الخلاف في المنصوص قال فهل في هذا من حجة تبين
فرقك بين الاختلافين (قلت) * قال الله جل ثناؤه في ذم التفرق وما تفرق
الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم-م البيعة وقالوا لا تكونوا كالذين
تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم-م البيعات فذم الاختلاف فيما جاءتهم-م به
البيعات فاما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد دمه الله لك بالقبلة والاشهاد وغيرهما
(قال الشافعي) * فقال فمثل لي بعض ما افترق فيه من روى قوله من السلف
مما لا الله فيه نص حكم يحتمل التأويل وهو يوجد على الصواب فيه دلالة فقلت
قياسا اختلافوا فيه الا ما وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله
عليه وسلم أو قياسا عليهم-م أو على واحد منهما قال فاذكر منه شيئا * (قال
الشافعي) * فقلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
فقال غائصة الاقراء الاطهار وقال بمثل معنى قوله ازيد بن ثابت وابن عمر
وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الاقراء المحيض فلا
تحل المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة * (قال الشافعي) * فقال فالى أى
شيئ تراه ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء انها أوقات والاقوات في هذا
علامات تعبر على المطلقة تحبس بها عن النكاح حتى يستكملها فذهب من قال
الاقراء المحيض فيما نرى والله أعلم الى أن قال المواقيت أقل الاسماء لانها
أوقات والاقوات أقل مما بينها كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والمحيض أقل من

الطهر فهو في اللغة أولى للعدة أن يكون وقتاً كما يكون الهلال وقتاً فاصلا بين
الشهرين ولعله ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن
يستبرأ قبل أن يوطأ بحمضة فذهب إلى أن العدة تستبرأ أو أن الاستبراء
حيض وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرة وأن الحرة تستبرأ بثلاث حيض كواحد
يخرج منها إلى الطهر كما تستبرأ الأمة بحمضة كاملة يخرج منها إلى الطهر **وقال**
الشافعي فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والآية محتملة للمعنيين عندك
وقال الشافعي فقلت له أن الوقت برؤية الأهلالة انما هو علامة جعلها الله
للشهور والهلال غير الليل والنهار وانما هو جماع لثلاثين أو تسع وعشرين كما
يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جماعاً يستأنف بعده العدد ليس
له معنى غير هذا وأن القرءوان كان وقتاً فهو من عدد الليل والنهار والحيض
والطهر في الليل والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك
شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخلية فيما جاءت به وخارجية منه غير
بأن منهما فهو وقت لمعنى قال وما المعنى (قلت) الحيض هو أن يرنخ الرحم
الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء
الحبس لا الارسال فالطهر إذا كان يكون وقتاً أولى من اللسان بمعنى القرء
لأنه حبس الدم **وقال الشافعي** وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر حين
طلق عبد الله بن رما راته حائضاً أن يأمره برجعته وأوجبها حتى تطهر ثم
يطاقتها طاهر من غير جماع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك العدة
التي أمر الله أن يطاق لها النساء **(قال الشافعي)** * يعنى والله أعلم قول الله
تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فأخبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الله أن العدة الطهر دون الحيض **وقال الله جل ثناؤه** ثلاثة
قرء فلما كان على المطلقة أن تأتي بثلاثة قرء وكان الثالث لو أبأ
عن وقته زماناً لم تحل حتى تكون أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها
فتعتد بالشهور لم يكن للغسل معنى لأن الغسل رابع غير الثلاثة ويلزم

من قال ان الغسل عليها ان يقول لو أقامت سنة لو أكثر لا تغتسل لم تحل فـ كان
 قول من قال الاقراء الاطهار رأسه بمعنى الكتاب واللسان واضح على هذه المعاني
 والله أعلم * (قال الشافعي) * فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبرأ السبي
 بحیضة فبالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحيضة ثم حاضت الامة حيضة
 كاملة صححة برئت من الحمل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون صححا انما
 يصح حيضة بأن تكمل الحيضة فبأي شيء من الطهر كان قبل حيضة كاملة
 صححة فهو يراه من الحمل في الظاهر * (قال الشافعي) * والمعتدة تعتد
 بعينين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحيضتين وطهر بين
 وطهر ثالث فلواريد بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه
 أرید بهامع الاستبراء التبعيد * (قال الشافعي) * قال أفـتـوجدني في غير هذا مما
 اختلفوا فيه مثل هذا قلت نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا بعض هذا فيما
 اختلفت الرواية فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في
 معناه ان شاء الله تعالى * (قال الشافعي) * وقال الله جل ثناؤه والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يثن من الحيض من نساءكم
 ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن
 يضعن حملهن وقال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا * (قال الشافعي) * فقال بعض أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن حملهن وذكر
 في المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد
 أربعة أشهر وعشرا وأن تضع حملها حتى تأتي بالعدين معاذا لم يكن وضع الحمل
 انقضاء العدة نصا الا في الطلاق * (قال الشافعي) * كأنه يذهب الى ان وضع
 الحمل براءة وأن الاربعة الأشهر وعشرا تعتد وأن المتوفى عنها يكون غير
 مدخول بها فتأتي بأربعة أشهر وعشرا وأنه وجب عليها شيء من وجهين فلا
 يسقط أحدهما كما وجب عليها حقان لرجلين لم يسقط أحدهما حق الآخر

وكما اذا نكحت في عدتها واصيبت اعتدت من الاول ثم اعتدت من الاخر
 * (قال الشافعي) * وقال غيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا
 وضعت ذابطنها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير * (قال الشافعي) *
 فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون
 الحمل انقضاء العدة فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن وضع
 الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه في الطلاق * (قال الشافعي) *
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 عن أبيه أن سميرة الأسلمية بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بليل فمر بها
 أبو السنابل بن بركك فقال قد تصنعت للأزواج انها أربعة أشهر وعشرا
 فذكرت ذلك لسميرة الأسلمية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب
 أبو السنابل أوليس كما قال أبو السنابل قد حلت فتزوجي * (قال الشافعي) *
 فقال أما ما دلت عليه السنة فلاجة في أحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من
 خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستنباطا أو دل عليه
 القياس * (قال الشافعي) * فقلت له قال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من
 نسائهم الآية فقال الآية لا أكثر من روى عنه من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم عندنا اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فاما أن يفي واما
 أن يطلق وروى عن غيره من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم عزيه
 الطلاق انقضاء الاربعة أشهر * (قال الشافعي) * ولم يحفظ عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في هذا بابي هو أو أي شيء قال فإلى أي القولين ذهبت قلت
 ذهبت الى أن المولى لا يلزمه طلاق وان أمرته اذا طلعت حقه ما منه لم أعرض
 له حتى تمضي أربعة أشهر فاذا مضت أربعة أشهر قلت له في أو طلق والغية
 الجماع قال فكيف اخترته على القول الذي يخالفه قلت رأيته أشبه بمعنى كتاب
 الله بالمعقول قال وما دل عليه من كتاب الله قلت لما قال الله عز وجل للذين يؤلون
 الآية كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم

يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر قال فقد يحتمل أن يكون الله جعل
 له أربعة أشهر يفي فيها كما تقول قد أجمعتك في بناء هذه الدار أربعة أشهر
 تفرغ فيها منها فقلت له هذا لا يتوهمه من خوطب به حتى يشترط في سياق
 الكلام ولو قال قد أجمعتك فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر
 لا يجده عليه سبيل حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه ان لم يفرغ من الدار
 وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شئ فاذ لم يبق منها شئ
 لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على ان تقارب الأربعة وقد بقي
 منها ما يحيط العلم انه لا ينبغي فيه ما بقي من الأربعة الأشهر وليس في الفيتنة
 دلالة على ان لا يفي في الأربعة أشهر الا بعضها لان الجماع يكون في طرفه
 عين فلو كان على ما وصفت بزيال حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم يزايد حاله
 الاولى فاذا زالها صار الى ان الله حقا عليه فأما أن يفي وأما أن يطلق فلو لم
 يكن في آخر الآية ما يدل على ان معناها غير ما ذهب اليه كان قولنا أولاها
 بها ما وصفتنا لانه ظاهرها والقرآن على ظاهره حتى يأتي دلالة منه أو من سنة
 أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر قال فاسياق الآية مما يدل على ما وصفت
 قلت لما ذكر الله ان الاولى أربعة أشهر ثم قال فان فإؤا فان الله غفور رحيم
 وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فذكر المحكمين معاً بالفضل بينهما
 انهما المتماثلان بعد الأربعة الأشهر لانه انما جعل عليه الفيتنة أو الطلاق
 وجعل له الخيار فهم ما في وقت واحد فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر
 في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو نبيعه عليك بالفضل وفي كل ما خير
 فيه افعل كذا وكذا بالفضل * (قال الشافعي) * ولا يجوز أن يكونا ذكرهما
 فصل فيقال الفيتنة فيما بين أن يولى الى أربعة أشهر وعزمه الطلاق انقضاء
 الأربعة الأشهر فيكونان حكمين ذكرهما معاً يفتح في أحدهما ويضيق
 في الآخر قال فانت تقول ان فاه قبل الأربعة الأشهر فهي فينته قلت نعم كما أقول
 ان قضيت حقا عليك الى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع

بتقديمه قبل أن يجعل عليك الاجل وقلت له أرايت من الاثم كان مزمعاً على
 الفتيمة في كل يوم الا انه لم يجامع حتى تنقضي أربعة أشهر قال فلا يكون الازماع
 على الفتيمة شيئاً حتى يفي والفتيمة الجماع اذا كان قادراً عليه قالت ولو جامع
 لا ينوي فتيمة خرج من طلاق الایلاء لان المعنى في الجماع قال نعم قلت وكذلك
 لو كان عازماً على ان لا يفي يخلف في كل يوم ان لا يفي ثم جامع قبل مضى الأربعة
 الأشهر بطرفة عين خرج من طلاق الایلاء وان كان جماعه لغير الفتيمة خرج
 به من طلاق الایلاء قال نعم قلت ولا يضع عزمه على ان لا يفي ولا يمنع جماعه
 بلدة لغير الفتيمة اذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الایلاء عندنا وعندك
 قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أي معنى كان الجماع قلت فكيف
 يكون عازماً على ان يفي في كل يوم فاذا مضت أربعة أشهر لزمه الطلاق وهو لم
 يعزم عليه ولم يتكلم به أتري هذا قولاً يصح في المعقول لا احد قال فإني سمعته
 من قبل المعقول قالت أرايت اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبداً هو
 كقوله أنت طالق الى أربعة أشهر قال قلت نعم قالت فان جامع قبل
 الأربعة أشهر قال فلا ليس مثل قوله أنت طالق الى أربعة أشهر قلت فتكلم
 المولى بالایلاء ليس هو طالق انما هي عين ثم جاءت عليها مدة جعلتها طلاقاً
 يجوز لاحد يدعقل من حيث يقول ان يقول مثل هذا لا يخبر لازم قال فهو
 يدخل عليك مثل هذا قلت وأين قال أنت تقول اذا مضت أربعة أشهر وقف
 فان فاء والا جبر على ان يطلق قلت ليس من قبل ان الایلاء طلاق وليكنها
 عين جعل الله لها وقتاً منع بها الزوج من الضرر وحكم عليه اذا كانت ان يجعل
 عليه اما ان يفي واما أن يطلق وهذا حكم حادث بمضى الأربعة الأشهر غير
 الایلاء وليكنه موقوف بخبر صاحبها على أن يأتي بأيام ما شاء فتيمة أو طلاقاً
 فان امتنع منه ما أخذ منه الذي يقدر على اخذه منه وذلك ان يطلق عليه
 لانه لا يحل له ان يجامع عنه

* (قال الشافعي) * واختلغوا في الموارِيث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب
 مذهبه يعطي كل وارث ما سمي له فان فضل فضل ولا عصبية للبيت ولا ولاء
 كان ما بقي لجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم انه كان يرد فضل الموارِيث
 على ذوى الارحام فقالون رجل انترك أختي ورثته النصف ورد عليها
 النصف * (قال الشافعي) * فقال بعض الناس لم لم ترد فضل الموارِيث قلت
 استدلوا بكتاب الله قال وأين يدل كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل
 ثناؤه ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن
 لها ولد وقال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكر
 الأخت منفردة فانتفى بها جل ثناؤه الى النصف والاخ منفردا فانتفى به الى
 الكل وذكر الاخوة والاخوات فجعل للأخت منفردة نصف ما للأخ وكان
 حكمه جل ثناؤه في الأخت منفردة ومع الاخ سواء بانها لا تساوى الاخ وانما
 تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها
 النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما
 جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع فقال فاني لست أعطيتها النصف
 الباقي ميراثا انما أعطيتها اياه رد اقلت وما معنى رد الشيء استحسنته وكان
 الملك أن تضعه حيث شئت فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه
 أي يكون ذلك لك قال ليس ذلك للحاكم ولكن جعلته رداعليها بالرحم فقلت
 ميراثا قال فان قلت ميراثا قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثها الله قلت فأقول
 ذلك لقول الله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله * (قال
 الشافعي) * فقلت وأولو الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالاسلام والهجرة
 فكان المهاجر يرث المهاجرة ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب
 اليه من ورثته فنزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على
 ما فرض لهم قال فاذكر الدليل على ذلك فقلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض
 في كتاب الله على ما فرض الله لهم ألا ترى ان من ذوى الارحام من يرث ومنهم

من لا يرث وإن الزوج يكون أكثر من ميراث من أكبر ذوى الأرحام ميراثاً فانك لو كنت انما تورث بالرحم كانت رحم البنت من الأب كرحم الابن وكان ذو الأرحام يرثون معاً ويكونون أحق به من الزوج الذى لا رحم له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتم أقيماً ذكرنا فى أن يترك أخته وموالياه فيعطى أخته النصف وموالياه النصف وليسوا بذوى أرحام ولا مفروض لهم فى كتاب الله فرض منصوص

باب الاختلاف فى الجدة

* (قال الشافعى) * واختلفوا فى الجدة فقال زيد بن ثابت وروى عن عمرو وعثمان وعلى وابن مسعود ورجعهم الله يرثهم معه الأخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رحمهم الله أنهم جعلوه أباً وأسقطوا الأخوة معه * (قال الشافعى) * فقال فكيف صرت إلى أن أثبت ميراث الأخوة مع الجدة بدلالة من كتاب الله تعالى أو سنته قلت أما شئى مبين فى كتاب الله أو سنة فلا أعلمه قال فالأخبار متكافئة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أباً واجب به الأخوة فقلت وأين الدلائل قال وجدت اسم الأبوة يلزمه ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بنى الأم ووجدتكم لا تنقصونه من السدس وللك كله حكم الأب * (قال الشافعى) * فقلت له ليس باسم الأبوة فقط نورثه قال وكيف ذلك قلت قد أجد اسم الأبوة تلزمه وهو لا يرث قال وأين قلت قد يكون دونه أب واسم الأبوة تلزمه وتلزم آدم صلى الله عليه وسلم وإذا كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكاً أو كافراً أو قاتلاً فلا يرث واسم الأبوة فى هذا كله لازم له فإن كان له اسم الأبوة فقط ويرث ورث فى هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الأم فأنما حجبناهم به خبر الأباة والأبوة وذلك أنما حجب بنى الأم بنت ابن ابن مسعدة وأما أنما لم تنقصه من السدس فأنما ننقص الجدة من السدس وأنما فعلنا هذا كله اتباعاً لما كان حكم الجد إذا وافق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل معنى ولو كان حكم الجد إذا وافق حكم الأب فى معنى كان مثله فى كل

المعاني كانت بنت الابن المتسفة له موافقة له فانا نحبب بها بنى الام وحكم
 الجدة موافق له باننا لانقصهما من السدس قال فما حجةكم في ترك قولنا يحبب
 بالجدة الاخوة قلت بعد قولكم من القياس قال فما كنا نراه الا القياس نفسه قلت
 ارأيت الجدة والاخ أيدي كل واحد منهما بقرابة نفسه لهم أم بقرابة غيره قال
 وما تعني قلت أليس انما يقول الجدة أنا ابوابي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي
 الميت قال بلى فقلت وكلاهما يدلي بقرابة الاب بقدر موقعه منها قال نعم قلت
 فأجعل الاب الميت وأترك ابنه وأباه كيف ميراثهما منه قال لابنه منه خمسة
 أسداس ولا بيه السدس قلت فإذا كان الابن أولى بكثير الميراث من الاب وكان
 الاخ من الاب الذي يدلي الاخ بقرابته والجدة اب الاب من الاب الذي يدلي
 بقرابته كما وصفت كيف حجت الاخ بالجدة ولو كان احدهما يكون محجوبا
 بالآخر انبغي أن يحجب الجدة بالاخ لانه أولاهاهما بكثر ميراث الذي
 يدليان معا بقرابته أو يجعل للاخ ابد خمسة أسداس وللجدة السدس قال
 فما منعك من هذا القول قلت كل المختلفين مجمعين على أن الجدة مع الاخ مثله
 أو أكثر حظا منه فلم يكن عندي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس
 مخرج من جميع أقاويلهم فذهبت الى ان اثبات الاخوة مع الجدة أولى الامرين
 كما وصفت من الدلائل التي وجدت بها القياس مع ان ما ذهبت اليه قيل الاكثر
 من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا مع ان ميراث الاخوة ثابت في السنة من ميراث الجدة
 ولا ميراث للجدة في الكتاب وميراث الاخوة اثبت في السنة من ميراث الجدة
 * (قال الشافعي) فقال قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد قولك في
 حكم كتاب الله وسنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم لم أرأيت أقاويل اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا تفرقوا فيها فقلت نصير منها الى ما وافق
 الكتاب والسنة والاجماع أو ما كان اصح في القياس فقال أفأرأيت اذا قال
 الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافها فنجعل ذلك
 حجة باتباعه في كتاب السنة أو امر اجمع الناس عليه فيكون من الاسباب

التي قلت بها خيرا قلت له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا
 أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض
 ما أخذوا به منهم قال فإلى أي شيء صرت من هذا قلت إلى اتباع قول واحدهم
 إذ لم أجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا ولا شيئا في معنى هذا المحكم له بحكمه أو وجد
 معه قياس وقيل ما وجد من قول الواحد منهم ولا يخالفه غيره من هذا * (قال
 الشافعي) * قال فقد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم
 حكمت بالقياس فأقمتهم مقام كتاب أو سنة فقلت اني وان حكمت بهما كما احكم
 بالكتاب والسنة فاصل ما احكم به منهما ما فترق قال افيجوز ان تكون اصول
 مفترقة الاسباب تحكم بها حكما واحدا قلت نعم يحكم بالكتاب والسنة مجتمع عليهما
 الذي لا اختلاف فيهما فنقول بهذا احكمنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم
 بسنة قد رويت من طريق الانفة رادولا يجتمع مع الناس عليه فنقول
 احكمنا بالحق في الظاهر لانه قديم لكن الغلط فيمن روى الحديث ونحكم
 بالاجماع ثم القياس وهو اضعف من هذا ولاكنها منزلة ضرورية لانه لا يحل
 القياس والمخبره وجود كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء
 ولا يكون طهارة اذا اوجد الماء انما يكون طهارة في الاعواز كذلك يكون
 ما بعد السنة حجة اذا اعوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل
 هذا قال افتجد شيئا تشبه به قلت نعم اقضي على الرجل بعلمى ان ما ادعى عليه كما
 ادعى او اقراره فان لم اعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغاظان ويتهما
 وعلى واقراره اقوى عليه من شاهدين واقضي عليه بشاهد وعين اضعف من
 شاهدين ثم اقضي عليه بنكوله عن اليمين وعين صاحب وهو اضعف من شاهد
 وعين لانه قديم كل خوف الشهرة واستصغار ما يخلف عليه ويكون الخالف
 لنفسه غير ثقة وحر يصاب فاجر والله اعلم

وقائل الابيات الموحدة بطرة الكتاب بالاول حضرة الشاعر الفاضل
 والبارع الكامل السيد محمد الزهر حفظه الله تعالى

يقول راجي غفران المساوي رحمه الله يوسف صالح محمد الجزماوي

حمد مبدع الكائنات أصل لا فاضة النجود والخيرات وشكر مالمهم الصواب
دليل على حسن نتيجة المسائب والصلاة والسلام على من أنزل عليه الكتاب
وجعل قدوة هتدي به كل من رجع إلى الله وأتاب وعلى آله وأصحابه
ومتبعيه وأحبابه أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب الرسالة في أصول
الدين الذي به يستنير علم الفقه ويستبين لامام الأئمة والعلم الذي أطبقت
على الرجوع إلى مقاله في المدلهات الأمامية الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس
الشافعي أحد الأئمة الأربعة الذين لهم في بيان أحكام الدين اليد البيضاء
والأنوار الساطعة وشهرة الفضل غنية عن التعريف والبيان وإن جئنا في
بجزء من قدره المنيف وهذا الكتاب أول تأليف وضع في فن الأصول
والواقف عليه يستبصر بالامام من جليل الفضل القاضي المستضيئ بتلك
الأنوار بانتهال المعقول فهو لعمري بأكورة يعلم بها ما للسلف من ثقب
الافهام وعظيم الاقتدار على سلوك مستوعرات المصاعب وعلو الأقدام
فكم يد أسداها للانام حضرة المكرم محمد منصور شبانه ملتزم طبع
تلك الرسالة خصوصا وقد بذل الجهد في استخراج صحيح النسخ حتى تم بدر
حياها وانزاحت بن سماء فضلها سحب الخفاء وغيم الجهالة فجراه الله عن
تلك المساعي الاجرا الجزيل ووفقته لكل عظيم من المبرات وجليل وذلك
بالمطبعة العلمية بمحروسة مصر القاهرة المعزية أدام الله حسنات الأيام
باستقامتها وحسن استعدادها على الدوام إدارة الموصوف

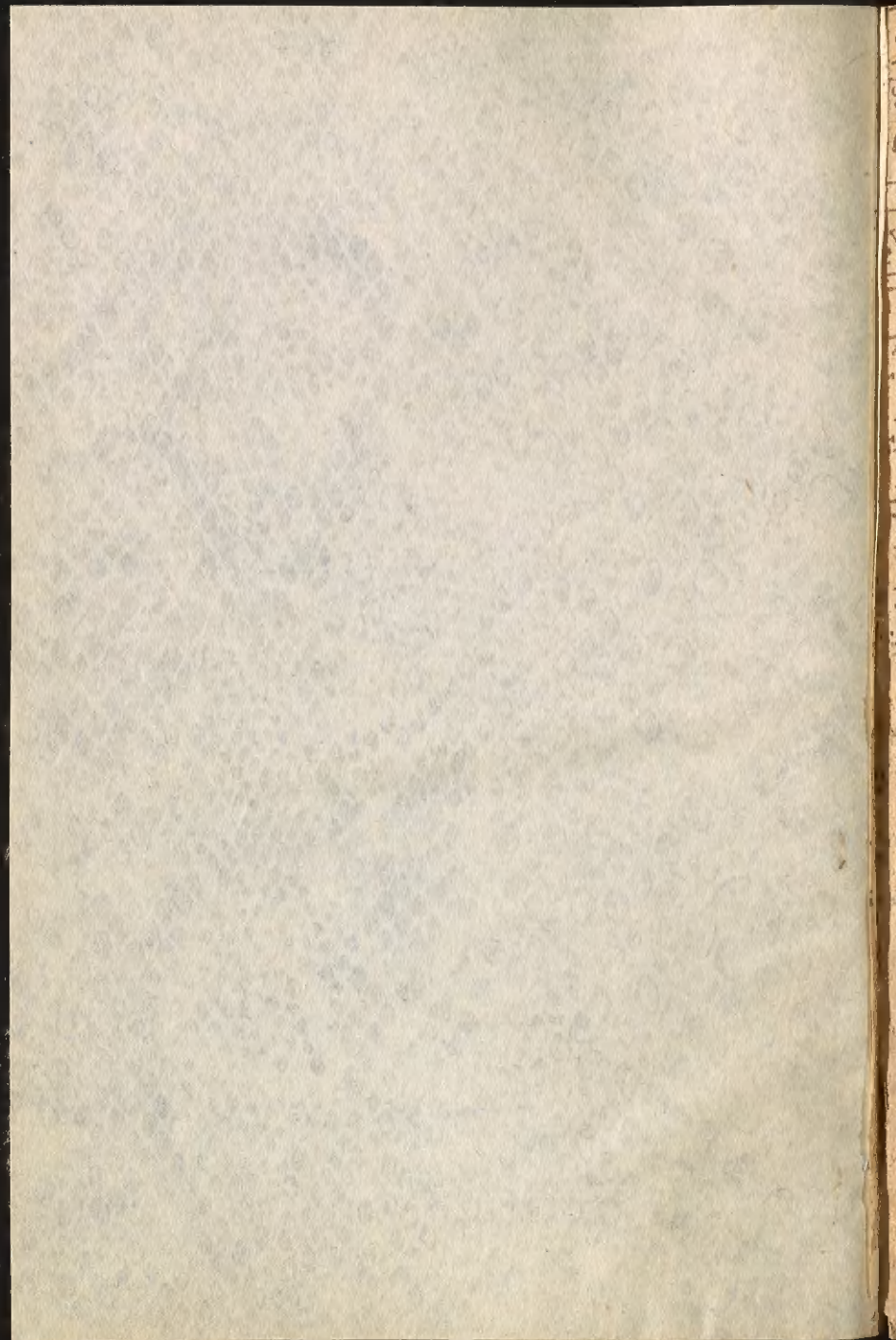
بالبجز والتقصير السيد عمر هاشم السكتي المشمول

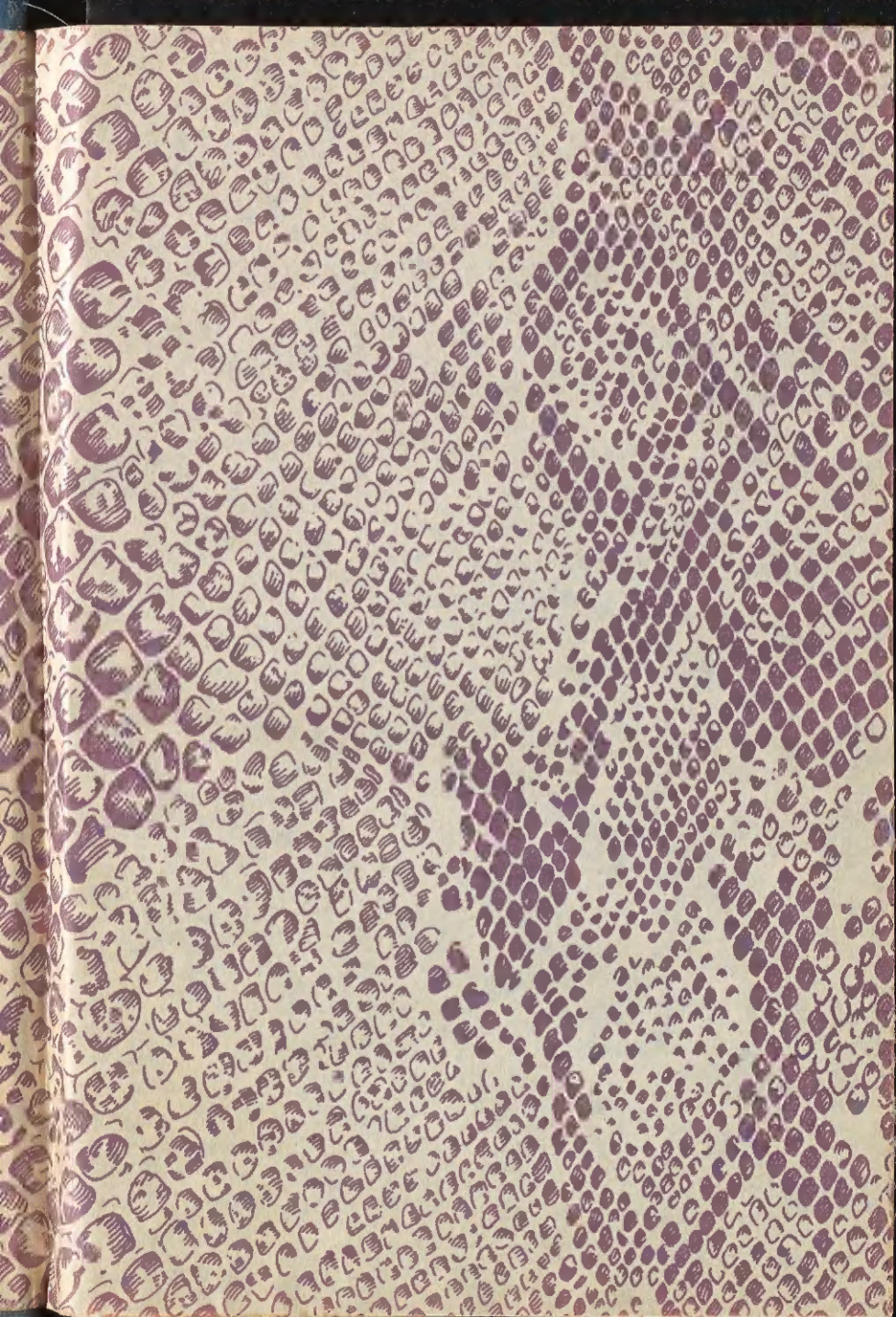
بعناية المولى القدير في شهر ذي القعدة

الحرام من سنة ١٢١٢ من

هجرته عليه الصلاة

والسلام







COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU16004965